الجمهـــوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشـــعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــــة الجيلالي اليـابس – سيدي بلعباس–
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية
تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية

إشكالية التنمية المحلية في الجزائر
دراسة حالة ولاية سيدي بلعباس

من إعداد:
* براهمي نصيرة

تحت إشراف الدكتور:
* ناصور عبد القادر

نوقشت وأنجزت علنا يوم: 2020/11/25

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	جامعة الانتماء	الصفة
أ.د.بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
د.ناصور عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
د.يحياوي سليمان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د.عبد القادر بو علي	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي عين تموشنت	ممتحنا
د.حركاتي فاتح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 1	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين، فبعد توفيقه لي وعونه في بمختلف مراحل البحث العلمي فالحمد لله على التمام والكمال

عن أبي هريرة– رضي الله عنه– قال النبي– صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الدكتور" ناصور عبد القادر" على نصائحه الجدية

وتوجيهاته القيمة التي لازمني بها إلى أن تم إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بشكري وتقديري إلى أعضاء اللجنة المناقشة، وكل الأساتذة الأفاضل والشكر

الجزيل موجه لعمال الجماعات المحلية لولاية سيدي بلعباس

إهداء

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع الذي كان نجاحنا بيديه سبحانه وأهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أهداني الله في هذا الوجود، إلى والديا حفظهما الله ورعاهما.

إلى بناتي: ياسمين نور الهدى ورزان نورهان ولمياء

إلى أخي وأخواتي وأبناؤهن.

إلى صديقاتي: غزال مريم، رفاس حنان، بن حدو أمينة، قديد أحلام وغازي مليكة

إلى زملائي: فيدوح عبد وهاب، كتاف صارة، بلعمري عبد الحق

إلى عائلة براهمي أينما وجدت.

أهديكم ثمرة جهدي العلمي

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات.....**I**

قائمة الأشكال .....**VII**

قائمة الجداول .....**VIII**

الملخص.....

المقدمة العامة .....أ

الفصل الأول: أساسيات التنمية المحلية

مقدمة الفصل الأول **16**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية.....**17**

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية **17**

-مفهوم التنمية الإقتصادية.....17

- مفهومالتنمية المحلية.....21

- أهداف التنمية المحلية 24

-نظريات التنمية المحلية.....26

المطلب الثاني: مؤشرات وأبعاد التنمية المحلية.....**29**

-مؤشرات التنمية المحلية 29

-أبعاد التنمية المحلية.....32

-البعد الإقتصادي 32

-البعد الإجتماعي.....33

-البعد البيئي.....33

-البعد التكنولوجي.....34

المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية وقواعدها **35**

المطلب الأول: مجالات التنمية المحلية 36
- التنمية الإقتصادية..... 36
- التنمية الإحتماعية..... 36
- التنمية السياسية..... 37
- التنمية الإدارية..... 38
المطلب الثاني: القواعد الأساسية للتنمية المحلية وإستراتيجياتها..... 38
- القواعد الأساسية للتنمية المحلية..... 38
- إستراتيجيات التنمية المحلية..... 39
المبحث الثالث : مقومات وعراقيل التنمية المحلية..... 42
المطلب الأول : مقومات التنمية المحلية..... 42
- المقومات البشرية..... 43
- المقومات المالية..... 45
- المقومات التنظيمية..... 46
المطلب الثاني :عراقيل التنمية المحلية..... 47
- العراقيل الإقتصادية..... 47
- العراقيل الإجتماعية..... 48
- العراقيل السياسية..... 48
- العراقيل الإدارية..... 48
خلاصة الفصل الأول..... 50

الفصل الثاني :الجماعات المحلية كفاعل في التنمية المحلية

مقدمة الفصل الثاني..... 52
المبحث الأول: أسس التنظيم المحلي للجماعات المحلية..... 53
المطلب الأول: المركزية الإدارية..... 53
- مفهوم المركزية الإدارية..... 53
- صور المركزية الإدارية..... 54

- مزايا وعيوب المركزية الإدارية 55
المطلب الثاني: اللامركزية الإدارية 57
- مفهوم اللامركزية الإدارية 57
-أبعاد اللامركزية الإدارية 59
- مزايا وعيوب المركزية الإدارية 60
- أشكال اللامركزية الإدارية 61
المبحث الثاني: الإدارة المحلية 63
المطلب الأول: الإدارة المحلية وخصائصها 63
-تعريف الإدارة المحلية 65
-خصائص الإدارة المحلية 66
-أسباب نشوء الإدارة المحلية 66
-مهام الإدارة المحلية 69
المطلب الثاني: مهام، أهداف وأهمية الإدارة المحلية: 69
-مهام الإدارة المحلية 69
-أهداف الإدارة المحلية 71
-اهمية الإدارة المحلية 72
المبحث الثالث: دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية 73
المطلب الأول:مقومات ومشاكل الإدارة المحلية 74
-مقومات الإدارة المحلية 74
-مشاكل الإدارة المحلية 76
المطلب الثاني:مميزات الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية 77
- مميزات الإدارة المحلية عن الحكم المحلي 77
-دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية 82
خلاصة الفصل الثاني 85

الفصل الثالث:دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث..... 87

المبحث الأول: الجماعات المحلية في الجزائر..... 88

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية في الجزائر وخصائصها..... 88

-مفهوم الجماعات المحلية..... 88

-خصائص الجماعات المحلية..... 90

المطلب الثاني: نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر 91

- الإدارة المحلية قبل الإستقلال..... 91

- الإدارة المحلية بعد الإستقلال..... 94

المبحث الثاني:صلاحيات التنموية الجماعات المحلية 99

المطلب الأول: الصلاحيات التنموية للمجالس الشعبية البلدية..... 100

المطلب الثاني: الصلاحيات التنموية للمجالس الشعبية الولائية..... 101

المبحث الثالث: وسائل تحقيق التنمية المحلية والعراقيل التي تواجهها في الجزائر 104

المطلب الأول:وسائل تحقيق التنمية المحلية..... 104

-الوسائل الإقتصادية..... 104

-الوسائل المالية..... 116

-**الوسائل البشرية**..... 118

المطلب الثاني:الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر..... 119

- الصعوبات الإدارية..... 119

- الصعوبات السياسية 122

- الصعوبات الأمنية..... 127

- الصعوبات الإقتصادية..... 130

-الصعوبات الإجتماعية..... 137

-الصعوبات الثقافية..... 141

- الصعوبات التكنولوجية..... 142

-الصعوبات الجغرافية والطبيعية..... 144
خلاصة الفصل الثالث..... 147
الفصل الرابع: دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة على تجسيد التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس
مقدمة الفصل الرابع..... 149
المبحث الأول: التعريف بولاية سيدي بلعباس..... 150
المطلب الأول: التعريف بالولاية..... 150
-نشأة ولاية سيدي بلعباس..... 150
- التقسيم الإداري للولاية..... 151
المطلب الثاني: المؤشرات الإقتصادية، الإجتماعية وإمكانيات الإستثمار في ولاية سيدي بلعباس .. 155
- المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية لولاية سيدي بلعباس..... 155
- إمكانيات الإستثمار في ولاية سيدي بلعباس..... 159
المبحث الثاني: وصف منهجية الدراسة الميدانية..... 174
المطلب الأول: المنهج المتبع وعينة الدراسة..... 174
- حجم المجتمع وعينة الدراسة..... 174
- مدى كفاية العينة..... 175
المطلب الثاني: بناء الإستبيان وسلالم القياس..... 176
- مقياس مشاكل التنمية..... 176
- مقياس مركزية التمويل..... 177
- مقياس الموارد البشرية..... 178
- مقياس الإمكانات المتاحة..... 178
- مقياس السياسات المنتهجة..... 179
- مقياس محددات التنمية المحلية..... 179
المبحث الثالث: الإختبار النهائي لنموذج الدراسة 180
المطلب الأول: تحليل البيانات ونتائج الدراسة تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة..... 180
- تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة..... 181
- تحليل إتجاه الإجابات..... 184

المطلب الثاني: تحليل إستدلالي لمتغيرات الدراسة وإختبار صحة الفرضيات..... 190
- ثبات وصدق الاستبيان..... 190
- التحليل العامل يالتوكيديAFC..... 191
- التقييم القياسي للنموذج البحثي الإنطباعي والتكويني..... 192
- التقييم الهيكلي للنموذج البحثي..... 194
خلاصة الفصل الرابع..... 200
خاتمة عامة..... 202
قائمة المراجع..... 207
قائمة المحتويات.
الملاحق.

قائمـة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح وظائف الإدارة المحلية	70
02	متغير الجنس	182
03	متغير السن	182
04	متغير المؤهل العلمي	183
05	متغيرالخبرة المهنية	184
06	النموذج الهيكلي للعلاقة القائمة بين مشاكل التنمية على التنمية المحلية	195
07	النموذج الهيكلي للعلاقة القائمة بين التمويل المركزي والتنمية المحلية	196
08	النموذج الهيكلي للعلاقة بين الإمكانيات المتاحة والتنمية المحلية	197
09	النموذج الهيكلي للعلاقة بين الموارد البشرية والتنمية المحلية	197
10	النموذج الهيكلي للعلاقة بين السياسات المنتهجة والتنمية المحلية	198

قائمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات الأهداف التنموية	30
02	معايير أبعاد التنمية المحلية	35
03	إستراتيجيات التنمية المحلية	40
04	يمثل نطاق وشكل اللامركزية الإدارية	59
05	يوضح أهم مميزات مصطلحي الحكم المحلي والإدارة المحلية	79
06	أهم المصادر المالية الداخلية للجماعات المحلية	116
07	يوضح تطور عدد من البلديات العاجزة حسب تقرير الصندوق المشترك للجماعات المحلية	133
08	تطور نسبة النمو السكاني في الجزائر خلال المرحلة من 1996م إلى غاية سنة 2018م	140
09	يوضح التقسيم الإداري لولاية سيدي بلعباس	152
10	يوضح المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية لولاية سيدي بلعباس 1999-2018	156
11	يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية سيدي بلعباس	163
12	يوضح تقسيم تعاونيات الحبوب والبقول الجافة	165
13	يوضح أهم محاصيل الخضروات المزروعة ، المجنية والإنتاج المحقق	166
14	يوضح إنتاج الزيتون	167
15	يوضح انتاج الكروم:(عنب المائدة)	167
16	يوضح مختلف الأشجار المثمرة	168
17	يوضح مختلف المنتجات الحيوانية	169
18	يوضح كمية الصيد القاري ب الكلغ.	171
19	يوضح كمية السمك المتداولة على مستوى سوق الجملة	171
20	يوضح عدد المساجد والأملاك الوقفية في ولاية سيدي بلعباس	173

21	إختبار KMOوBartlett	175
22	مقياس مشاكل التنمية المحلية	177
23	مقياس مركزية التمويل	178
24	مقياس الإمكانيات المتاحة	178
25	مقياس كفاءة الموارد البشرية	179
26	مقياس السياسات المنتهجة	179
27	مقياس محددات التنمية المحلية	180
28	ملخص المقاييس المستخدمة في وضع الإستبيان	180
29	البيانات الشخصية لأفراد العينة.	181
30	التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات بعد أشكال التنمية	185
31	التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور معيقات التنمية	186
32	التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور السياسات المنتهجة في التنمية المحلية	187
33	التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور التمويل المركزي	187
34	التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات متغير " الإمكانيات المتاحة "	188
35	التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور كفاءة الموارد البشرية	189
36	التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور " السياسات المنتهجة	189
37	التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور " محددات التنمية المحلية "	190
38	نتائج إختبار الصدق والثبات الإجمالي للإستبيان	191
39	التحليل العاملي التوكيدي (AFC)	191
40	صلاحية النموذج ومؤشرات الجودة(model fit and quality indices)	193
41	معاملات المتغيرات الكامنة	193
42	معامل التحديد (R-square)	194
43	ملخص إختبار صحة الفرضيات	199

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى القيام بتحليل نظري وتجريبي لأهم العوامل المؤثرة على تجسيد و تأخر التنمية المحلية في الجزائر، بعد أن قمنا بتحديد متغيرات المؤثرة على التنمية المحلية،قمنا بطرح نموذج مفاهيمي يمكننا من تحليل تأثير مشاكل التنمية، التمويل المركزي، الإمكانيات المتاحة، كفاءة الموارد البشرية والسياسات المنتهجة على التنمية المحلية.

قمنا بإختبار النموذج المفاهيمي على عينة مكونة من 500 مستجوب من أعضاء المجالس الشعبية البلدية لولاية سيدي بلعباس، إستخدمنا نموذج المعادلة الهيكلية بطريقة PLS في عملية تحليل البيانات.

تؤكد النتائج التي توصلنا إليها صحة الفرضيات، بأنّ أهم العوامل المؤثرة على عدم تجسيد وتأخر التنمية المحلية في بولاية سيدي بلعباس هي عدم كفاءة العنصر البشري كأعلى نسبة يليها مشاكل التنمية و إشكالية التمويل المركزي بعدها تأتي الإمكانيات المتاحة والسياسات المنتهجة بشكل أقل.

الكلمات المفتاحية: إ اشكالية التنمية، التنمية المحلية، نمذجة المعادلات الهيكلية PLS، ولاية سيدي بلعباس.

Abstract:

The aim of this study carry out a theoretical and experimental analysis of the most important factors affecting the embodiment and delay of local development in Algeria. We have identified the variables affecting local development. We have presented a conceptual model that enables us to analyze the impact of development problems, central financing, available capabilities, human resource efficiency and policies pursued on local development.

We tested the conceptual model on a sample of 500 respondents from the members of the Municipal People's Councils the cityofSidiBel Abbes. We used the structural equation model using the PLS method in the data analysis process.

Our findings confirm the validity of the hypotheses that the most important factors affecting the lack of materialisation and the delay in local development in the city of Sidi Bel Abbes are the inefficiency of the human element as the highest percentage followed by development problems and the problem of central financing, after which the available capabilities and the underused policies come less.

Key words: the problem of development, local development, modeling structural equations PLS, City Sidi Bel Abbes.

Résumé:

Cette étude vise à réaliser une analyse théorique et expérimentale des facteurs les plus importants affectant la réalisation et le retard du développement local en Algérie. Nous avons identifié les variables affectant le développement local. Nous avons présenté un modèle conceptuel qui nous permet d'analyser l'impact des problèmes de développement, le financement central, les capacités disponibles, l'efficacité des ressources humaines et les politiques menées sur le développement local.

Nous avons testé le modèle conceptuel sur un échantillon de 500 répondants des membres des conseils populaires municipaux de la Wilaya de Sidi Bel Abbès. Nous avons utilisé le modèle d'équation structurelle en utilisant la méthode PLS dans le processus d'analyse des données.

Nos résultats confirment la validité des hypothèses, selon lesquelles les facteurs les plus importants affectant le manque de matérialisation et le retard dans le développement local dans la Wilaya de Sidi Bel Abbès sont l'inefficacité de l'élément humain comme pourcentage le plus élevé suivi des problèmes de développement et du problème de financement central, après quoi les capacités disponibles et les politiques sous-utilisées diminuent.

Mots clés: problème de développement, développement local, modélisation des équations structurelles PLS,ville de Sidi Bel Abbes.

مقـــدمة عامة

يحظى موضوع التنمية المحلية في ظل التطورات الإقتصادية الراهنة بإهتمام كبير في الكثير من البلدان وخاصة النامية منها وذلك من أجل إيجاد حلول إستراتيجية لمعالجة المشاكل التي تعاني منها وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعة والبشرية والتجهيزات الأساسية ،و ذلك بمشاركة الأطراف الفاعلين من القطاعيين العام والخاص وبما في ذلك زيادة التنسيق من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان والإستغلال الرشيد للموارد المتاحة وتحقيق الميزة النسبية المتمثلة في الخصائص الإقتصادية والإجتماعية والطبيعية والبيئية للمنطقة الجغرافية .

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي سعت منذ إستقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، وفي هذا الوقت طرحت إشكالية التنمية المحلية في الجزائر، ولتجسيد هذه التنمية إعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية في التسيير والذي يقوم على جماعات محلية منتخبة التي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية ،فالجزائر ورثت بعد الإستقلال15ولاية و1578 بلدية ويتضح ذلك جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية (الولاية والبلدية) الإصلاحات القانونية وفي كل المجالات (إقتصادية ، مالية ،سياسية وإجتماعية) ،أما حاليا فالجزائر مقسمة إلى 48ولاية،553دائرة و1541بلدية. وذلك يشير إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات المنتهجة من طرف الدولة من أجل تحقيق تنمية محلية.

فبدأت بالمؤسسات الكبيرة في إطار إستراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها وصولا إلى إعادة النظر في أسلوب التنمية ،و ذلك من خلال الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفتها الجزائر .

و مع بداية الإستقرار الأمني والسياسي والإقتصادي قامت الدولة بوضع مشاريع تنموية جديدة من بينها مشروع الطريق الوطني شرق-غرب، تشييد المباني والسكك الحديدية ،وضع وكالات مثل:الوكالة الوطنية لعقود ما قبل التشغيل،الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، تشجيع ودعم الإستثمار،مشاريع تراموای في بعض الولايات بغض النظر عن الإعانات والتسهيلات المقدمة لدعم الفلاحة والصيد البحري.....الخ.

و بالرغم من كل المجهودات المبذولة إلا أن الواقع المالي الراجع إلى إنخفاض أسعار المحروقات ،إعلان سياسة التقشف وقلة التأطير ونقص الرقابة أدى إلى فشل السياسة التنموية المتبعة مما إستوجب على الدولة إتخاذ تدابير جديدة من أجل النهوض بالنشاط التنموي وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

كما أن الجزائر اليوم تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها،هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالإنطلاق من الجزء إلى الكل واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها. إن نجاح التنمية المحلية مرهون بوجود إقتصاد وطني فعال ونظام حكم محلي راشد وقواعد مالية ومحاسبية مضبوطة وشفافة تهدف تطبيقاتها إلى المحافظة على المال العام وحسن إستخدامه وترشيد نفقاته وتثمين إيراداته.

فقد قمنا بإسقاط دراستنا على أرض الواقع في ولاية من ولايات الجزائر وهي ولاية سيدي بلعباس من أجل معرفة المشاكل التنموية التي تعاني منها وما هي الأسباب التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية فيها بالرغم من موقعها الإستراتيجي وإمكانياتها الطبيعية والإقتصادية حيث تحتوي على منطقة صناعية وعدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى طابعها الفلاحي والمساحة الغابية الكبيرة إلا أن السبب الذي يعرقل العمليات التنموية على مستواها مجهول لذلك قررنا القيام بهذه الدراسة من أجل تحديد أهم العراقيل وإيجاد الحلول أو البدائل الممكنة للنهوض بالتنمية المحلية فيها.

1-إشكالية الدراسة:

تسعى التنمية المحلية في كثير من الأحيان إلى تحقيق توازن بين التنويع الإقتصادي والحفاظ على نمط الحياة التي يسعى إليها العديد من سكان مع تعزيز مجموعة الخيارات المتاحة لهم[1].لذا ينبغي أن يكون الغرض الشامل للتنمية هو تحسين جودة حياة السكان عن طريق معالجة الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والترفيهية وغيرها من الفوائد.

ويرى[2]McIntosh and Goeldnerأن الهدف الرئيسي من التنمية الحلية هو توفير إطار لرفع مستوى معيشة الناس من خلال الفوائد الإقتصادية مصممة بشكل صحيح، والتي قد تساعد في إستقرار المجتمعات. فالسعي من أجل تحقيق مستويات راقية من التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ،أي توفير الرفاهية المادية للمواطنين من خلال تحسين المستوى المعيشي لهم وتحريرهم من الفقر والحرمان وتحقيق الإنسجام والإستقرار

[1] Field, D,**Community and Natural Resource Development**. In Proceedings, 18th IUFRO Congress, Ljubljana, Yugoslavia. Vienna, Austria: IUFRO Secretariat,1986, pp 42-53.

[2]McIntosh, R. W, Goeldner, C. R, & Ritchie, J. B, ***Development: principles, practices, philosophies,*** (No. Ed. 7). John Wiley and Sons,1995,p125.

الإجتماعي وتخفيف النزاعات الإجتماعية على الموارد والحفاظ على الإرث الثقافي لن يكون إلا من خلال تحقيق التنمية المحلية في جميع أشكالها فالجزائر من الدول النامية ، لذا فأمر التنمية المحلية ضروري من أجل النهوض باقتصاد الدولة ، وهذا ما نسعى إلى تحديده من خلال دراسة إشكالية وواقع التنمية المحلية في الجزائر .

وفي الإطار نطرح الإشكالية التالية :

- ما هي العوامل المؤثرة على تجسيد التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس ؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة التالية :

- ما هي أهم مؤشرات التنمية المحلية ؟

- ما هي أهم العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس ؟

2-فرضيات الدراسة:

-الفرضية 1 : تعتبر مشاكل التنمية والمتمثلة في نقص التمويل، الموارد، التكوين، خلل في السياسات المتبعة،إنعدام التشجيع على الإستثمار في الزراعة ونقص المشاريع المقاولاتية وإنتشار الفساد عوائق تؤثر سلبا على التنمية المحلية في كافة القطاعات.

-الفرضية 2: لا يسمح التمويل المركزي في ظل ضعف الميزانيات المخصصة بتمويل المشاريع التنموية بإقليم الولاية.

-الفرضية3: يعد ضعف الإمكانيات المتاحة في جل بلديات الولاية عامل مؤثر سلبا على التنمية المحلية.

- الفرضية 4: يؤدي مشكل النقص في الموارد البشرية المتاحة والخلافات بين أعضاء المجالس المحلية المنتخبة للولاية إلى عائق أمام تبني إستراتيجية تنموية فعالة.

-الفرضية5: تعد السياسات التنموية المنتهجة في جل بلديات الولاية بعيدة عن الأهداف التنموية المرجوة.

3-أهمية الدراسة:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة جدا في ظل التحولات الإقتصادية،الإجتماعية والسياسية في دول العالم،و الجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من مشكل التنمية المحلية سارعت إلى تبني سياسات وإستراتيجيات وإهتمت

بمعالجة قضايا التنمية المحلية خاصة موضوع المعوقات والعراقيل التي تحول دون تجسيدها،لأنها تعد من المواضيع الهامة كون لها علاقة بالمواطنين والجماعات المحلية من جهة ،ومن جهة أخرى لأنه يحدد مصير الدولة في المستقبل هذا ما يعطي دافع وحافز للنظام على تشجيع ودعم العمليات التنموية .

4-أهداف الدراسة:

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانا مهما من بين مواضيع التنمية في الفكر الإقتصادي والدراسات الإجتماعية وكذا السياسات المنتهجة من طرف الحكومات والدول،لأنها عملية يمكن من خلالها تلبية حاجيات الأفراد المحلية من خلال إشراك المجتمع المحلي بالإضافة إلى الحكومة. ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- التطرق لأهم الأبحاث التي عالجت موضوع التنمية المحلية ، وهذا لتوفير نظرة سابقة عن الموضوع.
- المساهمة في سد النقص الموجود في مثل هذه الدراسة خاصة من الجانب الإقتصادي والتي تعتبر شبه معدومة.

-تحديد أهم المفاهيم حول التنمية المحلية .

-إبراز أهم السياسات والمخططات التنموية في الجزائر.

-معرفة الأسباب الحقيقية التي تؤثر على التنمية المحلية والتي تحول دون تحقيقها .

- إبراز أهم المؤشرات والإمكانيات التنموية في ولاية سيدي بلعباس.

-إبراز أهم العراقيل التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس.

5-صعوبة الدراسة:

أثناء قيامي بالدراسة واجهتني مجموعة من الصعوبات في الجانب النظري تمثلت في نقص الدراسات التي عالجت موضوع التنمية المحلية في الجزائر ونظرا لسعة الموضوع المدروس وتشعبه ترتب عنه صعوبة في الإلمام والتعمق في جزئياته بالإضافة إلى:

-نقص الدراسات السابقة لموضوع التنمية المحلية في الجانب الإقتصادي فجل الدراسات كانت في تخصص علم الإجتماع والعلوم السياسية مما صعب عملية حصر العناصر الأساسية للتنمية المحلية.

-نقص المراجع باللغة الأجنبية التي تتناول موضوع التنمية المحلية مما ألزمنا بالإعتماد على المراجع باللغة العربية أكثر.

أما في جانب التطبيقي فكانت أكثر بالمقارنة مع الجانب النظري وذلك للظروف السياسية التي كانت تعاني منها البلاد مما عرقل مقابلة الجماعات المحلية في الولاية من جهة ومدراء المؤسسات ومديريات الولاية مما خلق بعض التحفظ لدى البعض منهم وتهرب البعض منهم وإمتناعهم عن التحاور بشأن موضوع البحث إلى جانب نقص الوثائق والتقارير المتعلقة بالتنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس والمعلومات المتحصل عليها لم تكن كافية لدراسة وتغطية الموضوع كما يجب.

-صعوبة القيام بالدراسة الميدانية خاصة أن طبيعة الموضوع تتطلب إستيعاب المعارف النظرية بشكل جيد ومطابقتها مع واقع ولاية سيدي بلعباس.

6-حدود الدراسة:

يعتبر موضوع التنمية المحلية من المواضيع المفتوحة التي يمكننا دراستها من جوانب مختلفة، إلا أننا إرتأينا دراستها من خلال التركيز على بعض المتغيرات التي هي أكثر تأثيرا على تحقيق التنمية المحلية .

- ✓ **الحدود المكانية**:أجريت الدراسة على المجالس المحلية لولاية سيدي بلعباس(قدر عدد البلديات ب 52 بلدية).
- ✓ **الحدود الزمانية**: تمت دراسة الموضوع بجانبه النظري والتطبيقي تدريجيا بين الفترة الممتدة من أفريل 2017 إلى غاية جانفي 2020.

7-منهج الدراسة والادوات المستخدمة:

حتى نتمكن من القيام بهذا البحث لجأنا إلى ما يلي:

إعتمدنا على المسح المكتبي ، وهذا لغرض الوقوف على ما تناولته الكتب في هذا الموضوع وآخر ما توصلت إليه الأبحاث ، بالإضافة إلى بعض المجلات المتخصصة ،المنشورات، القوانين ، نصوص الإتفاقيات ، مواقع الأنترنيت وتقارير المعاهد والمؤسسات المتخصصة التي لها علاقة بالبحث ، مثل:

-الهيئات الحكومية.

-التقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء.

-تقارير لمنظمة الأمم المتحدة.

-الملتقيات الوطنية والدولية.

فقد إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع التنمية المحلية،وإعتمدنا على منهج دراسة حالة على بلديات ولاية سيدي بلعباس والبالغة 52 بلدية ،وكان ذلك عن طريق طرح إستبيان ومعالجته إحصائيا ،ولأجل هذا الغرض قمنا بإختيار نمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة PLSوذلك لملائمة هذه الطريقة مع طبيعة نموذج الدراسة ومع طبيعة المتغيرات وكذا طبيعة العينة كما تمت عملية تحليل البيانات بأحدث التطبيقات في الساحة العلمية. وذلك من أجل محاولة معرفة أهم أسباب عدم تجسيد التنمية المحلية بالولاية وإيجاد الحلول والبدائل الممكنة.

8-الدراسات السابقة:

ستكون هذه الدراسة إضافة علمية إلى جملة الدراسات الإقتصادية المتوفرة، إذ أنها كدراسات سابقة، منها كتب وأطروحات دكتوراه، وبحوث علمية كانت قد تطرقت إلى موضوع. التنمية المحلية في الجزائر من زوايا مختلفة،بما فيها تمويل التنمية المحلية،دور الجماعات والإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية وكذا دراسة المقومات التنموية في القطاع الفلاحي والسياحي ،ولكل من هذه الدراسات قيمته االعلمية ،وذلك وفق طبيعة ووجهة نظرها نحو موضوع التنمية المحلية، ويمكن الوقوف على بعض العناوين من هذه الدراسات والتي منها:

الدراسة الأولى : التي قام بها " خنفري خيضر" حول موضوع :" تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق " سنة 2010.2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وفي هذه الدراسة تناول الباحث الإشكالية التالية :

هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاما فعالا أم يجب تحديده؟ وفي هذه الحالة : ماهي الإستراتيجية المثلى، التي ينبغي إتباعها من أجل تحديد نظام تمويل التنمية المحلية .

ومن خلال الإشكالية قام الباحث بطرح التساؤلات التالية:

-هل الجماعات المحلية في الجزائر بما تملكه من موارد مالية قادرة على تمويل التنمية المحلية؟

أم أن على جهات أخرى التدخل لتمويلها ؟

-هل أن الإختلال المسجل في التنمية المحلية يعود إلى ضعف السياسات المنتهجة ، أم إلى عدم

قدرة الجماعات المحلية على التكفل بالمهام المسندة إليها ؟

-كيف يتم إصلاح جهاز تمويل التنمية المحلية ؟

وبناءا على الإشكالية المطروحة وضع الباحث الفرضيات الآتية:

-إن الجماعات المحلية تسعى جاهدة في إطار الموارد المالية التي تحوزها إلى القيام بالمهام الموكلة لها.

-التنمية المحلية تتطلب جهودا تتجاوز الإمكانيات المتاحة للجماعات المحلية.

-إصلاح الوسائل المالية لتمويل التنمية المحلية وكذا تحديد نوعية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية هما العنصران الأساسيان لتجديد جهاز تمويل التنمية المحلية.

وقد ركز الباحث في هذه الدراسة على ماهية التنمية المحلية وأهم مقوماتها ،ثم بعد ذلك عرف التمويل المحلي وبين علاقته مع التنمية المحلية ثم تطرق إلى الجماعات المحلية ، المتمثلة في البلدية والولاية ثم قام بتشخيص واقع تمويل التنمية المحلية وبين خلال التحليل أدوات التنمية المحلية ،كما تطرق لكيفية إصلاح أدوات التنمية المحلية ، وختمها بدراسة تطبيقية لواقع تمويل التنمية المحلية في ولاية بومرداس والتي استعرض من خلالها واقع التمويل المحلي والصعوبات التي تعانيها الجماعات المحلية من أجل القيام بواجباتها في ظل نظام التمويل الحالي.

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها أن الجماعات المحلية بما فيها ولاية بومرداس تعاني من اجل القيام بواجباتها في ظل التمويل الحالي وضعف هذه الموارد يعود أساسا إلى : تبذير وعدم الإستعمال العقلاني للموارد ، نقص أو غياب الصيانة ، سوء تقدير الموارد من قبل السلطات المحلية ، الأسعار المنخفضة لتأجير الأملاك بالإضافة إلى كثرة الإعفاءات وإحتكار الدولة للسلطة الجبائية والتهرب الضريبي.

الدراسة الثانية : التي قام بها "محمد خشمون " حول موضوع :" مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية " (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية – قسنطينة). أطروحة دكتوراه تخصص علم الإجتماع ، التنمية 2010-2011 و في هذه الدراسة تناول الباحث الإشكالية التالية :

هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية ، في تطوير وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي إنتخبوا فيها مشاركة حقيقة تنسجم ومحام هؤلاء المنتخبين وتستجيب لتطلعات من إنتخبهم ؟ وقد جاء الباحث بمجموعة من التساؤلات وهي كالاتي:

-كيف تشارك المجالس الشعبية البلدية في عملية التخطيط للتنمية المحلية، بمختلف مراحلها في ظل الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة؟.

-هل الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة(1990) ، تعتبر أحد أسباب إضعاف مشاركة أعضاء المجالس البلدية، في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية؟.

-هل المجالس الشعبية البلدية التي تعتمد بلدياتها على التمويل المالي المركزي لمشروعات وبرامج التنمية المحلية بشكل كبير، تشارك بالطريقة ذاتها التي تشارك بها المجالس البلدية التي تعتمد بلدياتها على تمويلها المحلي بالدرجة الأولى؟.

-هل الخلافات والصراعات التي تحدث بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد يمكن أن تكون سببا في إضعاف مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية، بالبلدية التي إنتخبوا فيها؟ وإنطلاقا من هذه التساؤلات قام الباحث بوضع مجموعة من الفرضيات وكانت كالاتي:

-إن الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة، يصعب من مهمة المجالس الشعبية البلدية في عملية المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية بمختلف مراحلها.

-إن الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة(1990) ، تحد من مشاركة المجالس الشعبية البلدية في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي إنتخبوا فيها.

-كلما زاد اعتماد البلدية على التمويل المالي المركزي الولائي بشكل خاص لمشروعات وبرامج التنمية المحلية، كلما ضعفت إستقلالية مجلسها الشعبي البلدي في إتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج.

-كلما زادت الخلافات والصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، كلما ضعفت مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي إنتخبوا فيها.

تناول الباحث في هذه الدراسة مقاربة لنظرية بين التنمية وطبيعة النظام السياسي ثم التنمية المحلية والمشاركة الإجتماعية ، المجالس الشعبية البلدية في الجزائر ثم الإطار التنظيمي لمشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية وختمها بدراسة ميدانية على المجالس بلديات ولاية قسنطينة .

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها أن المشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي إنتخبوا فيها مشاركة محدودة لا تستجيب لتطلعات المواطنين.

الدراسة الثالثة :التي قامت بها الباحثة "خلفون فضيلة" حول موضوع :"دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر". مقال منشور في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد العاشر ،جانفي 2017. وفي هذه الدراسة تناولت الباحثة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تساهم الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟
ومن الإشكالية قامت الباحثة بوضع الفرضيات التالية:
- كلما زاد مستوى اللامركزية في عمل الإدارة المحلية كلما زادت فعاليتها وقدرتها على تحقيق مستويات مقبولة للتنمية المحلية.

-إن الإستقلال المالي للإدارة المحلية والمشاركة الفعالة لها في التنمية المحلية كفيل بإنجاح المخططات التنموية المحلية.

-إن التنظيم الاداري المحلي وتقسيم المسؤوليات والوظائف بالشكل الحالي لا يساعد على ترشيد السياسات التنموية المحلية.

وقد تناولت الباحثة في هذه الدراسة الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية ،المشاكل التي تواجه الإدارة المحلية التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية وإصلاح الإدارة المحلية للنهوض بالتنمية المحلية.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة: أن مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر مازالت محدودة لا تستجيب لتطلعات المواطن المحلي كونها تعاني من العديد من المشاكل ولعل أبرزها محدودية الموارد الذاتية للوحدات المحلية وضعف تمتعها بالسلطة التقديرية في تسيير شؤونها وعدم ترك الهامش للمبادرة المحلية.

وقامت الباحثة بطرح مجموعة من الإقتراحات وهي كالاتي: العمل على توفير فرص حقيقية لمشاركة الفواعل الغير الرسمية .

-تفعيل دور الدائرة في مجال التنمية المحلية.

-دعم أجهزة التخطيط بالكوادر الفنية القادرة على وضع خطط محلية وتوفير عناصر مدربة على سرعة جمع المعلومات التي تمكن الإدارة المحلية من إدراك إمكانياتها ومواردها ،وتحديد مشاكلها وإحتياجاتها وترجمة ذلك الى مشاريع تنموية محلية.

-البحث عن إعلام محلي يهتم بتسيير شؤون الأقاليم المحلية والهيئات المشرفة عليها من أجل إعطاء صورة عن الواقع وتقريب الإدارة من المواطن.

-إعطاء أهمية للإستثمار المحلي لما يحققه من تراكم الثروات وتوفير مناصب العمل ،إذ يجب على الإدارة المحلية توفير المناخ الملائم لإستقطاب رؤوس الأموال .

-تفعيل دور الرقابة المستمرة حتى تستطيع حماية السلوكيات التي تسيئ إستعمال المال العام المحلي.

الدراسة الرابعة: الدراسة التي قام بها "أ.سعد الدين عبد الجبار" و"أ.شتاتحة عمر" حول موضوع:" التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الإقتصادي "مقال منشور في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية ،العدد الثالث ،سنة 2015. إذ تناول الباحثان الإشكالية التالية:إلى أي مدى يمكن الربط بين التأصيل الأكاديمي لنظرية التنمية ومقوماتها، وبين إمكانية الوصول بها إلى أعلى درجات التطبيق؟ والهدف من هذه الدراسة هو إبراز مفهوم التنمية المحلية في فكر المدارس الإقتصادية، وابراز روح الإستدامة والإستمرارية في التنمية المحلية، بالإضافة الى رصد الموارد الطبيعية والمالية لتمويل التنمية المحلية وإعطاء مقاربة لمدى نضج الفكر التنموي بالواقع المعاش أو المنشود.

وقد طرح الباحثين الفرضيات الاتية:

-تتفق المدارس الفكرية الإقتصادية- خاصة منها الحديثة -في تأصيلها للتنمية المحلية المستدامة على أنها تحصيل للتنمية .

-حتى توصف التنمية بأنها مستدامة عليها أن تراعي في مصادرها من جهة وإستهدافها للأجيال القادمة ومن جهة أخرى كل المتطلبات البيئية.

و قد جاء في الدراسة عنصرين أساسيين وهما :التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة ومقومات التنمية المحلية المستدامة.

ومن أهم نتائج الدراسة: الجزائر وإن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو الإستراتيجية التنمية المستدامة من خلال تطبيق المخططات التنموية المتعاقبة ، إلا أن هناك بعض العقبات وقفت دون ذلك .

الدراسة الخامسة: دراسة قام بها الباحثين: "سي فضيل الحاج " و"حيتالة معمر" و" بن عطلة محمد" حول موضوع :"إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات". مقال نشر في المجلة الجزائرية الإقتصاد والإدارة، العدد التاسع، جانفي 2017.طرح الباحثين الإشكالية التالية: فيما تتمثل المقومات الأساسية لعملية التنمية المحلية وهل للشباب دور في عملية تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟ وما هي المعوقات التي تحول دون تحقيقها؟ وفي هذا الصدد تطرق الباحثين المقومات التنمية المحلية والمعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية.

ومن أهم النتائج التي توصلوا إليها أنه لا يمكن القيام بالتنمية المحلية بدون مقومات بشرية وتنظيمية ومؤسسية ومالية. أيضا نقص الوعي السياسي والثقافي في أوساط الشباب في المجتمعات المحلية وضعف المشاركة السياسية في التنمية المحلية بالإضافة إلى نقص الموارد المالية أو ما يعرف بالتمويل المحلي بسبب ضعف السياسة الجبائية المحلية وضعف الإستثمار المحلي وضعف التخطيط المحلي نتيجة نقص الكفاءة والخبرة وفشل السياسة العامة للدولة في تحقيق التنمية المحلية.

الدراسة السادسة: دراسة قام بها الباحثان "محمد موني "و "عماد ابركان "،حول موضوع: "متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب". مقال منشور في مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير ، العدد الرابع، الجزء الأول، سبتمبر 2015. وقد تناول الباحثان الإشكالية التالية: ماهي متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب؟ إذ تناولت هذه الدراسة أهم محددات التنمية المحلية في النموذج المغربي ومستلزمات التنمية الترابية في الحكامة التدبيرية بالمغرب.

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان: أن المغرب لم يعرف سياسة عمومية متكاملة وشاملة في مجال التنمية الترابية.

الدراسة السابعة: الدراسة قام بها الباحث "سفيان عمراني" تحت موضوع "واقع التنمية المحلية في ولاية قالمة–قراءة في المقومات الفلاحية والسياحية". مقال نشر مجلة المعيار العدد الثامن عشر، جوان 2017.قام الباحث بطرح الإشكالية التالية: ماهي المقومات الفلاحية والسياحية التي يمكن أن تراهن عليها ولاية قالمة لتحقيق التنمية المحلية؟ فقام الباحث إلى التطرق إلى: المقومات الفلاحية والسياحية لولاية قالمة، الاثار التنموية والتحديات التي تواجه التنمية المحلية في مجالي الفلاحة والسياحة بولاية قالمة .

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: الفلاحة والسياحة بالولاية قطاعين إستراتيجيين للتنمية الإقتصادية المحلية وهذا ما يتوجب إجراء دراسة إستشرافية دقيقة من خلال إستخلاص نقاط الضعف والمخاطر المحيطة بها وتحديد نقاط القوة والفرص المتاحة لها. وقام الباحث بإعطاء مجموعة من الإقتراحات وهي كالآتي:

–تشجيع الإندماج الفلاحي والصناعي لتأسيس قاعدة لتطوير الفلاحة، وترقية مجال الصناعات الغذائية في المنتجات التي تعد من إختصاصها كخضر والفواكه والحبوب والطماطم الصناعية وذلك من خلال إرساء سبل الشراكة المحلية والأجنبية، بهدف الإستفادة من الخبرات اللازمة في هذا المجال، مع تقديم تحفيزات ضريبية للمؤسسات العاملة في مجال الصناعات الغذائية.

–توسيع وعصرنة صناعة التبريد وقدرات الحفظ والتخزين، وذلك في سبيل ضمان إستقرار السوق ،مما يساهم في حماية مداخيل الفلاحين والقدرة الشرائية للمواطنين.

–إشراك الفلاحين محليا في التنظيمات المهنية المختلفة على مستوى الولاية.

–ضرورة منع توسع المدن على حساب الريف، من أجل الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي.

–دعم الشباب ماديا ومعنويا في المجال الفلاحي وذلك عن طريق تسهيل حصولهم على الأراضي الفلاحية والقروض.

–نشر ثقافة السياحة في أوساط المجتمع بمختلف فئاته من قبل جميع الهيئات المعنية.

-تعزيز البنى السياحية عن طريق تعزيز الخدمة الفندقية، مرشدين سياحيين، مرافق عامة، وسائل إتصالات.

الدراسة االثامنة : الدراسة التي قام بها الباحثين" بن شعيب نصر الدين" و"طيبي بومدين "تحت عنوان" الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية". مقال نشر في مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات "العدد الأول. قام الباحثان بطرح الإشكالية التالية :كيف يمكن الحديث عن التنمية المحلية في ظل أوضاع البلاد المتناقضة؟ فتطرق الباحثان إلى :الدور التنموي للجماعات المحلية (البلدية والولاية)، التقسيمات الإقليمية وأثرها على التنمية المحلية. وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية: للبلدية دور مهم وفعال في تحقيق تنمية محلية في ظل تراجع الدولة، ويجب أن تكون مصادرها المالية أكثر إستقلالية ومرونة، لغرض التوفيق بين المتاح والمطلوب.

الدراسة التاسعة: الدراسة التي قام بها الباحثان" وافي ناجم" و"بلال بوجمعة" تحت عنوان: " مساهمة برامج الإنعاش الإقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية أدرار "مقال نشر بمجلة البشائر الإقتصادية ،العدد الثالث، سبتمبر 2017.قام الباحثان بطرح الإشكالية التالية :"ما مدى مساهمة برامج الإنعاش الإقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية أدرار خلال الفترة 2001-2016؟.

فقاما بعرض مفاهيم عامة حول كل من التنمية المحلية وسياسة الإنعاش الإقتصادي، التوزيع القطاعي للمخصصات المالية لبرامج الإنعاش الإقتصادي في ولاية أدرار، تقييم أهم الإنجازات المحققة من برامج الإنعاش الإقتصادي في ولاية أدرار. ومن أهم النتائج المتوصل إليها، أن الإنفاق على البنية التحتية كان له الحظ الأوفر في برامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال (2001-2016)بالرغم من توفر العقار الصناعي في ولاية أدرار إلا أن قطاع الصناعة لم يكن في مستوى التطلعات التي تضمن نجاعة وفعالية التنمية المحلية في ولاية أدرار. أيضا إهمال شبه تام بقطاع الفلاحة ضمن برامج الإنعاش الإقتصادي بالولاية وهذا نظرا لعدم وجود برامج خاصة تعنى بالتنمية الفلاحية .

الدراسة العاشرة: الدراسة التي قام بها الباحثان "زكية أكلي "و "فريدة كافي" تحت عنوان" التنمية المحلية في الجزائر" مقال نشر في مجلة إقتصاديات المال والأعمالJFBE.قام الباحثان بطرح الإشكالية التالية :"ما هو واقع التنمية المحلية في الجزائر وكيف يمكن النهوض بمقوماتها وتجاوز عوائقها؟.

ويندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

-ما مفهوم التنمية المحلية وما هي أبعادها وفيما تتمثل اهدافها؟

-ماهي مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية في الجزائر؟

هل يمكن للجماعات المحلية في الجزائر أن تسهم في تحقيق التنمية المحلية؟

و لمعالجة هذه الإشكالية قام الباحثان بالتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية، ميكانيزمات تنفيد السياسات التنموية المحلية ودور الجماعات المحلية في تحقيق تنمية محلية في الجزائر.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها، أن التنمية المحلية هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وحتى السياسية ،كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة بهذا الجانب. كما تعاني التنمية المحلية من مجموعة من المعوقات في مختلف الجوانب وعلى جميع الأصعدة ، هذه المشاكل باتت تحد من كفاءتها وفعاليتها.

9-محتوى الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تم توزيعها على النحو التالي:

الفصل الأول: أساسيات التنمية المحلية.

الفصل الثاني: الجماعات المحلية كفاعل في التنمية المحلية

الفصل الثالث: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

الفصل الرابع: دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة على تجسيد التنمية المحلية—دراسة حالة ولاية سيدي بلعباس-.

الفصل الأول

أساسيات التنمية المحلية

المبحث ا لأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية وقواعدها

المبحث الثالث: وسائل تحقيق التنمية المحلية

مقدمة الفصل الأول:

التنمية المحلية هي ذلك التطور الذي يمس منطقة محلية ما ،من أجل توفير إحتياجات الأفراد، إنطلاقا من بناء القوة الإقتصادية لهذه المنطقة بغية تحسين إقتصادها وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، مع مراعاة إمكانيات المنطقة وكفاءاته تعتبر التنمية المحلية من أهم القضايا التي تواجه مجتمعات العالم الثالث. وخاصة المجتمعات التي تعيش مشكلة صعوبة إيجاد توازن بين حجم السكان والموارد المتاحة لسد إحتياجات أبنائها أو بإعتبارها كذلك مجتمعات ريعية ترتكز على مصدر واحد في تلبية إحتياجاتها.فالتنمية بشكل عام هي تغيير نوعي في المجتمع لتحقيق رفاه المجتمع والفرد من جيل إلى آخر من أجل توسيع خياراته في الصحة والتعليم والدخل وتوسيع حرياته وفرص مشاركته الفعالة في المجتمع .

لا تستطيع أن تتحقق التنمية المحلية إلا وفق إرادة حقيقية للدولة والمجتمع بالنهوض ومحاولة خلق نقلة نوعية في شتى الميادين.

لذلك إرتأينا أن نخصص هذا الفصل من أجل إعطاء تعاريف واضحة وبشرح مبسط لأهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

-المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية.

المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية وقواعدها.

المبحث الثالث:وسائل تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية المحلية لما لها من أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة ،فتسارعت المجتمعات في إرساء مبادئ التنمية المحلية خاصة الدول النامية منها.

فقد تطرقنا في هذا المبحث إلى الإطار النظري للتنمية المحلية وذلك من أجل تبيين المصطلحات وشرحها شرحا مبسطا ليسهل على الباحث إستيعابها.

المطلب الأول: التنمية المحلية.

إختلفت تعاريف التنمية المحلية وذلك لإختلاف المناهج العلمية المستخدمة من طرف الباحثين الآن جل التعاريف لها نفس السياق لكن قبل التطرق إلى أهم التعاريف المتعلقة بالتنمية المحلية سوف نقوم أولا :تعريف التنمية بشكل عام.

-تعريف التنمية الإقتصادية:

لغة:[1] هي النمو أي إرتفاع الشيء من موضعه إلى أخر وفي جانب المال تعني زاد وكثر، بمعنى يوسع، يوضع، ***(To Développe)*** من الفعل ***(Développement)*** في اللغة الإنجليزية؛ يأتي المصطلح يرمز في اللغة الإنجليزية إلى التغير الجذري في ***(Développement)*** ينمي، ينشئ...الخ، كما أن مصطلح النظام القائم وإستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الإقتصادي.

-إصطلاحا :التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الإنتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الإقتصادي.

يمكن أن نعرف التنمية على أنها "عملية معقدة وشاملة تضم جوانب إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية"[1] أي أن التنمية تمس جميع جوانب حياة الفرد فهي تمتاز بالشمولية، إنما عرفت على أنها "التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها الأفراد لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق النسق السائد في المجتمع.[2]

---

[1] علي كرم العمار، **مقدمة في تنمية الإقتصاديات المحلية**، جامعة بغداد، العراق، ص 10 ، تاريخ التصفح:12-02-2018 . http://socio.montadarabi.com/t1978-top

[2] نادية فاضل عباس فضلي،" **التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 إلى 2010** ،مجلة دراسات دولية، العدد 54 ،الجزائر،ص57.

كما تعرف أيضا بأنها" عملية تغيير في البنية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب ،و بمعنى أن التنمية يقصد بها تحسين معيشة السكان في كافة الجوانب ".[1]

كما يمكن أن نعرف التنمية بأنها ":عملية واعية ،طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الإقتصادية ،الإجتماعية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية والبيئية... والتنمية بالإضافة إلى كونها عملية مرسومة لتقدم المجتمع في مختلف المجالات فهي تعتمد كثيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها"[2]، والتنمية هنا هي تغيير في نمط الحياة التقليدية وهي بذلك ضرب في التغيير الحضاري[3].

أما بالنسبة للأمم المتحدة فعرفت التنمية بأنها [4]:عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية وإبعاد هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد بينما يعرف الدكتور كريم عبد النبي" :التنمية هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، سياسية والتي تعتمد أكبر إعتماد على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع.

من التعاريف السابقة يمكن إستنتاج أن التنمية عبارة عن نقلة نوعية وكمية من وضع لأخر أفضل منه، هذه النقلة غير مقتصرة على مجال دون آخر، بل هي عملية شاملة لجميع المجالات الإقتصادية ، الإجتماعية، السياسية، الثقافية والتكنولوجية، كما يمكن إستخلاص مجموعة من النتائج:

*__التنمية عملية موجهة__: أي يقوم بإدارتها فئة واعية تستوعب جيدا الغايات المجتمعية التي ينبغي تحقيقها.

*__التنمية عملية وليس حالة__: لذلك فهي تتميز بخاصية الإستمرارية فليس للتنمية نقطة وصول تسعى لبلوغها وتتوقف عند حدوثها، بل هي متجددة ودائمة التجدد وذلك لتجدد إحتياجات المجتمع المختلفة، كما أنها عملية

[1] صليحة مقاوسي و هند جمعوني، مداخلة بعنوان :**نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الإقتصادية** .الملتقى الوطني حول قراءات حديثة في التنمية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باتنة، الجزائر،2010،ص05.

[2] ،ولد صديق ميلود وآخرون، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري، دراسة في واقع و رهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون**، دار الندونية للنشر والتوزيع ،الجزائر،2015 ،ص 112 .

[3] صابر محي الدين،**قضايا التنمية في المجتمع العربي**، ،الدار التونسية ، تونس،(د.س.ن)،ص95.

[4] Esclassan Christine et Bouvier Michel, **la Décentralisation – Elément de La Transformation d 'un Débat**, Revue Pour Toulouse, France. n°83-84. 1982, p7 .

متصاعدة، أي تسعى دائما الإكتشاف وسائل وسبل جديدة غير تلك المتوفرة حاليا، وذلك في سبيل مواكبة التغيير والتطور الحاصل في المجتمع، فإحتياجات المجتمع اليوم ليست تلك التي كانت سائدة أمس ولن تكون نفسها غدا.

***التنمية عملية مجتمعية:** يجب أن يساهم فيها كل قطاعات وفئات المجتمع ،ولا يجب أن تعتمد على فئة مجتمعية دون أخرى، أو على مورد واحد، وإنما جميع المكونات المجتمعية مطالبة بالمساهمة كل وفق إختصاصه في دفع عجلة التنمية ذلك يعبر على أن التنمية لم نبقى مقتصرة على تحقيق النمو الإقتصادي ، وإشباع الحاجات المادية للإفراد، بل تطور مفهومها ليصبح شاملا يتعلق بكل المجالات ،و موجها لكل فئات المجتمع على إعتبار المواطنة وحقوق الإنسان المختلفة أصبحت محورية في تحقيق الدولة لتنمية إقتصادية.

***التنمية عملية واعية:** فهي ليست عشوائية وإنما هي عملية محددة الغايات والأهداف ولها إستراتيجية طويلة المدى، فالدفع بعجلة التنمية لا يتم بطريقة عفوية بل إنها عملية تحتاج إلى تخطيط دقيق من أجل تحديد الإحتياجات ،و كذا جمع البدائل المتوفرة والمفاضلة بينها وإختيار البديل الأفضل[1].

***إيجاد تحولات هيكلية:** أي أن يكون هناك تحولا في الإطار الإجتماعي، السياسي والإقتصادي.

-إن إحداث التنمية يتطلب عموما عاملين أساسيين هما إرتكاز التنمية على زيادة الإنتاج وإستثمار الموارد والتغيير الإجتماعي للأفراد، كما يجب أن تنبثق التنمية من سياسة عامة تسير وفقا لها على مختلف المستويات الجغرافية (قومية، إقليمية، محلية)[2]

-قيم وأهداف عملية التنمية:

يوجد ثلاثة قيم أساسية والتي يجب أن تقوم بدورها الأساسي الخاص بالمفاهيم والدليل العلمي من أجل شرح المعنى الأساسي للتنمية وهي كالآتي[3]:

---

[1] **Ake, Claude,** The Feasibility of Democracy in Africa, Council for the Development of Social Science Research in Africa, **Dakar. Senegal. 2000, P76 .**

[2] خنفري خيضر،"**تمويل التنمية المخلية في الجزائر**"،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الYقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2010-2011،ص 12.

[3] Gabriel WAKERMAN, **Le développement durable**, Ellipses édition marketing, 2008, p 30.

- ✓ **القدرة على العيش** :تتضمن الحاجات الأساسية المدعمة للحياة من غذاء ومسكن وصحة وحماية بالرغم من أن هذه الحاجات مهمة لكنها عير كافية لتحقيق التنمية، لأن العنصر الأساسي في عملية التنمية البشرية هو حق الأفراد في الحياة أو العيش.
- ✓ **تقدير الذات وإحترامها** : إن إحترام الذات وعزة النفس تعتبران من أهم مكونات العيش الجيد وهي تعني إحساس الفرد بالأهلية وأنه ليس عرضة للإنتهاز من طرف الأفراد أي انه ليس أداة لوصول الأفراد إلى مصالحهم الخاصة.
- ✓ **الحرية من الإستبعاد:** وهي قدرة الفرد على التعبير عن آرائه ومعتقداته بكل حرية ودون أي ضغوطات من طرف المجتمع زيادة على ذلك تمتعه بالأمن والحرية السياسية .

ومن بين أهم أهداف التنمية الإقتصادية[1]:

-إشباع حاجات الأفراد الأساسية.

-التوزيع العادل والثروات.

-رفع مستوى مشاركة الأفراد في عملية التنمية.

-تكوين الكفاءات .

-وضع سياسات إستراتيجية لبناء إقتصاد جيد.

-تحقيق الإستقلال الذاتي.

-بناء إقتصاد وطني على أسس سليمة من أجل مواكبة التغيرات الإقتصادية ،السياسية والأمنية العالمية.

حيث قال الإقتصادي" مشال تود أرو"[2] أنه لا تتحقق التنمية إلا إذا توفر هدف من الأهداف الثلاثة الآتية للتنمية:

أولا: زيادة السلع الأساسية ومقومات الحياة مثل الغذاء، السكن والأمن.

ثانيا: تحسين المستوى المعيشي وذلك عن طريق توفير فرص عمل أكبر ،تعليم أفضل ،الإهتمام بالقيم والثقافة لدي الأفراد والشعور بالذات.

---

[1]. Beat Burgenmeier, **Economie du développement durable**, 2ème édition, Boeck Université, Bruxelles,2005 ,p36

[2]تودارو ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، تعريب و مراجعة :محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية، 2010،ص59.

ثالثا: تحرير الأفراد من العبودية والإعتماد على الغير وذلك عن طريق توسيع الخيارات الإقتصادية والإجتماعية المتاحة للأفراد والأمم.

-تعريف التنمية المحلية:

نشأة مصطلح التنمية المحلية:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية يجب التطرق إلى نشأة المصطلح التنمية المحلية، حيث لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الإقتصادية ، فالمنظرون الإقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بشكل عام، لكن منذ الستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للإهتمام بالتنمية المحلية، من خلال تنامي إهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل، وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية إقتصاديات دول العالم[1].

مصطلح التنمية المحلية مر بمرحلتين أساسيتين هما :مرحلة النضال ثم مرحلة الإعتراف المتعدد الأشكال، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي إهتمت بتطوير المناطق الريفية، فظهر مصطلح تنمية المجتمع ثم التنمية الريفية ثم التنمية الريفية المتكاملة[2].

برزت التنمية كمصطلح سنة" 1944 تنمية المجتمع "وهذا عندما رأت سكرتارية اللجنة الإستشارية للتعليم الجماهيري في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع وإعتباره نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كمبردج في عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية ككل إعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع، الذي عقد لمناقشة الإشكاليات الإدارية في Ashridge وفي عام 1954 أوصى أشردج المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي.

ساهم من جهة أخرى تحديد مدلول التنمية على مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الإجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية ومبادرته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية، وقد تزامن مع مفهوم تنمية المجتمع بمفهوم المحلية الذي ركز على الجانب الإقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الإهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الإجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة والإسكان، حيث أنّه وفقا لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف التسعينات أكثر من % 80 " من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الإجتماعية المناسبة، خاصة

[1] جودون مارشال، **موسوعة علم الإجتماع** ، ترجمة أحمد عبد الله ا زيد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة،ط1،القاهرة ،مصر،2000 ، ص85.

[2] محمد خليفة، مداخلة بعنوان: **إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر** .الملتقى الوطني حول التحولات السياسية -واقع و تحديات يومي 16-17 ديسمبر 2008،جامعة جيجل، الجزائر،ص1.

في هذه المجالات المذكورة مقارنة بالمدن[1] برز نتيجة لهذا الوضع مفهوم التنمية الريفية بإعتباره عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الريف ، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإتصالية والإسكان كان إذا مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، بمعنى كانت عملية مقتصرة على المناطق الريفية[2]،ثم أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية المحلية ريفية، حضرية، صحراوية من خلال القيادات المحلية القادرة على إستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين بالمشاركة الشعبية والإستفادة من الدَعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي دمج جميع الوحدات المحلية في الدولة.

وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية الستينات من القرن الماضي، وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية، وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وبداية من الثمانيات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول، وكسب تدريجيا إعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات، منها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي(***DATAR***) الفرنسية التي أقرت في مخطط(1984-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.

مفهوم التنمية المحلية:

تعددت تعاريف التنمية المحلية نظرا لأهمية ها فقد حظيت بإهتمام الكثير من الباحثين، فمن بين هذه التعاريف نذكر:

التنمية المحلية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الإستثمارات المحلية، وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وتتعدد تعريفاتها، وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية، وإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فان الجهود الذاتية من خلال المنتخبين والمشاركة للمواطنين؛ لا تقل أهمية عن ذلك.

[1] محمد خير حجاب ،**الإعلام و التنمية الشاملة** ،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،مصر،ط2، 2000 ،ص3 .

[2] CAMPANGE Pierre et PERCQUEUR Bernard, l**e développement territorial(une réponse émergente à lamondialisation**), Ed Charles Léopold Mayer, Paris, 2014, P.29

ويمكن تعريف التنمية المحلية على أنها" عملية تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم ويمكن من إسهامها إسهاما كاملا في التقدم القومي"[1] .

و يرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستواهم المعيشي ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والإعتماد على النفس والمشاركة[2] .

وفي تعريف آخر تقدم التنمية المحلية على أنها" عملية تهدف إلى الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه بإعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة، وتعزز الجهود لتحقيق كفاءة إستخدامه الإمكانيات المتاحة، وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة.

وفقا لهذا التعريف أن التنمية المحلية حقا مكفول لكل مواطن تلتزم الهيئة الرسمية والشخصية المعنوية المتمثلة في الدولة مع تضافر مجموعة الجهود المشتركة بين الأهالي والسلطات وفق الإمكانيات المتاحة.

ومصطلح التنمية المحلية يطلق على" العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي.[3]

-عرفت الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها ":العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الإندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن [4]" .

كما عرفت على أنها ":عملية تقوم بشكل قاعدي بمعنى من الأسفل، بحيث تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي، وتبنى لتنمية المحلية على المشاركة لمختلف الموارد المحلية، وكل ذلك بغاية الوصول إلا رفع مستويات العيش

[1] زنكري ميلود وبراني عبد الناصر، **قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية :سبل إستفادة الجزائر منها**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، ص3.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص13 .

[3] مريم احمد مصطفى، **دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،مصر . 2009 .ص164.

[4] فؤاد بن غضيان ، **التنمية المحلية ، مارسات و فاعلون**، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن،ط1،2015 ص.31

والإندماج، وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي بإعتبار هذه الموارد والمؤهلات أو الإمكانيات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغير، وضمان إستمرار يته مع إشراك الإنسان المحلي.

*وعرفت أيضا بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على إتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته.[1]

ومن هنا يمكن القول أنه لا يوجد إجماع حول هذا المفهوم، ولكن يمكن إستخلاص مجموعة من العناصر يرتكز عليها التعريف:

-الإهتمام بالعنصر البشري وإعتباره مورد ثمين.

-إتخاذ إقليم محدد مجالا لها.

-هي عملية وليست مجرد حالة.

-مقاربة ذات مجالات أو أبعاد متعدد(إقتصادية ، إجتماعية، ثقافية، إقليمية).

*كما تعرف التنمية المحلية على أنها نوع من تقسيم العمل في إيطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن إستراتيجية التنمية بوجه عام.

* يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة.

و من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف للتنمية المحلية على أنها مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة في تشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الإقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة.

-أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة. ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها. ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية[1] ، فيما يلي:

[1] أحمد غريبي ، **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر**،محاضرة مجلة البحوث و الدراسات العلمية ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة المدية،الجزائر،2010،ص10.

- ✓ **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد** :إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق إستقرار أفرادها وإزالة الفوارق الإجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية إحتياجاتهم الأساسية العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها، كإنتشار الأوبئة، وإنتشار الأمية والبطالة، والفقر، وكلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الأفراد الأساسية والحقيقية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطلع لما هو أفضل.
- ✓ **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنتماء للإنسانية** :في وقتنا الراهن إنتشرت سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، مما يؤدي إلى إختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر، وأصبح الرفاه الإقتصادي المادي الوجه المحبب لهذا الشعور بإحترام الآخرين وهذا لطبيعة المادة السائدة فأصبحت مؤشرا للمكانة الإجتماعية والحقيقة أن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني لذا تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالإعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية ويشعر الفرد أنه في كيان يحترم ويأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين، وإن تحرص هذه القيم على حمايته والإعتراف بإنسانيته في مواجهة المجتمع.
- ✓ **تقليل التفاوت بين الأفراد** :تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة وإستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، فتكونت فئة برجوازية محلية هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع، ينشأ التفاوت وتشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الإجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة، فيما تتزايد طلبات فئات الأغنياء في طلب السلع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة إلى استيراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الإجتماعي.

إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات يد من الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.

- ✓ **بناء الأساس المادي للتقدم** :أن بناء الأساس المادي مهما لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي، فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والإنطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الإجتماعية والإقتصادية.

[1] نائل عبد الحافظ، **العوالمة ،إدارة التنمية الأسس –النظريات –التطبيقات العملية** ،دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، 2009،ص ص154-155.

إن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة وبعدها تختار إتجاها تبعا لإستراتجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، التي يأخذها المجتمع طبقا لأولوياته التنموية وحاجاته الإجتماعية.

- ✓ **زيادة الدخل المحلي** :إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي تلك المداخيل التي يتم على أساسها برمجة مشاريع وإقامة خطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط إرتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي.
- ✓ **الرفع من مستوى المعيشة** :إن الرفع من مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية، وتعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتتلاءم والمعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة، والمعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة.
- ✓ **إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار** :إن التنمية المحلية تهدف إلى التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة للإنسان، والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية[1].

-نظريات التنمية المحلية:

إن إشكالية التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الإقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، حيث أن الواقع أظهر أن هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة وقد تميزت مرحلة الستينات بظهور نظرية **أقطاب النمو**: **Les pôles de croissance**

و التي يمثلها كل من " **فرانسوا بيرو**" ، " **بودفيل** " ، " **هيرشمان**" وغيرهم .لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف .تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو بأنه" فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزائه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة."

[1] أحمد عبد اللطيف ،**التنمية المحلية** ،دار لدينا لطباعة و النشر و التوزيع ،مصر، 2011 ،ص78 .

كما يعرف **فيليب أيدلو** هذه النظرية بأنها "نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة... ، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الإعتبار عدم التساوي بين الفضاءات".

و من هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثمة سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل[1].

النظرية الثانية عن التنمية المحلية هي **نظرية القاعدة الإقتصادية**[2]:**La base économique** .

هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول **كلود لكور"** النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مدا خيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بإشباع مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو".

تقسم هذه النظرية الأنشطة الإقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:

-النشاطات القاعدية هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل و جلب مدا خيل من الخارج مثل (قطاع السياحة،....).

-النشاطات الداخلية هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة ، وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

النظرية الثالثة:هي **نظرية التنمية من تحت**:**Théorie du développement par le bas .**

هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها

ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الإقتصاد العالمي أهمها إرتفاع أسعار الطاقة (البترول، ...)و تكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الإجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

[1] خيضر خنفري ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 13-14.

[2] رابح كعباش، **سوسيولوجيا التنمية**، مخبر علم الإجتماع الإتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ، 2007،ص ص152 - 153.

حيث يقول جون **لويس قويقو** حسب هذه النظرية التنمية المحلية بأنها " تعبير عن تضامن محلي هذا التضامن يخلق علاقات إجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية إقتصادية".

هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي:

الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.

-الجانب الإقتصادي والمتمثل في إستغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبناءها.

النظرية الرابعة هي نظرية المقاطعة الصناعية:District industriel .

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها **ألفريد مارشال** (1890) الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها إسم(مقاطعة صناعية).

هذه الأفكار طورها الإقتصادي الإيطالي **بيكاتيني** (1979) خصوصا على مستوى إيطاليا وتحديدا في منطقة الوسط الشمالي.

تقوم هذه النظرية على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى[1]:

-تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع.

-الإستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.

-تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

إن مميزات المقاطعة الصناعية تتمثل في:

-تركز مجموعة كبيرة من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة متخصصة في نشاط معين (الألبسة، الأحذية، الآلات، الخياطة، الطرز....).

-قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.

[1] Bienen Henry and Herbst Jeffrey, The **Relationship Between Political and Economic Reform in Africa**, Comparative Politics, London. England Vol1,No.29 October 1996, pp.23-42.

-قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد.

- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة. إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد فالعمال والإطارات والرؤساء والحراس وزوجاتهم ستتاح لهم الفرصة للتكلم والتقارب وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالإنتماء إلى حيز معين.

النظرية الخامسة: هي نظرية الوسط المجدد:Le milieu innovateur .

هذه النظرية ظهرت نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد(**GREMI**) و التي يرأسها **فيليب أيدلو** ، والتي تعتبر **الإقليم** هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على إستيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، وفي هذا الإطار يقول **دينيس مايلات"** إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم وإستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للإستعاب والفهم والحركة المتواصلة.". وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات وأبعاد التنمية المحلية

-مؤشرات التنمية المحلية:

أصدرت هيئة الأمم المتحدة الأمريكية في سنة 1996 قائمة مكون من 134 مؤشرا للتنمية المستدامة عرفت بإسم "الكتاب الأزرق" وقد طلب من المجتمعات المحلية أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها المحلية وأهدافها وغاياتها.

فبالإعتماد على الأهداف التنموية اقتصر العمل على تحقيق مؤشرات الأهداف التنموية والتي تتمثل في 48 مؤشرا موضحة في الجدول الأتي:

[1] خنفري خيضر، المرجع السابق، ص ص15-16.

الجدول رقم(01):مؤشرات الأهداف التنموية.

الأهداف الإنمائية	مؤشرات قياسها
الهدف1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	-نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم(%). -نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني (%). -نسبة العاملين من سن 15 سنة فأكثر (%). -نسبة السكان ناقصو التغذية(%). -الناتج المحلي الإجمالي للفرد المشغل(بالسعر الثابت معادل القوة الشرائية للدولار عام 1990). -إنتشار سوء التغذية عند الأطفال(% للأطفال دون سن الخامسة).
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي.	-صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم الأساسي(%). -معدل إنهاء المرحلة الإبتدائية(%). -معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند الشباب(% من الفئة 15-24 سنة).
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	-المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء(نسبة مئوية من المجموع). -حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي (% من إجمالي الوظائف). -نسبة البنات إلى البنين في المدارس الإبتدائية والثانوية (%).
الهدف 4: تقليل وفيات الأطفال	-معدل التحصين ضد الحصبة(% من الأطفال من عمر 12-23 شهرا). -معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. -معدل وفيات الرضع(لكل 100000 مولود حي).
الهدف 5: تحسين صحة الأمهات	-الحوامل اللاتي يتلقين رعاية ما قبل الولادة (%). -عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة(%). -معدل إستخدام وسائل منع الحمل (% من النساء 15-49 سنة). -معدل خصوبة المراهقات(المواليد لكل 100000 إمرأة من الفئة العمرية (15-19 سنة). -معدل وفيات الأمومة(لكل مئة ألف مولود حي).

الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ايدز والملاريا وغيرها من الأمراض.	-إجمالي إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية /متلاومة نقص المناعة المكتسبة الإيدز(%من السكان 15-49 عاما). -المشمولون بالعلاج المضاد للإلتهاب الفيروسي(%من الأشخاص المصابين بالتهاب متقدم من فيروس نقص المناعة). -إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) لدى الإناث(% من السكان المصابين بالإيدز). -حالات الإصابة بالتدرن الرئوي/السل(لكل 100000 شخص). -حالات الملاريا المسجلة. -معدل إكتشاف الإصابة بمرض السل (بجميع أنواعه). -معدل وفيات المصابين بالسل (لكل 100000 شخص). -نسبة النجاح في علاج التدرن الرئوي/السل(%من الحالات المكتشفة).
الهدف 7:كفالة الإستدامة البيئية	-إستهلاك جميع المواد المستنفذة للأوزون(بأطنان الأوزون المحتمل إستنفاذه). -السكان الذين يعيشون في المناطق العشوائية (%من سكان المدن). -المساحة الحرجة(%من مساحة الأراضي). -مساحة اليابسة المحمية (%من إجمالي المساحة السطحية). -المسحوبات السنوية من المياه النقية (%من المصادر الداخلية). -المناطق الساحلية المحمية (%من إجمالي المساحة السطحية). -إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد(أطنان مترية). -نسبة السكان الذين يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المحسنة للصرف الصحي(%). -نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى مصادر محسنة للمياه(%).
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.	-إجمالي خدمة الدين (%من الدخل القومي الإجمالي). -القيمة الحالية للدين(%من الدخل القومي الإجمالي). -القيمة الحالية للدين(%من صادرات السلع والخدمات والدخل). -إجمالي خدمة الدين(%من صادرات السلع والخدمات والدخل). -خطوط هاتفية رئيسية (لكل 1000 شخص). -عدد الحواسيب الشخصية (لكل 100 من السكان). -عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت والجوال (لكل 100 شخص). -مساعدة التنمية الرسمية المتلقاة(الإنفاق الصافي) للفرد(بالدولار الأمريكي).

	-مستخدمو الانترنت(لكل 1000 شخص). -مشتركو الهواتف الخلوية/النقالة(لكل 1000 شخص).

المصدر:موقع الأمم المتحدة الإلكتروني لأهداف الألفية.

Htt://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-7129.html تاريخ التصفح:2018/06/12.

-أبعاد التنمية المحلية:

البعد الإقتصادي:

البعد الإقتصادي هو بعد من أبعاد التنمية المحلية يتمثل في كيفية الربط بين الإتجاهات والمفاهيم الفكرية والتطبيقية الإقتصادية مع المتغيرات والمتطلبات البيئية وكيفية إحداث الإنتقال التدريجي من الإقتصاد الكلاسيكي الذي يهمل البعد البيئي إلي الإقتصاد الذي يعنى بالجانب البيئي، وهذا يعني حسم الصراع الإيديولوجي بين الإقتصاد والبيئة، ويطرح هنا هذا البعد مسالة إختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية ، ويتشكل البعد الإقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج إستخدام رشيد لها، ويتضمن أيضا البعد الإقتصادي إمكانية إبراز الدور الإقتصادي للريف[1] بإعتبارها شريك في التنمية المحلية المستدامة، ودون أن ننسي إمكانية ضمان حصول الأفراد على حقهم من الموارد الطبيعية من خلال:

-إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.

-إلزامية تحمل مسؤولية التلويث والإستنزاف. فمثلا نجد أن مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث البيئي هي ليست نفسها مسؤولية الدول المتخلفة.

-تحقيق الإنصاف بين المجتمعات في إستغلال الموارد فحصة الإستهلاك الفردي في المناطق المتقدمة تمثل أضعاف الإستهلاك الفردي في المناطق المتخلفة.

-الحد من التفاوت في المداخيل والمساواة بين المواطنين.

[1] فريدة لرقط، **ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، معهد العلوم اللإقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج ، الجزائر، يومي 14 و 15 افريل2008،ص06.

-تقليص الإنفاق على القطاع العسكري وتحويل هذا الإنفاق إلي القطاع الإستثمار بحيث أن التنمية المحلية يجب أن تأخذ بعين الإعتبار العمليات والأساليب الإقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق القيمة المضافة المادية ولكن بما يخدم البيئة مثل الإستثمار في مجال تمويل البحوث والدراسات التي تسعي إلى إبتكار تقنيات وأساليب جديدة لتحويل النفايات التي تلوث الأراضي والتربة الزراعية إلي أسمدة ووقود عضوية. تفيد التربة وتخصبها ومنه حققنا قيمة إقتصادية من خلال إعادة تدوير قيمة ضائعة وحققنا في نفس الوقت حماية البيئة.

البعد الإجتماعي:

إن الإتجاه الإجتماعي في التنمية المحلية يقصد به كيفية الإرتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للإلتحام الإجتماعي وعملية للتطوير في الإختيار السياسي ولابد لهذا الإختيار أن يكون قبل كل شيء إختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول وما بين الأقاليم، إن تحقيق فكرة التنمية المحلية تقف أساسا على الإنسان لكونه يعتبر مدخل ومخرج هذه التنمية.إن تحقيق هذا البعد الإجتماعي يتطلب في الأساس المشاركة الشعبية حتى النسائية ودمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع، والمقصود بها هنا بالمشاركة إشراك الناس في صنع القرارات المتعلقة بالعمليات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية...الخ، حيث أن المشاركة الفعالة تعتبر عنصر جوهري من عناصر التنمية المحلية المستدامة لكوناها تسمح للناس بأن يحققوا إمكاناتهم الكاملة وأن يقدموا أفضل إسهام من جانبهم للإرتقاء بالمجتمع، أما المساواة فتعطي للفرد الإحساس بالإنتماء وهو ما يجعل منه متغير إيجابي وكفء في البرامج والسياسات التنموية التي تسعى المحليات إلي الإستفادة من إيجابيتها، كما لا يجب أن نهمل فكرة خلق مجتمع مستقل وذا خصوصية ثقافية وحضارية يستمد منها الحياة الكريمة والراقية.

البعد البيئي:

يجسد البعد البيئي في التنمية المحلية بالإضافة إلي مبدأ الحاجة والمحافظة، والمقصود هنا إستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وخاصة تلك الموارد المحدودة والنادرة والغير قابلة للتجدد حيث يجب أن تراعي كل إستراتيجية تنموية محلية:

*القيود الطبيعية ومحدودية الموارد الطبيعة.

*المحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة.

إن تجسيد البعد البيئي للتنمية المحلية يتطلب :

-حماية الأراضي من الزحف الحضري وتوسع المتمدن على حساب الأراضي الزراعية وتطبيق تقنيات الحد من الإنجراف والتصحر، وإستخدام تقنيات مكافحة الآفات المتكاملة بدلا من الإستخدام المسرف والغير عقلاني

للمبيدات وما ينتج عنه من خسائر وتأثيرات سلبية على الكائنات الحية التي تسكن التربة وعلى التنوع البيولوجي وتلويثا للمياه السطحية والجوفية.

– حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه من خلال تبني منهج متكامل لتخطيط الإقتصاديات المائية وإدارتها وكذا الإرتقاء بنوعية ونطاق خدمة المياه بإنشاء محطات التنقية وإستعمال أفضل الطرق في مجال الري والسقي من خلال تحسين كفاءة شبكات المياه، وتنظيف المناطق التي تعاني مشاكل في التلوث، هذا بالإضافة إلي تبني ممارسات وتكنولوجيات حديثة تزيد من الإستفادة والمحافظة على الموارد الطبيعية من الندرة.

–التعامل مع المخلفات البيئية والنفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات البشرية وخاصة الصناعية من خلال تخزينها ومعالجتها ونقلها وتصريفها وإعادة تدويرها وتبني سياسات إضافة تكلفة إعادة التصنيع أو التخلص الآمن بيئيا من الأجزاء غير القابلة للتدوير في المنشات الصناعية لسعر المنتجات الجديدة لدعم إقتصاديات الصناعات القائمة على إعادة إستخدام البقايا مثل[1] :إستخدام الإطارات والبلاستيك والقطع المعدنية، أو الإستعانة بالأساليب التي يتم من خلالها التخلص من النفايات الغير قابلة للتدوير وإعادة الإستغلال من خلال الحرق أو الردم الذي يتم في المناطق المخصصة لها، وخاصة المخلفات التي تنتج عن الصناعات الكيماوية[2] .

–حماية المحيط المناخي :وذلك بالحد من ممارسة كل الأنشطة المؤدية إلى التأثير على أنماط سقوط الأمطار أو زيادة درجة الحرارة أو زيادة انسياب الأشعة فوق البنفسجية وغيرها، أي دون زعزعة إستقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزون.

البعد التكنولوجي:

في الوقت الراهن أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الإيجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة وربح الوقت ، ولكن للتكنولوجيا سلبيات أيضا خاصة عند سوء إستخدامها مما يجعلها تؤثر على حياة مستعمليها وعلى البيئة المحيطة بهم.

فالتنمية المحلية تسعى إلي إستعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والإعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلي حد كبير من إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والإعتماد على

[1] سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005 ،ص254.

[2] بوكعبان العربي، **المسؤولية الدولية على أساس المخاطر حالة المسؤولية عن الأضرار البيئية**، جزء العلوم الإجتماعية، إصدارات الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، .العدد 05 ، الجزائر، 2009،ص156.

التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من إنبعاث الغازات بالإعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات.[1]

في الأخير يمكن القول بأن الركائز الأساسية التي تتحكم في عميلة نجاح أو فشل التنمية المحلية تتمثل في الأبعاد الأربعة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية ولذلك لغرض الأخذ بعين الإعتبار بهذه الأبعاد حتى تعود بالنفع العام على المجتمع المحلي وفيما يلي جدول يوضح المعاير التي تعتمدها هذه الأبعاد:

الجدول (02) :معايير أبعاد التنمية المحلية.

المعايير الإجتماعية	المعايير الإقتصادية	المعايير البيئية	المعايير التكنولوجية
-تحسن جودة الحياة. -تخفيض حدة الفقر. -تحقيق العدالة والمساواة.	-نقل التكنولوجية الجديدة. -تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية. -الإنتاج من أجل التأثير لإيجابي على ميزان المدفوعات.	-تقليص إنبعاثات غاز التدفئة. -الحفاظ على الموارد المحلية وحسن إستغلالها. -إستعمال الطاقات لمتجددة.	-تقليل الضغوطات والأعباء. -تحقيق الرفاهية والراحة.

المصدر : غربي محمد، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، المدية، الجزائر ،ص11.

المبحث الثاني: .مجالات التنمية المحلية وقواعدها.

إن للتنمية المحلية مجموعة من القواعد يجب التقيد بها من أجل تحقيقها ،إلا أنه لا يمكن إهمال مجال على آخر لأن هذه الأخيرة لا تتحقق إلا بالإهتمام بجميع المجالات والقطاعات وخاصة الإقتصادية والإجتماعية منها، لذلك إرتأينا أن نتطرق في هذا المبحث إلى مجالات التنمية المحلية وأهم قواعدها الأساسية والإستراتيجيات المتبعة فيها.

[1] بوعمامة نصر الدين و بوعمامة على، **إستراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية ،الجزائر،3-4 مارس 2008 ، ص05.

المطلب الأول: مجالات التنمية المحلية.

إن التنمية المحلية لا تعتمد على تنمية قطاع واحد فقط بل كل القطاعات والمجلات، فلتنمية المحلية عدة مجالات نذكر منها:

التنمية الإقتصادية:

تعددت تعاريف التنمية الإقتصادية وتفسيراتها لكن يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن التنمية الإقتصادية هي " تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الإقتصادي المحلي والذي ينتج عنه إقتصاد يتسم بالمرونة والإستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون"[1].

إذن الهدف من التنمية هو رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات إقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها وإسعادهم وتحقيق رخائه المادي.

التنمية الإجتماعية:

هي مجال تنموي يسعى للإهتمام بتنمية الجانب الإجتماعي لأفراد المجتمع الواحد، حيث أن ها تبنى أساسا على العنصر الإنساني أي التركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض به وبالإهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الإجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الإجتماعية. وهناك علاقة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية إقتصادية بدون تغيير إجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية إجتماعية دون تنمية إقتصادية.

و من بين أهم أهداف هذه التنمية:

-تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية لكافة المواطنين.

-زيادة الإهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة.

-إدراج الكفاءات البشرية في المؤسسات.

-إشراك المرأة في النشاط الإقتصادي وفي مجالات الحياة اليومية.

-تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.

[1] علي كريم العمار ،مرجع سبق ذكره،ص10.

– تنمية الثقافة الوطنية[1].

–العمل بمبادئ المسؤولية الإجتماعية.

التنمية السياسية:

يمكن تعريف التنمية السياسية على أنها قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية[2]، حيث تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما، ويمكن القول أن التنمية السياسية تمثل قدرة إستجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وخاصة إستجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تتحقق التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق إستقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يكون إلا إذا توفر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في إختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كإختيار النخب الحاكمة أوإختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية ..الخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.[3]

التنمية الإدارية:

التنمية الإدارية هي :"العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين عن إدارة المنظمة"، كما تعرف بأنها" عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية الفكرية والعملية"، وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها بناءا على خطة واضحة ومدروسة [4].حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على إستخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الإقتصادية[5].

---

[1] عبد النور ناجي،**نحو تفعيل دور الادارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابة، الجزائر(د.س.ن)، ص3.

[2] صلاح بلحاج،**التنمية السياسية : نظرة في المفاهيم والنظريات**، جامعة الجزائر،(د.س.ن)، ص2 .

[3] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص.21 .

[4] نائل عبد الحافظ العوالمة، مرجع سبق ذكره، ص58 .

[5] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص22 .

التنمية الإدارية:

يقصد بها تنظيم العمران والمحافظة على البيئة، وذلك عن طريق الإستخدام الأفضل للموارد الطبيعية وإستغلال الأراضي أي بعقلنة إنشاء المباني والهياكل والمجمعات الصناعية بإستخدام التخطيط العمراني.[1]

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للتنمية المحلية و إستراتيجياتها

تعتبر عملية التنمية المحلية أساسا عملية تغيير حضاري مقصودة ومخطط لها، أي أنها محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج إقتصاديا وإجتماعيا ولهذا كان من الضروري أن تقوم على أساس مبادئ وقواعد مدروسة ومجربة .

-القواعد الأساسية للتنمية المحلية:

يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية كما يلي :

- ✓ **مشاركة أفراد المجتمع المحلي** :يعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ التنمية المحلية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسسيهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الإقتصادية والإجتماعية، كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على إستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الإقتصادية خاصة في الإدخار والإستهلاك ، فطريقة إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يؤدي إلى التحقيق الأمثل للأهداف المسطرة وذلك لأن إقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغير ينتج عنه إتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات[2]
- ✓ **توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي** :حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على إشباع حاجاتهم ، ذلك لأن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية، فإحساسهم وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجياتهم وتحد من معاناتهم ومشاكلهم، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع، ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليين إتجاه الأفكار الجديدة ، التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع وهذا ما جعل كسب ثقة الأفراد المجتمع

[1]BOUCHETATA (A), **le développement local en Algérie** : **importance de la formation aux nouvelles approches et à l'utilisation d'outilles méthodologiques**, in Revue, centre national de recherche en anthropologie sociale et culturelle, Algérie , 2002 ,p24.

[2]الأمم المتحدة ، تقرير اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، **التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية**، منشورات اليونسكو ،نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية 1998 ، ص09.

المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، يشمل قاعدة أساسية ومبدأ جوهري في أي عملية سياسية تنموية في المجتمع.

- ✓ **الإعتماد على الموارد المحلية** :الموارد المحلية هي كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع إقتصادي تساهم في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن تسير المشروعات، ذلك لسهولة الحصول على تلك الموارد بالتالي الحرية والإستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ ،كما أن القادة المحليين يكونون أكثر فعالية ونجاحا في تغيير إتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة لتحقيق أهداف المشاريع التنموية المسطرة مما يساهم في تلبية حاجات الأفراد [1] .
- ✓ **مشاركة الجهات الحكومية في العمل التنموي** : تحض هذه القاعدة على عدم الإكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها ،بل يجب الإستفادة من التشجيع الحكومي، سواء المادي أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند التخطيط أو التنفيذ المشروعات التنمية المحلية، وذلك من خلال إعداد فنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة ... وما إلى ذلك من الأمور التي يصعب على الموارد المحلية توفيرها.
- ✓ **الإسراع بالنتائج المادية الملموسة** :تنص هذه القاعدة على أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التَّركيز على الخدمات السريعة النتائج، كالخدمات الطبية والصحية والمشروعات الإقتصادية ذات العائد السريع، التي تلبي الحاجات الضرورية بالنسبة للأفراد المحليين وفي مقابل ذلك الإبتعاد الكلي على المشرعات الطويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل، خاصة في المراحل الأولى من التنمية المحلية وذلك لأن هذا النوع يتطلب كفاءات وخبرات لهم القدرة على التنبؤ وتحمل المخاطر[2].

-إستراتيجيات التنمية المحلية:

للتنمية المحلية إستراتيجيات تقوم عليها تنقسم هذه الإستراتيجيات في العموم الى ثلاث فئات مترتبطة يبعضها البعض إرتباطا وثيقا وهي:

- أسلوب الحكم والإدارة.
- تحقيق نمو إقتصادي على المستوى المحلي.
- تخفيف حدة الفقر.

[1] غربي لمحمد ، **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 4 ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، . المدية ،الجزائر ، أكتوبر 2010 ، ص07.

[2] عبد المطلب عبد المجيد،مرجع سبق ذكره،ص11.

الجدول رقم03: إستراتيجيات التنمية المحلية

تجسيد أساليب الحكم والإدارة	-يتميز إتباع أساليب الحكم الجيد بشفافية إتخاذ القرار، وبسلامة الإدارة المالية، وبوجود المحاسبة العامة، وعدالة وأمانة توزيع الموارد، والتي تؤدي إلى تحقيق تحسن متواصل في جل المؤشرات الحضرية. -إن إتباع أساليب الحكم المحلي الجيد هو مبدأ والنطاق الذي توصف به المنهجية التي يتم من خلالها تحديد ما هي الأولويات وكيف يتم اتخاذ القرار وكيف يتفاعل الناس والمؤسسات مع بعضها البعض. -يتم تعزيز مستوى الحكم المحلي السليم عندما يتم تبني اللامركزية لملكية الموارد والمسؤوليات على ادني مستوياته. - إن المدن التي أدخلت عمليات وضع موازنات مالية مبنية على المشاركة هي من أنجح المدن في تحقيق بناء الإجماع، وفي تلبية إحتياحات الفقراء. -إن الأسلوب المتبع في إتخاذ القرار هو ما يمثل المحور في بناء الإجماع والبرهان بوجود قدرة لمحاسبة المسئولين، إنها مسألة مشاركة، وليس مجرد تبادل للمعلومات، إن مشاركة ذوي الشأن في هياكل منظمة من شانه أن يساعد على بناء إجماع حول ما هي أولويات التنمية، وعلى تحسين المساواة ومستوى الكفاءة في توزيع الموارد، وعلى ضمان وجود شفافية ومحاسبة المسئولين المحلين وإستدامة التدخلات.
النمو الإقتصادي على المستوى المحلي	-يعتمد مستقبل التنمية المحلية على ما لديها من قدرات إقتصادية وميزات أفضلية، فإستَّراتيجية تنمية إقتصادية على المستوى المحلي هي ما يدخل في صلب إستَّراتيجية التنمية للمدينة والمجتمع المحلي وتشمل الأولويات تحديد ما هي الأساليب لتحسين أداء المدينة الإقتصادية وكفاءتها بشكل عام، وتهدف إلى: -زيادة الإستثمار من أجل زيادة فرص العمل والحد من البطالة وتوسيع الخدمات المقدمة. -تعيين أهم السبل لتحسين الأداء الإقتصادي العام للمدينة ومستوى كفاءته. -تشجيع خلق فرص العمل ذات قاعدة عريضة، والتي تشمل أيضا القطاع العام والغير الرسمي . -تشجيع قدرة المدينة على المنافسة في الإطار الوطني والدولي. إشراك المنشآت الإستثمارية صغيرة الحجم، بالإضافة إلى القطاع الخاص في عملية بلورة إستَّراتيجية التنمية، وتأمين زيادة مشاركتهم وإستثماراتهم في المشاريع التنموية .

إنخفاض مستويات الفقر	يجب أن تكون لإستَّراتيجية التنمية بدائل للخدمات المقدمة وأن تتسم هذه الأخيرة بالجودة والفعالية وبكفاءة عالية. وأن تحدد السياسات التي تؤدي إلى العدالة في وضع الأسعار لتلك الخدمات. -إن توفير الخدمات الأساسية، وعلى وجو الخصوص المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، النقل الحضري، يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي خاصة عند الفقراء منهم. -إن صياغة أي إستَّراتيجية للتنمية المحلية ينبغي أن ترتكز على أفضل الوسائل لتقديم الخدمات بجودة وبفاعلية، وينبغي أن تشمل الآليات المستخدمة، طرق إستخدامها، ومبدأ إستعاض التكلفة والإطار التنظيمي المنظم لها. يجب أن تتوفر أي إستَّراتيجية للتنمية المحلية على عناصر أساسية نذكر منها: *أن تكون المعلومات متوفرة في متناول الجمهور . *تحديد التسهيلات والفرص المتاحة من أجل مشاركة جميع أفراد المجتمع من دون الإنحياز إلى طبقة معينة . إلغاء القوانين والتشريعات التي أرهقت كاهن المواطنين وأعاقت الإستثمار في المشاريع التنموية خاصة المرأة، تكافؤ في القدرة للحصول على خدمات أساسية، ولحيازة الأراضي والحصول على القروض وفرص العمل.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، خيارات وتوجهات اسطنبول**، ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات ،جامعة الدول العربية، جوان 2010، ص40.

المبحث الثالث: وسائل تحقيق التنمية المحلية.

تتحقق التنمية المحلية وفق نماذج ومقومات أساسية وذلك من أجل تنفيذ مخططاتها ومشاريعها بجودة فعالية لغرض تحقيق أهدافها المسطرة ،إلا أنه في الكثير من الأحيان تواجهها الكثير من العراقيل والصعوبات والتي تحول دون تحقيقها ،وعلى هذا الأساس قمنا في هذا المبحث بذكر أهم نماذج التنمية المحلية ومقوماتها بالإضافة إلى التطرق إلى أهم العراقيل والصعوبات التي تواجهها سواءا كانت في المدى المتوسط أو الطويل.

المطلب الأول: نماذج ومقومات التنمية

على المناطق الأخرى، وخير مثال عن ذلك البرامج التنموية الموجهة إلى المناطق الصحراوية **المحلية**.

-نماذج التنمية المحلية[1]:

للتنمية المحلية عدة نماذج تقوم عليها وذلك لأن هذا النموذج هو تطور تطبيقي علمي وعملي يرتبط بالواقع المعاش وبالبيئة المحيطة به، ومن بين هذه النماذج نذكر ميلي:

- ✓ **نموذج المشروع:** يطبق هذا النوع من نماذج التنمية المحلية في منطقة طبيعية معينة لظروف خاصة ولا يمكن تعميمه فيعتبر نموذج تجريبي يطبق في منطقة معينة ويمكن أن يحقق أهدافه المسطرة فيها.
- ✓ **النموذج التكيفي:** هذا النموذج عكس النموذج الأول لكونه ينبثق عن المستوى المركزي فهو يعتمد على عمليات تنمية المجتمع المحلي والإعتماد على المشاركة الشعبية وأطلقت علية تسمية النموذج التكيفي لأنه لا يتطلب إستحداث تغييرات في النظام الإداري القائم أي انه يتأقلم مع أي تنظيم إداري كان، وتلجأ الدول النامية والمستقلة إلى هذا النموذج نظرا لنذره الموارد ونقص الإمكانيات.
- ✓ **النموذج التكميلي:** هذا النموذج يتوافق مع النموذج التكيفي إذ أنه مجموعة من البرامج التي تنطبق على المستوى الوطني ،و تشمل كل القطاعات الفرعية للتنمية والمناطق الجغرافية المختلفة للدولة، فالنموذج التكميلي يحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي إلا أنه يتطلب توفر التسلسل في المستويات الإدارية المسؤولة عن التنمية من جهة، وتوفر اللامركزية في إتخاذ القرارات وتنفيذها من جهة أخرى لكن في إيطار السياسة العامة للدولة.

[1] حاجي محمد وشارف خوجة الطيب، **دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول .تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، ص06.

-مقومات التنمية المحلية:

لتحقيق التنمية المحلية يجب تفعيل مجموعة من العناصر والركائز الأساسية ومن أبرز هذه الركائز نذكر منها:

✓ **المقومات البشرية:**

العنصر البشري من أهم مقومات التنمية المحلية خاصة في العملية الإنتاجية فهو الذي يفكر في كيفية إستخدام الموارد المتاحة وإدارة التمويل اللازم لإقامة المشروعات، فوسيلة تحقيق التنمية إذن هي الإنسان، كما أن هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب(الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية)،لأن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تستلزم الإستفادة منها لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، وتطوير المجتمع ا لمحلي، وفي هذا الإطار لا يمكن إهمال الجهود الذاتية المجسدة والمتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق التنمية المحلية، كما أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تبنى على مشاركة الأفراد.

عندما تحقق أي دولة النمو ذلك يكون راجع أساسا إلى إستخدامها الموارد المحلية ومن بين أفضل هذه الموارد هو العنصر البشري، إلا أن إهمال هذا الأخير يؤدي إلى خلق عدم التوازن بين الموارد ويصبح عائقا من عوائق التنمية المحلية لأن وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية، وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية مرهون بإعتماد وتفعيل العناصر التالية والتي تتمحور ضمن المقومات البشرية.

1.المشاركة الشعبية :وهي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار، وتؤدي إلى التجسيد الفعلي لمبادئ الديمقراطية الحقيقة[1]، يمكن تعريفها على أنها : "إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد إحتياجات التنمية وصيانة العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إنتشار أسباب الثقة بين الأفراد"، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة، والذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

حيث أصبحت التنمية المحلية تقاس بالمشاركة بالمفهوم الواسع، والتي تتعدد صورها فقد تكون سياسية، من خلال إسهام الفرد بدوره كمواطن في الحياة السياسية بإبداء رأيه بالقبول أو الرفض لبعض القضايا السياسية المطروحة، أو مشاركته في الإنتخابات أو في الأحزاب السياسية، وقد تكون المشاركة إجتماعية من خلال مشاركة الفرد في برامج وأنشطة إجتماعية .وعلى الرغم من عدم إقتصار المشاركة على أفراد معينين ، إلا أن عنصر الشباب له أهمية

[1] محمد سيد فهمي، **العولمة و الشباب من منظور إجتماعي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط1،مصر،2009 ، ص138 .

كبيرة في العملية التنموية لما يتميز به الشباب من قابلية للنمو في النواحي الجسمية والإجتماعية والنفسية والتعليمية، وبالتالي فهو أقدر الفئات على المشاركة في إحداث التغيير والتطور في المجتمع المحلي. وللشباب دور في التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، وذلك من خلال المشاركة في مختلف الأنشطة الإقتصادية التي تهدف إلى رفع مستوى دخل المجتمع المحلي، وزيادة الكفاءة، من حيث الجودة والكمية لتحسين مستوى معيشته، من خلال الإستهلاك الأمثل للموارد ومحاربة الإسراف والتبذير ، وتجنب الوقت الضائع في العملية الإنتاجية، كما أن زيادة الإنتاج تعتمد على إستخدام التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي يعتبر الشباب كقوة في التنمية مسؤولية الإهتمام بالعلم ومتابعة التطورات الحديثة في أساليب الإنتاج في مختلف المجالات والأنشطة (الإجتماعية والسياسية والثقافية والرياضية والفنية) وغيرها من النشاطات التي تساهم في التنمية المحلية، ومن أهم المقومات التي يساهم فيها الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الميدان الإجتماعي الخدمة العامة وممارسة العمل اليدوي النافع في المجتمع[1].

كما أن مشاركة الشباب في الحياة العامة على المستوى الوطني والمحلي، مشاركة موسعة ومتعددة المجالات تحتاج إلى مجموعة من الهياكل والآليات التي تنظمها وتحميها منها :التشريعات والقوانين التي تعمل على تأطيرها، من جهة وإدماجها في التفاعل مع كل القطاعات التابعة للدولة والهيئات المتخصصة للمجتمع المدني، كالمنظمات غير الحكومية والجمعيات والنوادي المحلية والأحزاب السياسية من جهة، لأهميتها في تحقيق التنمية المحلية.

2المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المحلية:La Société Civile

إن منظمات المجتمع المدني من أهم ركائز التنمية المحلية، ويعرف المجتمع المدني :بأنه" جملة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية غير حكومية، التي تعمل في ميادينها المختلفة لتلبية الإحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية، وفي إستقلال نسبي عن سلطة الدولة، وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص ،حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية"، ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الإقتصادية، والإرتقاء بمستوى المهنة، والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية، والجمعيات والأندية التي تهدف إلى نشر الوعي، وفقا لما هو مرسوم ضمن برامجها.

وتلعب منظمات المجتمع المدني دور كبير في التطور الإجتماعي والإقتصادي ودعم التنمية المحلية، بحيث أصبح لها نشاطا في برامج وخطط التنمية، وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية، وكذا في مجالات البيئة ومكافحة الفقر، ونظراً لإدراك الدول وعلى غرار الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات قامت بتسجيلها وإعتمادها، وساهمت في تقديم العون لها كشريك فاعل وهام في عملية التنمية، ونموذج الجزائري خير دليل على

[1] محمد سيد فهمي،المرجع السابق ،ص143-148.

ذلك، فبعد التحول الديمقراطي، وتبني سياسة التعددية في نهاية الثمانيات، تشكلت العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات في مختلف المجالات، والتي كان لها القدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة[1] ، وتوازيا مع ذلك تم إعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والإجتماعية والرياضية والسياسية، مهدت إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية التي ساهمت في بلورة وظهور المجتمع المدني كمقوم من مقومات التنمية، وكشريك هام في عمليات البناء والتطوير الوطني والمحلي، حيث أصبح يعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل :مجال المشاريع الصحية والمشاريع الإنتاجية الصغيرة، ومجال الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات ومجال التنمية والإهتمام بالطفولة والشباب .

وبالتالي فخصوصية العلاقة بين موقع الشباب ضمن مؤسسات المجتمع المدني والتنمية تبرز من أهمية دور تلك المؤسسات في تأهيل القيادات الشابة في شتى المجالات، وإذكاء الشعور بالإنتماء الوطني، وإرساء قيم الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان، ومن ثمة التمكين من إدماجهم في مسارات التنمية الشاملة بما فيها التنمية المحلية، ووفقا لهذا المنظور أصبح دور المجتمع المدني المحلي فيما أصبح اليوم ما يعرف بالتنمية التشاركية المحلية، والتي تعني مشاركة كافة مؤسسات المجتمع المحلي وأفراده مع الدولة دوراً أساسيا لتحقيق التنمية بشموليتها وإستدامتها وعدالتها[2] ، كما أن المجتمع المدني، هو قناة من القنوات التي تعمل على تفعيل المشاركة الإجتماعية للشباب في التنمية المحلية، كالأسرة والمدرسة و وسائل الإعلام، وذلك من خلال المشاركة في الأحزاب السياسية، ومختلف الجمعيات خاصة الناشطة في مجال التنمية، وتبقى إشكالية التمويل المالي مطروحة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني لأداء دورها التنموي، حيث إذا قل هذا التمويل سينعكس سلبا على تلك لجمعيات لتقديم خدماتها التنموية[3].

✓ **المقومات المالية:**

الوسائل المالية أساسية في التنمية المحلية، إذ أن نجاح الهيئات المحلية في أداء ها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها بتوفير الخدمات للمواطنين، يقتضي أن تكون هناك موارد مالية لتغطية نفقاتها المتعددة، حيث كلما زادت الموارد المالية التي تخص الجماعات المحلية، كلما أمكن لهذه الهيئات من ممارسة إختصاصاتها على أكمل وجه، وهنا يطرح إشكال مصدر هذا التمويل، وكيفية الحصول على الموارد المالية، بإعتماد الجماعات المحلية على نفسها ودون

[1] عبد النور ناجي،مرجع سبق ذكره، ص207 .

[2] بلقاسم نويصر، **التنمية المحلية التشاركية ودور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر**، مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية ،سطيف ،الجزائر، العدد 14، جوان2011 على الموقع الإلكتروني www.revues-setif2.dz .

[3] عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 209.

اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية[1]وتجدر الإشارة أنه فيما يخص الموارد المالية المحلية فهناك ما يسمى بالموارد المالية المحلية الذاتية، والموارد المالية الخارجية،

1.**الموارد المالية الذاتية:** هي مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية، والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية، وإيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل وإستثمار المرافق المحلية التي تختلف في تنوعها من بلد لآخر، بحكم الإمكانات المالية والنظام الإقتصادي المتبع.

2.الموارد المالية الخارجية: فتتمثل في القروض والإعانات، والتبرعات والهبات وما يقدمه الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتلجأ الجماعات المحلية للإيرادات الخارجية عندما لا تستطيع تغطية كافة حاجات سكانها بمواردها الذاتية، لأن حصيلة الضرائب والرسوم، وإيرادات الأملاك العامة لا تكفي لتنفيذ المشاريع وتقدم الخدمات اللازمة للسكان لذا يجب البحث عن مصادر أخرى للتمويل المحلي، والذي يمكن تعريفه بأنه" كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية، على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية، وتعظم إستقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"[2].

وتعتبر مشاركة الشباب إلى جانب الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية، خاصة في عملية ترقية وتطوير قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة، ذات أهمية قصوى في توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية المحلية وتطوير الإقتصاد الوطني، وذلك بدعم الإستثمارات المحلية في الأقاليم الحضرية والريفية، ويمكننا أن نذكر في هذا المجال تجربة الجزائر في إطار المرحلة الإنتقالية ومختلف الإصلاحات التي قامت بها، والدخول في إقتصاد السوق، وما ترتب عنها من آثار على الإستثمار المحلي من خلال توفير مجموعة من الأسس والأطر السياسية والدستورية للإستثمار بوجه عام كضمان التنمية، وتعزيز الإطار العام لسير الإقتصاد الوطني، وإعادة هيكلة القطاع العمومي وإنعاشه، وتشجيع الإستثمار الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وترقية الفلاحة والتهيئة العمرانية[3].

المقومات التنظيمية:

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تتمثل في وجود إدارة محلية، مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، بحيث تتمثل هذه المقومات في ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض، ضمن إطار نظام موحد ومفتوح .بالإضافة إلى ذلك يتوجب توفير الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود

[1]منال طلعت محمود، **الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحل**ي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003 ، ص 203..

[2]عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص22 .

[3]م بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000 ، ص6 .

التنمية وكما ذكرنا سابقا أن المقومات التنظيمية تتمثل في وجود نظام وحدات محلية إلى جوار إدارة مركزية، مهتمة بالتخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية، وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة، ذلك عن طريق إستخدام أساليب إدارية مختلفة، بحيث يجب عليها أن تراعي جميع الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل[1] .

المطلب الثاني: عراقيل التنمية المحلية

أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والإستًراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة، إلا أنه حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات، والتي منها :

العراقيل الاقتصادية [2]:تتمثل في:

*قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.

*العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.

*غياب الإستقلالية المالية في التسيير.

*إختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم إنسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف إرتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن إستمرارية تسيير مصالحها.

*الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية.

*الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة.

*سوء التقدير لبعض النفقات لزيادات إستهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة.

*تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.

*النمو الديموغرافي وزيادة عدد السكان.

*عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد الدالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

[1] ولد صديق ميلود وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص112 .

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون ،**دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،مصر،2001،ص198.

العراقيل الاجتماعية [1]:تتمثل في:

من أكثر المعوقات تأثيرا على التنمية المحلية هو مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المشاكل الصحية والإجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية.

*ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن .

*الإنفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

*تأخر البيئة الإجتماعية المتمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية والكفاءات على المستوى المحلي.

العراقيل السياسية:

* المركزية الإدارية التي تعيق التقدم وإستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم وإستقطاب فرص البيئة الخارجية.

*غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي "اللامركزية " هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالمشاكل الوطنية وليس التَّركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

* غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية [2].

*غياب المفهوم الحقيقي للحكم الراشد الذي يعبر عن المعني الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح بإستعادة المعني الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون يخلق الشفافية والإحتَّرام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.

العراقيل الإدارية :تتمثل في:

*عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك لأن إستقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر إستقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.

[1] أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي :الاتجاهات المعاصرة**، ط2 ، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000، ص231.

[2] الأمين العوض الحاج احمد وآخرون ، **الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية**، أوت 2007 ، المحمل من الموقع الالكتروني www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf .

*عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى لمحدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحلين.

*سوء تسير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الإنحراف عن الإستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.

*النقص النوعي :على الرغم من حملة التوظيف الجماعي بعد الإستقلال ، إلا أن الإفتقار إلى الموظفين المؤهلين بقي مطروحا بإستمرار، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراع شروط الكفاءة بقدر ما راعى سد الفراغ السائد، وأدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فبقدر ما أرهق هذا التضخم الكمي الميزانيات، بقدر ما كانت ولازالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيا بإختصاصاتها التي تطورت بإستمرار، والتي تتطلب في بعضها وخاصة التقنية منها مؤهلات عالية .فالتكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا إما بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعد م الإنضباط في تحسين برامج التَّقية من جهة أخرى.

و يمكن القول أن معوقات التنمية المحلية كثيرة وجد متشعبة يصعب حصرها، لإرتباطها بمختلف الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ... هذا بالإضافة إلى تغييرها وتجددها بإستمرار عبر الزمن وتأثرها بالظروف الدولية التي أصبحت فيها العولمة تفرض نموذجا تنمويا واحدا وشاملا لكافة الدول محاولة بذلك إقصاء كل الخصوصيات والثقافات المحلية بسبب هيمنتها على الإقتصاد العالمي.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التنمية المحلية التي أصبحت حديث الإقتصاديين في الآونة الأخيرة بالرغم من أن مصطلح التنمية المحلية ظهر في بداية القرن الماضي . حيث إهتمت به الدول وأكدو على ضرورة تحقيق التنمية المحلية من أجل الوصول إلى التنمية الإقتصادية التي تعكس صورة المجتمعات والأمم .

فالتنمية المحلية هي عبارة عن تفاعل أطراف المجتمع والهيئات المحلية من إدارة محلية والمجتمع المدني في إعداد وتنفيذ البرامج والخطط التنموية المحلية والهدف من ذلك توفير إحتياجات الأفراد وتحسين ظروف معيشتهم إنطلاقا من الإعتماد على قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية.و هي ترتكز على مقومات أساسية لابد من توفرها وهي: نظم الإدارة المحلية، التمويل المحلي، المشاركة الشعبية، التخطيط والتقويم.

إلا أنه في غالب الأحيان واجهت التنمية المحلية الكثير من الصعوبات التي عرقلت المخططات التنموية ومن أبرزها نقص الموارد والإمكانيات المحلية وفي أغلب المشاريع تخضع إلى المركزية الإدارية والمالية مما انعكس سلبا على وقت إنجازها من جهة وجودتها من جهة أخرى بالإضافة إلى سوء تسييرها ونقص الكفاءات مما صعب من وتيرة إنجازها وحال دون تحقيق تنمية محلية التي تعد العمود الأساسي الذي تبنى علية عملية التنمية الإقتصادية الشاملة.

و في الأخير يمكننا القول أن التنمية المحلية هي عملية تتضافر فيها جهود السكان المحلين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية.

الفصل الثاني

الجماعات المحلية كفاعل في التنمية المحلية.

المبحث الأول: أسس التنظيم المحلي للجماعات المحلية

المبحث الثاني: الإدارة المحلية

المبحث الثالث: دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية

مقدمة الفصل الثاني:

في ظل التغيرات العالمية التي يشهدها العالم ، أصبحت الدول الحديثة تهتم بالدراسات الإدارية نظرا لما لها من أهمية كبيرة لحل مشاكل التنظيم والإدارة العامة ، حيث أصبح إستخدام الأساليب الفنية الحديثة في ترتيب وتنظيم الأجهزة الإدارية المختلفة ضرورة ملحة من اجل القيام بعمليات التنمية وخاصة المحلية منها.

حيث تعد الإدارة العامة الأداة التي يتم من خلالها تنفيذ السياسات والبرامج المخطط لها والمنتهجة من طرف الدول ، وأداة لتطبيق القرارات القوانين والأحكام القضائية ، وذالك من خلال تسيير وإدارة المرافق العامة بإنتظام ، والمحافظة على النظام العام بأساليب وإجراءات وقائية وحملات توعوية.

ويرتكز التنظيم الإداري في أي دولة على أساليب فنية تتمثل في المركزية واللامركزية كسبل لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف الأجهزة والهيئات الإدارية بالدولة ، فالتنظيم الإداري ومهما كان النظام السياسي والإقتصادي السائد في الدولة يبنى على أجهزة وإدارات مركزية وأخرى لامركزية ، وإختلاف الأنظمة بين الدول يكمن في مدى الأخذ بنظام المركزية أو اللامركزية مع مراعاة المعايير السائدة في المجال السياسي ،الإقتصادي ،الإجتماعي والثقافي .

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ،حيث درسنا في المبحث الأول أسس التنظيم المحلي للجماعات المحلية ، من خلال التطرق إلى المركزية واللامركزية الإدارية ،خصائصهما ومزايا وعيوب كل منهما، أما في المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى الإدارة المحلية بحيث نعطي أهم التعاريف والمصطلحات الخاصة بها بالإضافة إلى أهم مميزاتها وخصائصها ،أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد خصصناه إلى دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية .

المبحث الأول: أسس التنظيم المحلي للجماعات المحلية

من أهم أساليب التنظيم الإداري التي تنتهجها الدول هي المركزية واللامركزية الإدارية، فتنتهج الدولة أحد الأسلوبين وذلك إنطلاقا من ظروفها السياسية، الإجتماعية والبيئة الخاصة. فالمركزية واللامركزية هما المظهران المتعارضان للأسلوب الذي تسير عليه إدارة الدولة، فالمشكلة التي تواجه الدول في مجال التنظيم الإداري هي مدى التوافق بين المركزية اللامركزية وفقا لما تنتهجه الدولة.

فقد قمنا في هذا المبحث بالتعريف بأسس التنظيم الإداري(المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية) من أجل إعطاء لمحة على أهم المفاهيم والمصطلحات الخاصة بكل منهما.

المطلب الأول: المركزية الإدارية.

يكون النظام الإداري مركزي عندما نجد أن السلطات موحدة، حيث يكون إتخاذ القرارات من طرف السلطة المركزية في الدولة وتكون متواجدة في العاصمة.

–مفهوم المركزية الإدارية:

المركزية الإدارية هي" قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم وزراء دون مشاركة الهيئات الأخرى،فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة".[1]

كما يمكن تعريفها على أنها توحيد الإدارة في الدولة،حيث تقتصر الوظائف الإدارية على السلطة التنفيذية المركزية،إلا أن هذا لا يعني أن تكون التبعية لشخص واحد داخل الدولة أو أجهزة معينة داخل الدولة ، ولا يعني أيضا أن يقوم الوزراء بجميع الأعمال عبر كامل أنحاء الوطن.

كما تعرف أيضا على أنها " عبارة عن السيطرة الكلية للإدارة المركزية ، والمتمثلة في الحكومة المركزية والوزارات التابعة لها على كل الوظائف الإدارية بما فيها الإدارة المحلية والإقليمية"[2]، أي هي المخولة الوحيدة التي تقوم بتشريع وتنفيذ الأوامر سواء كان ذلك مركزيا أو محليا.

[1] ثروت بدوي، **القانون الإداري** دار النهضة،القاهرة ،مصر،2002،ص316.

[2] محمد مطلق الذيات، **الوجيز في القانون الإداري**، الدار العالمية و دار الثقافة، مصر، 2010،ص71.

ويمكن تعريفها أيضا على "أنها توحيد الإدارة في الدولة، وقصر الوظيفة الإدارية على السلطة التنفيذية المركزية بها وتمارسها بواسطة أجهزة إدارية متخصصة "[1].

وتقوم المركزية الإدارية على عنصريين أساسيين هما[2]:

1 –حصر الوظيفة الإدارية في يد سلطة واحدة تكون هي المسيطرة على كل عناصر الوظيفة الإدارية.

2–الموالاة المتدرجة والسلطة الرئاسية، وهذا يعني أن الجهاز الإداري في الدولة يأخذ شكل الهرم المتدرج على أن يكون بين تلك الدرجات قدر من الموالاة تتمثل بالنسبة للدرجات الدنيا بما يسمى بالسلطة الرئاسية.

–صور المركزية الإدارية:

تختلف صور المركزية الإدارية بين الحصر للسلطات بشكل مطلق وهو ما يعبر عنه الفقهاء بالتركيز الإداري وبين تخويل بعض السلطات للممثلين على مستوى أجزاء الإقليم وهو ما يعبر عنه بعدم التركيز الإداري.

1–التركيز الإداري:

يكون التركيز الإداري أو الصورة الوزارية من أجل إبرازا دور الوزارة في هذا النظام وأهمية ، بحيث يكون للوزير دور في تسيير شؤون وزارته ، كما يطلق عليها المركزية المكثفة أو الكاملة أو المطلقة[3]، إلا أن مصطلح التركيز الإداري هو المعنى الأقرب والأكثر تعبيرا ودلالة عن معنى المصطلح، وفي هذه الصورة تطبق المركزية على إطلاقها أي تكون وظيفة الإدارة والتنفيذ وبكل خصائصها في يد الحكومة المركزية أي في مكاتب الوزراء والمصالح والإدارات الموجودة في العاصمة ، غير أن المركزية بهذا الشكل المطلق ليس لها وجود حاليا حتى في ظل الدول الديكتاتورية التي ظهرت في العصور السابقة ، ومع التطور والتقدم التكنولوجي الذي شهدته الشعوب ، وإزدياد إختصاصات الدول وكثرة وظائفها بحكم الأفكار الإشتراكية والتقدم العلمي والتكنولوجي الكبير أصبح من المستحيل أن ترتكز على سلطة واحدة في إتخاذ القرارات في كل أنحاء الدولة.

[1] جعفر انس قاسم ، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون سنة النشر،ص12.

[2] فهيمة سعد الدين الشاهد، **التكامل بين الإدارة المركزية والمحلية في إعداد وتنفيذ ومتابعة المخططات العمرانية** ، مجلة المدينة العربية، الكويت، العدد 114،2003،ص09.

[3] محمد صغير بعلي ، **القانون الإداري (التنظيم الإداري ، النشاط الإداري)**، دار العلوم للنشر والتوزيع ،مصر ، 2004،ص43.

2-عدم التركيز الإداري:

عدم التركيز الإداري أو ما يسمى بالمركزية النسبية أو المخففة أو البسيطة[1]، وقد ظهر هذا الأسلوب نتيجة مساوئ المركزية المطلقة، وعدم تمكن الوزير على أرض الواقع من التحكم في كل صغيرة، وكبيرة تحدث في كل جزء من إقليم الدولة، وما زاد في تفاقم هذه المشكلة هو تطور الحياة وتعقدها وكثرة اتصال الجمهور بالإدارة لقضاء مصالحهم، مما إستحال عرض كل الطلبات على الوزراء المعنيين نظرا لعدم تمتع ممثلي الأقاليم بسلطة القرار، لذا كان من اللازم أن يخول بعض الموظفين سواء في الوزارة نفسها أو داخل الإقليم صلاحية إتخاذ القرار دون الرجوع للوزير المختص ، والهدف من ذلك تخفيف العبء عن المركز وتحويل جزء من سلطتها إلى المصالح المنتشرة في مختلف أقاليم الولاية ، حيث أن هذه الهيئات والموظفين يبقون مرتبطين بعلاقة التدرج الرئاسي القائم على قاعدة التبعية بحيث تكون الهيئة الأدنى تابعة للهيئة الأعلى[2].

-مزايا وعيوب المركزية الإدارية:

1-مزايا المركزية الإدارية:

للمركزية الإدارية جملة من المزايا يمكن حصرها فيما يلي :

-أن النظام المركزي يبعث على تقوية نفوذ السلطة المركزية وفرض هيمنتها على مختلف أجزاء الإقليم والمصالح وتحكمها في زمام الأمور.[3]

-يؤدي النظام المركزي إلى تحقيق المساواة وعدم التحيز بين الأفراد المتعاملين مع الإدارة على إختلاف مناطقهم.لأن مركزية سلطة القرار تمنع التمييز من حيث الأصل بين المقيمين في العاصمة مثلا وغيرها من المناطق[4].

---

[1] عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة العامة المقارنة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2009 ، ص223 .

[2] سعيد السيد علي، **أسس وقواعد القانون الإداري**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،مصر، 2009 ، ص86 .

[3] زكرياء المصري، **أسس الإدارة العامة –النشاط الإداري – التنظيم الإداري**، دار الكتب القانونية ودار الشتات للنشر، مصر، 2006 ،ص 203 .

[4] زهدي يكن، **القانون الإداري**، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دون سنة، ص262 .

-يضمن النظام المركزي تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المواطنين وذلك بإشراف وإدارة السلطة المركزية لمختلف المرافق العامة.[1]

إلا أنه يوجد مزايا أخرى للمركزية نذكر منها:

-إن الأخذ بالإدارة المركزية يؤدي إلى الوحدة الإدارية في الدولة مما يسمح بتثبيت سلطة الحكومة المركزية.

- تقوم بتوحيد الإدارة وتناسقها تبعا لتوحيد أساليب وأنماط النشاط الإداري في مختلف مواقف الدولة.

-يؤدي إلى إستقرار الإجراءات ووضوحها ويصل إلى تحقيق سرعة في إنجاز الأعمال الإدارية .

-الأخذ بالإدارة المركزية هو الأسلوب الإداري الوحيد الذي يلائم المرافق العامة الوطنية التي تهدف إلى أداء خدماتها على نطاق واسع ولجميع أفراد الشعب بنفس الشروط وبصورة منظمة.

2-عيوب المركزية الإدارية:

بالرغم من وجود مزايا عديدة للنظام المركزي إلا أنه تبقى له عيوب ومساوئ متعددة ، ويمكن أن نستخلصها في الأتي[2]:

-عدم إستجابة النظام المركزي لميول سكان الوحدات المحلية ورغباتهم وذلك بالرغم من أنه من الناحية النظرية نجده سليم إلا أنه لا يفي بالغرض ، ولا يحقق ميول ورغبات سكان الوحدات المحلية ولا يشبع حاجاتهم المتعددة والمتنوعة ، التي تستوجب تعدد وتنوع النظم الإدارية المعمول بها .

- عدم مرونة النظام المركزي الإداري إذ أنه يحول دون إرتفاع درجة الوعي السياسي لدى سكان المجتمع المحلي ويقف حاجزا بينهم وبين المشاركة في الحياة العامة حيث لم يعد لهم دور في إدارة شؤونهم المحلية مما يؤدي إلى إختلال التوازن السياسي للدولة والحكومة معا.

-المركزية الإدارية لا تشجع على الإبتكار وروح المبادرة ، فهذا النظام يتصف بالجمود لصعوبة الأخذ بالإقتراحات وإحداث التغييرات التي تصطدم بالبيروقراطية .

[1] أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار المحمدية، الجزائر، 2009 ، ص21 .

[2] أمين ساعاتي، **أصول علم الإدارة العامة**، دار الفكر العربي، القاهرة،مصر ، 2008 ،ص153 .

– إنشغال القياديين في السلطة المركزية بأمور ثانوية على حساب المواضيع الحيوية والرئيسية.

– المركزية الإدارية تحول دون إتخاذ القرارات الملائمة لطبيعة وظروف الأقاليم والمجتمعات مما يؤدي إلى فشل التنظيم في تحقيق أهدافه .

–البطء في إنجاز المعاملات نتيجة المركزية الإدارية، لأنها هي المجال الطبيعي لنمو ظاهرة البيروقراطية وذلك راجع إلى الروتين الإداري والتعقيد بسبب كثرة التقسيم الإداري في الإدارة المركزية[1] .

المطلب الثاني:اللامركزية الإدارية.

تكون اللامركزية الإدارية عندما تتوزع السلطة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية،و من هنا يمكننا إعطاء تعاريف مختلفة لها.

–مفهوم اللامركزية الإدارية:

إختلفت تعاريف اللامركزية الإدارية من بلد لأخر وذلك راجع إلى إختلاف الإستراتيجيات المنتهجة من طرف الدول،إذ يمكننا تعريفها على أنها"أي فعل تقوم الحكومة عبره بنقل سلطة أو مسؤولية إلى الأفراد أو المؤسسات على مستوى أدنى في منطقة سياسية،إدارية وجغرافية،فهذا النقل للصلاحيات الإدارية يمكن الأقاليم من مزاولة عمل الدولة فيما يخص تنفيذ ومراقبة وتسيير الإستثمارات العمومية[2].

وعرفها الدكتور أحمد غنيم على "أنها توزيع السلطة بين أفراد الجهاز الإداري ومستوياته في الدولة عن طريق السماح بتفويض هذه السلطة إلى المستويات الإدارية الأدنى منها"[3].

وتعرف اللامركزية الإدارية أيضا على أنها "ذلك النظام الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية وإقليمية ومصلحيه مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية".[4]

ويمكن تعريفها على "أنها توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحيه مستقلة، بحيث تقوم هذه الهيئات في ممارستها وظيفتها الإدارية تحت إشراف ومراقبة الحكومة المركزية".[1]

[1] 3–سعيد السيد علي، مرجع ، ص118 .

[2] د. أحمد محمد غنيم،**الإدارة العامة**،كلية التجارة،جامعة المنصورة،ط1 ،2002،ص162.

[3] احمد محمد غنيم،المرجع السابق ،ص163.

[4] محمد الصغير بعلى،مرجع سبق ذكره،ص9.

وتبنى اللامركزية الإدارية على أساس تقسيم وتوزيع السلطات الإدارية والوظائف في الدولة بين الإدارة المركزية من جهة وبين هيئات ووحدات إدارية مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي وجغرافي مع وجود رقابة ووصاية عليها.[2]

وللامركزية جانب سياسي ويتمثل في تمكين الأجهزة المحلية المنتخبة من تسيير شؤونها لتحقيق مبدأ الديمقراطية وجانب قانوني يتمثل في تجسيد وتوزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الهيئات المركزية والهيئات اللامركزية ذات الطابع المرفقي أو المصلحي.[3]حيث هناك مفهوم يصاحب اللامركزية وهو اللاتركيز الإداري الذي يجسد التخفيف من حدة المركزية وذلك بمنح جزء من صلاحيات الجهات الممثلة لها محليا والولاية أكبر وحدة لاتركيزية وقد تم تطبيق هذا الأسلوب بالنظر إلى تعذر تطبيق المركزية بصورها المطلقة، بالإضافة إلى تعذر تحكم الجهات المركزية في كل شيء مما أدى إلى تطبيق المفهوم الإداري الذي يمكن الهيئات الحكومية في إدارة الشؤون المحلية بواسطة ممثليها المحليين وتفويضهم السلطة اللازمة مع خضوع الجهات اللاتركيزية للسلطة الرئاسية في التعيين والعمل والتبعية للجهات المركزية في العاصمة.[4]

-مقومات اللامركزية الإدارية:

يمكن إستنتاج مقومات اللامركزية الإدارية على النحو التالي:[5]

-وجود مصالح أو هيئات محلية تتميز بنشاطها عن المصالح الوطنية.

-إنشاء أجهزة محلية منتخبة ومستقلة للإدارة تتولى تسيير تلك المصالح.

-خضوع تلك الأجهزة لرقابة الإدارة المركزية.

---

[1] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، دار جسور، الجزائر،ط3،2015 ،ص10

[2] Nathan, Richard.P ,Doolittle ,Fred .C, and Associates, **Regan and the States Princeton**, NJ ,PrincetonUniversity, press,1987,p12.

[3] المادة 16 من دستور 1996.

[4] عمار بوضياف،مرجع سبق ذكره،ص182.

[5] Charles Desbache, **Institution administratif,** 2em Edition, Paris, France 1972. p73.

-أبعاد اللامركزية الإدارية:

للامركزية الإدارية عدة أبعاد نذكر منها[1]:

-نطاق سياسات اللامركزية الإدارية حيث يشير النطاق إلى ما يجب لامركزيته.

-شكل سياسات اللامركزية الإدارية حيث يشير الشكل إلى كيف تتم اللامركزيته ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(04): يمثل نطاق وشكل اللامركزية الإدارية.

المجال	ما يتم لامركزيته
السياسي	الإنتخابات المباشرة للموظفين والأعضاء في مجالس الأقاليم والبلديات ، وإعطاء المواطنين وممثليهم دورا في صنع القرارات الخاصة بشؤونهم.
المالي	في مجال الإيرادات : الرقابة من خلال الموظفين المحليين على مصادر الإيرادات مثل الضرائب والتحويلات إلى الحكومة المركزية. في مجال الإنفاق: الإستقلالية في مجال القرارات وكيفية إنفاق الإيرادات.
الإداري	إعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة ، ووضع الأهداف وإدارة وتنفيذ السياسات العامة في الدولة بين مستويات الحكم المختلفة.
الإقتصادي	تحويل المسؤولية من الوظائف والخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص (منظمات تطوعية خاصة أو مشروعات خاصة)وتشجيع مشاركة القطاعات الغير الحكومية في الوظائف التي كانت عبئا على الحكومة .

المصدر:سمير محمد عبد الوهاب، **التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات**، ملتقى حول إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تركيا ،يونيو2010،ص6.

[1] سمير محمد عبد الوهاب ، **التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات** ، ملتقى حول إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، تركيا ، يونيو2010،ص5.

و تعد اللامركزية الإدارية أحد جوانب القوة الواجب ترقيتها ضمن المسعى الديمقراطي، فهي تدعم فرص مشاركة المجتمع المحلي في تسيير شؤونه مما ينتج عن ذلك التقدير الحقيقي لحاجات الأفراد الواجب توفيرها من طرف الهيئات الإدارية المحلية، وفتح الأبواب للمنافسة في مجالات الإستثمار والتنمية المحلية بين الهيئات المحلية.[1]

-مزايا وعيوب اللامركزية الإدارية:

1-مزايا اللامركزية الإدارية:

للامركزية الإدارية مجموعة من الأسس والمبررات ترتكز عليها، نذكر منها:

-يعتبر نظام اللامركزية الإدارية مجالا حقيقيا لترقية ممارسات الحرية العامة، حيث تعتبر اللامركزية مدرسة للديمقراطية، لأن تطبيق اللامركزية الإدارية يساهم في تعليم المواطنين[2] وتدريبهم على الديمقراطية.

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية، حيث يتم نقل وتحويل الكثير من المهام إلى هيئات اللامركزية، لتتفرغ الإدارة المركزية إلى قضايا أهم ذات البعد الوطني[3].

- تحسين الخدمات الإدارية، نظرًا لإدارة وتسيير الشؤون اللامركزية من طرف أشخاص لهم قدرة ودراية على أوضاع المنطقة مما يدفعهم إلى زيادة الإهتمام لتلبية الإحتياجات المحلية في صورة اللامركزية الإقليمية.

- تجنب الروتين الإداري، وما يترتب عنه من آثار سلبية من حيث تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن.[4]

---

[1] اللجنة الخاصة بالمالية المحلية ،**التطور الذي يجب إضفاؤه على تسيير المالية المحلية في منظور اقتصاد السوق**، المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي،جويلية 2001،ص61.

[2] محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص89.

[3] R .Muspetiol et Lorque, **La Tutelle Administratif**, 2em Edition, Paris. France. 1972. P 10

[4] ثروت بدوي ، مرجع سبق ذكره،ص60.

2عيوب اللامركزية الإدارية :

للامركزية الإدارية الكثير من المزايا إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد هناك مساوئ لها، ولكن هي ضئيلة مقارنة بمزاياها، وتتمثل المساوئ فيبعض المخاوف التي يبديها البعض من حيث ما قد ينجم عن اللامركزية في المجال السياسي والإداري.

– تطبيق اللامركزية الإدارية من شأنه أن يؤدي إلى المساس بوحدة الدولة وقوة السلطة الإدارة المركزية من جراء تفضيل المصالح المحلية الإقليمية الخاصة إذا كانت اللامركزية المطلقة على المصلحة الوطنية العامة[1].

–تتشكل الهيئات اللامركزية الإدارية عن طريق الإنتخاب والذي لا يشترط الخبرة والكفاءة، مما قد ينجم عن ذلك إنخفاض مستوى أداء وكفاءة الجهاز الإداري، نظرًا لتولي إدارة الهيئات المحلية بواسطة أعضاء قد لا تكون لهم الدراية والمعرفة بأساليب العمل الإداري وتقنياته وقواعده العلمية.

–أشكال اللامركزية الإدارية:

تأخذ اللامركزية الإدارية صورتين في تطبيقها تتمثلان في اللامركزية الإقليمية واللامركزية المصلحية.

1–**اللامركزية الإقليمية:** وتكون بإستقلال جزء من الإقليم لتسيير شؤونه المختلفة وإشباع حاجات أفراده [2]، وهي تتمثل في نقل وإتخاذ القرار الإداري من السلطات المركزية إلى الجهات المنتخبة محليا،وذلك لأن الجهات المركزية لا يمكنها الاطلاع على كل شيء فيكفيها تسيير الشؤون ذات الإهتمام الوطني أما الإختصاص المحلي فيستوجب تركه للجهات الأقدر محليا على تسييره[3].

2–اللامركزية المرفقية: ترتكز اللامركزية المرفقية على منح مرفق عام مثل التعليم، الصحة أو النقل، الشخصية المعنوية ليصبح مستقلا عن السلطة المركزية في أداء وظيفته ونشاطه فاللامركزية المرفقية ترتكز على الإختصاص

[1] مزياني فريدة،**المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**، رسالة دكتوراه ،في تخصص القانون، جامعة منتوري ،قسنطينة، سنة.2005 –2006،ص142.

[2] علي خطار شنطاوي، **الإدارة المحلية**، دار وائل عمان الأردن،ط2002،1،ص97.

[3]، حمدي سليمان القبيلات،**مبادئ الادارة المحلية**،دار وائل عمان،الأردن،ط2010،1،ص17.

الموضوعي والوظيفي، دون الإهتمام بالنطاق أو المجال الإقليمي الذي يمارس فيه ذلك النشاط أكان وطنيا أو محليا ، ويمكن تسمية اللامركزية المرفقية باللامركزية المصلحية[1].

ومن خلال ما سبق ، يمكننا مقارنة اللامركزية المرفقية باللامركزية الإقليمية من عدة جوانب:

من **حيث وجود المصالح المتميزة** :حيث يعترف كل من منهما على وجود مصالح متميزة ذات طابع محلي وإقليمي في اللامركزية الإقليمية (الإدارة المحلية)، وذات طابع فني وتقني الموجود في اللامركزية المرفقية .

من حيث إستقلال الهيئات :تتمتع الهيئات والأجهزة الشكلية التي تعد الوسيلة الداعمة لإستقلال اللامركزية بالشخصية المعنوية وبكل ما ينتج عنها من نتائج وحدات الإدارة المحلية يقدم على الإنتخاب، وبموجبه ينتج عنه مجلس منتخب من سكان الإقليم يقوم بتسيير المصالح، وأما الشخصية المعنوية في اللامركزية المرفقية كالمستشفى والجامعة وغيرها فعادة ما تسند إلى فئة من الخبراء والفنيين الذين هم على دراية بمصلحة الهيئة اللامركزية المرفقية والأقدر على تسييرها. ورغم وجود الشخصية المعنوية وبالتالي إستقلال الهيئات، إلا انه قد يكون وهمي ما لم تزود الهيئات اللامركزية بعد تشكيلها ب:

- سلطات وإختصاصات فعلية وتقديرية.
- توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لأداء مهامها.
- الضمانات القانونية التي تحافظ على الإستقلالية .

من حيث الوصاية (الرقابة الإدارية) :تخضع كل من اللامركزية الإقليمية والمرفقية إلى نظام رقابي مرتبط بعدة إعتبارات سياسية في اللامركزية الإقليمية وإعتبارات فنية في اللامركزية المرفقية ،إلا أن الإختلاف بين اللامركزية الإقليمية واللامركزية المرفقية يبقى إختلافا في الدرجة وفي الطبيعة، حيث أنهما يمثلان تطبيقين لفكرة ومفهوم واحد هو مفهوم اللامركزية الإدارية التي أصبحت تشكل وسيلة وأسلوباً تقنيا فعالا في تسيير وإدارة الشؤون العامة بالدول الحديثة[2].

[1] MALIOU (A) , **cour d'institutions administratives** , O P U , Alger , 1985 , p 71.

[2] محمد صغير بعلي ، مرجع سبق ذكره، ص80.

المبحث الثاني: الإدارة المحلية

الإدارة المحلية هي صورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي طهرت في المجتمعات الإنسانية في أوائل القرن التاسع عشر،و ذلك لتطور إحتياجات الأفراد وعدم القدرة على توفيرها مما إستدعى بذل جهود إضافية ومن هنا تطورت الحاجة إلى إنشاء إدارة محلية تعمل علىإ القرارات وتنفيذ العمليات والمشاريع في إقليم أو منطقة معينة من أجل رصد الحاجيات والمشاكل التي تعاني منها المنطقة من جهة والحرص على تنفيذ المشاريع التنموية المحلية من جهة أخرى.وبناءا على ذلك إرتأينا أن ندرس في هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بالإدارة المحلية وشرحها .

المطلب الأول : الإدارة المحلية وخصائصها

قبل أن نتطرق إلى تعريف الإدارة المحلية لابد لنا وأن نقف عند تعريف الإدارة ككل وذلك من أجل إبراز أهم خصائصها وأسسها ومبادئها ومهامها.

-تعريف الإدارة:

لغة:هي الفعل دار، قاد، أشرف أو خدم.

بمعنى الكلمة الأجنبية "Administration "المشتقة من الأصل اللاتيني " Admministrio "الذي يعود إلى الفعل " Administrare"و يعني" خدم وهي تعني إدارة خدمة الغير[1].

فللإدارة عدة تعاريف نذكر منها:

-تعرف الإدارة على أنها " عملية تنسيقية للنشطات المؤسساتية وإنجازها بفاعلية وكفاية مع ومن خلال الآخرين[2] ."وتعني الإدارة إنطلاقا من نظريتي القيادة والنظم على أنها " منظومة من الأنشطة المهنية المتكاملة الأهداف والخطط، والتي تهدف إلى التفاعل المستمر مع البيئة الخارجية ومتغيراتها، والتكيف معها بما يحقق أهداف المنظمة في المدى القصير والطويل[3] ."

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الإدارة والمجتمع " دراسات في علم اجتماع الإدارة**،مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2006،ص06.

[2] حسين إبراهيم بلوط، **المبادئ والإتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسة**، دار النهضة العربية، بيروت ،لبنان، 2005 ، ص91.

[3] سعيد محمد المصري، **التنظيم والإدارة مدخل معاصر لعمليات التنظيم والتخطيط والقيادة والرقابة**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2002 ، ص05.

-عرفها P. Drucker بأنها " وظيفة معرفية وعمل يتم إنجازه من قبل المدرين لتنفيذ الأعمال والمهام"[1].

-و تنقسم الإدارة إلى نوعين هما الإدارة العمومية والإدارة الخاصة، فالإدارات العمومية التي تهم القانون الإداري، وتعني الوسيلة التي تستطيع بواسطتها الحكومة تنفيذ السياسات العامة للدولة وتحقيق متطلبات المجتمع. أما الإدارات الخاصة وهي الإدارات التي لا تهم القانون الإداري ولا تخضع له إلا في حالات إستثنائية.

-حيث قام هنري فايول بإعطاء مبادئ أساسية للإدارة وتمثلت في[2]:

-مبدأ وحدة الأمر.

-مبدأ خضوع الصالح الشخصي للصالح العام.

-مبدأ ملازمة السلطة للمسؤولية.

-مبدأ تقسيم العمل القائم على التخصص.

-وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

-مبدأ تحفيز العمال.

وتتميز الإدارة بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

-تسعى إلى تحقيق أهدافها في المدى القصير والمدى الطويل.

-تتأثر الإدارة بالبيئة المحيطة بها لذلك تسعى أن تكون مرنة لمواجهة التغيرات الحاصلة.

-تسعى إلى تلبية حاجيات الأفراد والمحافظة على بقاء المؤسسة.

-هي عملية تبنى على مجموعة من المبادئ أي هي منظمة وليست عشوائية.

-تحتاج إلى الكفاءات والمتخصصين من أجل تحقيق أهدافها التي تتمثل في:

-تحقيق أهداف المؤسسة والحرص على إستمراريتها.

-الإستخدام الرشيد لموارد المؤسسة وتبسيط إجراءات العمل.

[1] D. S. Pugh and D. J. Hickson, **Writers on organization**, 4th ediion, (United Kingdom: PUNGUIN Books, 1989),p 99.

[2] عبد الغفار الحنفي، **أساسيات إدارة منظمات الأعمال " الوظائف والممارسات الإدارية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2006،ص15.

-التكيف مع متغيرات البيئة المحيطة بها وذلك عن طريق التنبؤ والتخطيط الإستراتيجي من أجل معرفة الفرص والتهديدات وإيجاد الحلول والبدائل لها.

تطوير عناصر الإنتاج وترقية الكفاءات والمهارات البشرية وتحفيزهم.

العمل على تطوير الإبداع والإبتكار داخل المؤسسة.

الإهتمام بالعمال ومتطلباتهم(المسؤولية الإجتماعية).

-تعريف الإدارة المحلية:

تعددت تعاريف الإدارة المحلية لإختلاف الإتجاهات التي قامت بوضعها ،ومن أهم التعاريف نذكر مايلي:

الإدارة المحلية هي " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الدولة،يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تمارس ما يوكل إليها من إختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية، تهدف إلى مشاركة الجماعات المحلية في إدارة الإقليم المحلي"[1] .

ويمكن تعريفها على أنها" تُعبر عن التسيير الذاتي، وهي وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية في الحكم، فكلما إستعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة، كلما كان ذلك مؤشراً على الديمقراطية.

وعرفها WALINE على أنها"نقل لسلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين".[2]

كما عرفها John Cherke على أنها"جزء من الدولة يقوم بمسائل تخص منطقة معينة "[3].

وعرفت أيضا على أنها" أسلوب الإدارة التي بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية إعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية"[4]

وعرفت الأمم المتحدة الإدارة المحلية على أنها[1] نظام من نظم الإدارة العامة ، وهي وسيلة إدارية لمساعدة الحكومة المركزية علي أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة . أي نقل بعض الإختصاصات و الصلاحيات من

[1] Raon Rmall, Young Kenn , **Local Government since 1945**, Blackwell publishers uk,1988,P 20.

[2] أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر1 ، عمان ، الأردن، 2010 ، ص 18

[3] صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2011 ،ص 21

[4] خالد ممدوح، **البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة،مصر ، 2009 ، ص270 .

الحكومة المركزية إلي الإدارة المحلية في شكل مهام في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي ".

ويرى آخرون بأنها:"المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية"[2].

و من التعاريف السابقة يمكن إستخلاص أن الإدارة المحلية عبارة عن مناطق جغرافية معينة تتمتع بالشخصية المعنوية، ويقوم بإدارتها مجلس محلي، إما عن طريق الإنتخاب أو التعيين أو الجمع بينهما، حيث تتمتع بالإستقلال المالي والإداري، وتمارس إختصاصاتها تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية وبموجب القانون.

-خصائص الإدارة المحلية:

للإدارة المحلية مجموعة من الخصائص التي يجب توفرها فيها وهي كالأتي:

إستقطاب الكفاءات والعمل على ترقيتها وتحفيزها لأنها تساهم بشكل كبير في تحسين القدرة على الإبداع والإبتكار في المشاريع التنموية المحلية التي تؤثر التنمية المحلية في المنطقة.

القدرة على وضع إستراتجية طويلة المدى للنشاط أو القطاع أو المجتمع الذي تقوم بإدارة نشاطه، ومن ثم توفير متطلبات العمل بموجب تلك الإستراتجية.

تعمل على تنمية المجتمعات المحلية وتوفير للفرد مستوى معيشي أفضل.

القيام بعملية التخطيط الإستراتيجي والسهر على تنفيذها.

الدراية بالمستوى المعيشي لأفراد المنطقة ،بالإضافة إلى الموارد والإمكانيات المتوفرة فيها.

إشراك المجتمع المحلي في الإدارة المحلية لمعرفتهم إحتياجات سكان المنطقة.

إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحفيزهم على النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك على مجهودهم الخاص.

-أسباب نشأة الإدارة المحلية:

ظهرت الحاجة إلى تبني نظام الإدارة المحلية للأسباب مختلفة نذكر منها:

---

[1] هشام أيمن مختار ، **تخطيط و تنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر**، رسالة دكتوراه ،كلية الهندسة،جامعة القاهرة،مصر،1999 - 2000،ص125.

[2] Robson .w, **Development of Government**, **Greenwood press**, London ,1978, p 15.

1-الأسباب الإدارية:

*كثرة مهام الدولة، الأمر الذي صعب من عمل الحكومة في إتخاذ القرارات مما أوجد الحاجة إلى إدارات محلية من أجل الإهتمام بالمسائل الإجتماعية والإقتصادية في المنطقة.

*إستخدام أساليب إدارية مختلفة المطبقة من طرف الإدارة المركزية حيث تراعي الظروف والعوامل المحلية، مما يرفع أداء الأفراد.

* السلطات المحلية لها خبرة متزايدة وذلك عن طريق مشاركتها في عمليات إتخاذ القرارات.

* تبسيط الإجراءات مما يساهم في تسريع وتيرة إنشاء المشاريع بكفاءة وفاعلية.

*تحفيز العمال المحلين على الإبداع والإبتكار.

*التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وإختصارها في الأعمال الإدارية الأساسية.

*تقوم الإدارة المحلية بالإصلاح الإداري المحلي بسهولة لأنها مرنة النشاط وغير معقدة على عكس الأجهزة المركزية الضخمة الأكثر تعقيدا.

2- الأسباب الإقتصادية:

*توفير التمويل المحلي للمشاريع المحلية يساهم في تخفيف الأعباء عن الخزينة العمومية .

*إشراك مواطني المناطق المحلية في المشاريع الإستثمارية التي لها عوائد للخزينة المحلية.

* مساهمة الإدارة المحلية في تنفيذ البرامج التنموية وحرصها على تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة.

*إتخاذ القرار على المستوى المحلي يوفر التكلفة والوقت ويحسن وتيرة إنجاز الأعمال .

*إشراك المجتمع المحلي في تقدير الحاجات الأفراد، إعداد المخططات وتنفيذها، يساعد في تحقيق التنمية المحلية والإقتصادية معا.

*حصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمة في تنميتها والنهوض بها.

*توزيع المشاريع والإستثمارات على المناطق وعدم حصرها على منطقة واحدة مما يساهم في عملية التشغيل والحد من البطالة وكلها تؤدي إلى تحقيق التنمية في المنطقة.

3- الأسباب السياسية[1]:

*منح السكان حرية تقرير حاجاتهم وإشباعها، بما يتوافق مع ظروفهم الخاصة، ويساهم في التماسك الإجتماعي ودعم الوحدة الوطنية.

* مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية تؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة بطريقة سلمية .

* زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة ومعالجتها بفاعلية أكبر، مما يؤدي إلى تماسك السكان وتكاثفهم مع بعضهم البعض.

*إبراز القيادات المحلية الكفاة التي لها القدرة على انجاز أعمالها بكل كفاءة وفعالية سواء على الصعيد المحلي أو الوطني.

*ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية، إذ يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة على المجلس المحلي، للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة عالية.

*إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين وذلك عن طريق عملية الترشيح والإنتخاب وإحترام الرأي الآخر حيث تعتبر تدريباً على ممارسة العمل السياسي وإحترامه.

4-الأسباب الإجتماعية:[2]

*مراعاة إحتياجات السكان ورغباتهم ومصالحهم في المناطق المحلية وذلك وفق ظروفهم

المحلية،مما يؤدي إلى تحسين مستواهم المعيشي .

* إقناع المجتمع المحلي على ضرورة التغيير من أجل مواكبة التغيرات الطارئة .

*فك العزلة عن المناطق الريفية خاصة بعد إتساع نطاق التنظيمات الحديثة في المدن الكبرى مما أدى إلى ضرورة تجانس وتماسك المجتمعات.

*خلق فرص العمل للمواطنين في مناطقهم وذلك من أجل الحد من هجرتهم إلى المدن الكبرى من جهة والحد من البطالة. من جهة أخرى مما يساهم في تخفيض نسبة الكثافة السكانية في منطقة على حساب أخرى ومن هنا نكون قد قضينا على الآفات الإجتماعية المصاحبة للإكتظاظ.

---

[1] محمد بن بدر بن سالم الحجري، **التنظيم الهيكلي الإدارة الخدمات المحلية**، الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان،18 -20 مارس2003،ص6 .

[2] أحمد كما أبو المجد ،**الإدارة المحلية ومكانها في النظام الديمقراطي الإشتراكي** ، مجلة الأهرام الإقتصادية،العدد183،صدر11 جانفي2011،مؤسسة الأهرام للطباعة و النشر،القاهرة ،مصر،2011،ص15.

*التقليل من ظاهرة التلوث البيئي الناتجة عن مخلفات المصانع المرتكزة في المدن الكبرى وذلك من أجل الحفاظ على صحة السكان ووحماية أرواحهم.

* إشراك الأفراد في العمل الجماعي مما يؤدي إلى تقوية الروابط الروحية بينهم ووزرع فيهم روح التآزر والتضامن.

-هيئات الإدارة المحلية :

تقوم الإدارة المحلية علي عنصر أسلسي وهو الشخصية المعنوية وهو الذي يمنح لإدارة المحلية الإستقلال القانوني عن الحكومة أو الإدارة المركزية مع إحتفاظ الحكومة أو السلطة المركزية بحق الرقابة علي الإدارة المحلية.

وتتكون هيئات الإدارة المحلية من ثلاثة أجهزة هي:

السلطة التقريرية: وتتمثل في المجالس الشعبية المحلية والتي تتمثل في سلطة التشريع على المستوى المحلي.

أما السلطة التنفيذية: فهي مجموع الموظفين الإداريين والفنيين والماليين العاملين في الإدارة المحلية.

أما بالنسبة إلى السلطة الرقابية : فتتمثل في رقابة السلطة المركزية على أعمال الأجهزة المحلية.

المطلب الثاني:مهام، أهداف وأهمية الإدارة المحلية

-مهام الإدارة المحلية :[1]

تهتم الإدارة المحلية بجميع المسائل و المشاريع المحلية حيث تشمل مختلف الخدمات الإجتماعية، التعليمية ،الصحية ، الوقائية ، الثقافية والعمرانية بالإضافة إلى المرافق العامة .و تسند لها المهام الإدارية بموجب القانون وتحصر هذه المهام في طبيعة وقدرة الإدارة على تنفيذها بكفاءة وفعالية وبحسب الموارد الطبيعية والمالية المتوفرة لدى الإدارة المحلية ، أي أن المهام التي لا يمكن أن تؤدى بفعالية على المستوي المحلي تسند إلي مستويات أعلي من الإدارة .وللإدارة المحلية ومهمتين أو وظيفتين أساسيتين هما:

1-الوظيفة السياسية التي تكمن في الأتي:

- تدريب القيادات السياسية في المجتمع.

- تحفيز السكان المحليين على ممارسة حقهم السياسي.

[1] حسام قضب، **تقييم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري**، المؤتمر العربي االاقليمي ، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، ديسمبر2000 ،ص123.

-إشراك المجتمع المدني في القرارات والبرامج التنموية في المنطقة.

- تحقيق الديمقراطية السياسية المحلية عن التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية.

2-الوظيفة التنموية :أي أنه الإدارة المحلية هي المسؤولة عن وضع مخططات البرامج التنموية وتنفيذها وذلك لدرايتها بإمكانيات المنطقة مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي وتنمية إقتصادية شاملة على المستوى ، بالإضافة إلى وظائف أخرى نذكر منها:

- وظائف مرتبطة بالإحتياجات المباشرة للسكان المحليين والتي تشمل الحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة،النظام العام والمصلحة العامة لأفراد المجتمع.

- وظائف مرتبطة بالتخطيط الإستراتيجي والتنبؤ و البرامج التنموية..

ويمكن توضيح التفاصيل بشكل أكثر عن الوظائف التي تقوم بها الإدارة المحلية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم01:يوضح وظائف الإدارة المحلية

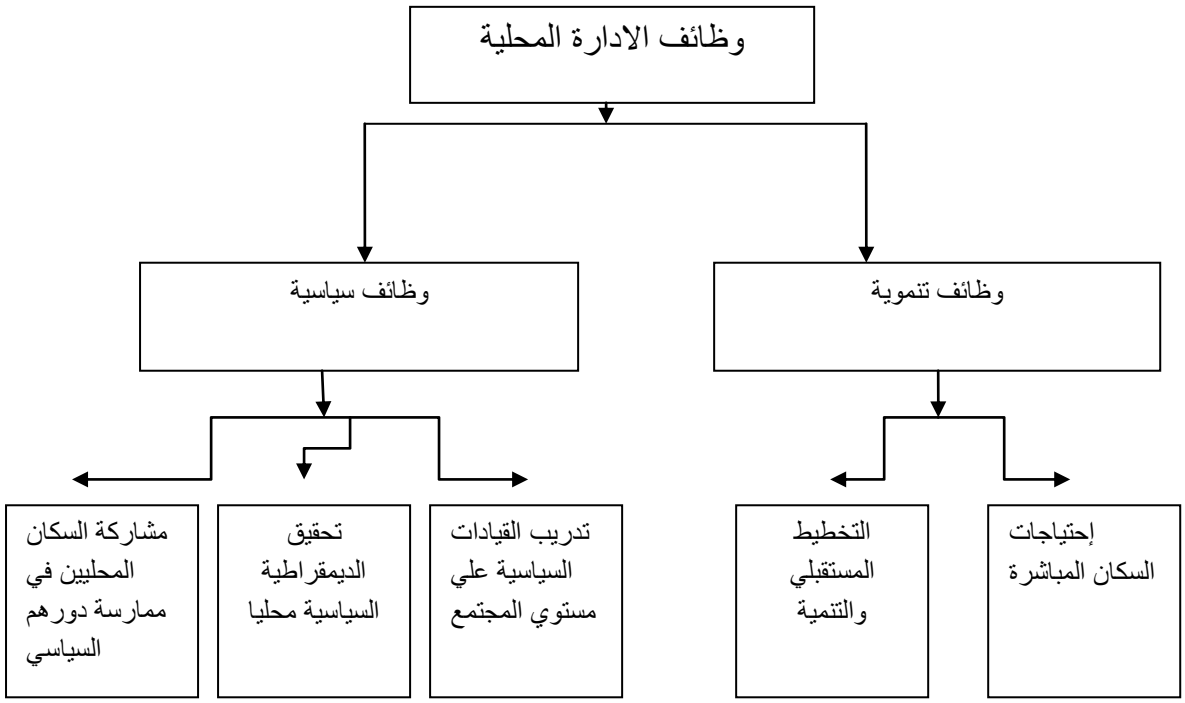

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعطيات السابقة

-أهداف الإدارة المحلية[1]:

إن تطبيق أسس الإدارة المحلية يسهم في تحقيق التنمية المحلية وذلك عن طريق أداء مهامها وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة المحلية، ومن هنا يمكننا إستخلاص أهم أهدافها والتي تتمثل في:

- ✓ تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري، لأن الإستجابة السريعة للإدارة المحلية والعلاقة المباشرة التي تربطها بالمواطنين تساهم في الحد من البيروقراطية الحكومية والتي تخص الرقابة والمعاملات وطوابير الإنتظار.
- ✓ السرعة والدقة والكفاءة في الإستجابة لمتطلبات وإحتياجات السكان المحليين.
- ✓ إختلاف أساليب الإدارة حسب البيئة المحلية أي أن كل منطقة تختلف عن الأخرى وذلك حسب الموقع الجغرافي، العادات والتقاليد والموارد الطبيعية والاقتصادية المتوفرة فيها مما يستدعي تبني أساليب إدارية مختلفة.
- ✓ تحقيق رغبات وإحتياجات السكان من الخدمات المحلية، بما يتماشى مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يساهم في تحسين المستوى الصحي والتعليمي للأفراد .
- ✓ غرس الثقة بالنفس وبالقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد، وصيانة كرامتهم من خلال إشراكه في المجتمع الذي يعيش فيه مما يطور روح المواطنة.
- ✓ إيجاد همزة وصل بين السلطة المركزية والمواطنين ، وذلك من أجل تحقيق التجاوب المطلوب بين الجهاز المركزي الحاكم والمجتمع المحلي.
- ✓ ترقية وتحسين مستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية .
- ✓ الحد من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية مما يؤدي إلى التخفيف من ظاهرة التضخم .
- ✓ إتاحة فرصة تجربة نظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق ومحدود لمعرفة مدى إمكانية تعميمها على الدولة.
- ✓ تحقيق الكفاءة الإدارية وذلك لان الإدارة المحلية لها القدرة على الإستجابة لمتطلبات وإحتياجات الأفراد بسرعة وفعالية مقارنة مع الإدارة المركزية.

[1] بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 ، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف ،الجزائر، ص258.

- ✓ ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الإهتمام بالشؤون العامة وتوثيق الصلة بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الفعال إتجاه محلياتهم، وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.
- ✓ تؤدي الإدارة المحلية إلى الرفع من كفاءات الأفراد على المستوى المحلي والتي يمكن إستغلالها لاحقا في السلطة المركزية.
- ✓ توزيع السلطة بين الجماعات والمصالح المختلفة مما يساهم في التعددية في صنع القرارات خاصة في الميادين الهامة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها.
- ✓ دعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمعات المحلية .

أهمية الإدارة المحلية[1]:

تهدف الإدارة المحلية إلى خدمة الأفراد وتلبية حاجياتهم اليومية وتوفير الأمن والإستقرار والطمأنينة لأكبر عدد ممكن من السكان المحليين للمنطقة حيث تتمثل أهميتها في:

- ✓ تمكين أفراد المجتمع المحلي من ممارسة السلطة السياسية، الإقتصادية، الإدارية والمالية لشؤون الوحدة المحلية للمجتمع المحلي.
- ✓ العمل بشفافية ونزاهة مما يحد من الفساد الإداري الذي طالما كان عائقا لتحقيق التنمية المحلية.
- ✓ الحد من البيروقراطية في إتخاذ الأعمال والإستجابة لمشاكل الجماهير المحلية الملحة.
- ✓ إشراك المواطنين المحليين في الصنع القرارات والسياسات المحلية ومساهمتهم في إعداد المخططات والسهر على تنفيذها في حدود القانون.
- ✓ منح الفرصة للعنصر النسوي في المشاركة في الأعمال والبرامج المحلية وصنع القرار .
- ✓ تجعل الحكومة والإدارة العامة التابعة لها أكثر دراية بالأوضاع المحلية مما يسرع من وتيرة الإستجابة لمتطلبات الأفراد وإشباع حاجياتهم.
- ✓ الإستغلال الرشيد للموارد المحلية.
- ✓ تسهيل عملية المحاسبة على المسؤولين ورفع درجة المساءلة الشعبية .
- ✓ تقسيم المهام بين الإدارة المحلية والسلطات المركزية مما يساهم في إنشاء أكبر عدد ممكن من المشاريع بكفاءة وفعالية.مما يمنح للسلطات المركزية الفرصة للتفرغ إلى المشاريع الكبرى.

[1] مصطفى محمود أبو بكر، **الإدارة العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2005 ، ص328 .

- ✓ الحد من النزوح الريفي وذلك من خلال تمكين المواطنين المحليين من إدارة شؤونهم لأن زيادة سكان الريف يعمل على الإستثمار في الجانب الفلاحي مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي بالمنطقة.
- ✓ الحد من إرتفاع الكثافة السكانية العالية لبعض المناطق على حساب أخرى ويرجع السبب إلى هجرة السكان من المدن الداخلية إلى المدن الكبرى.وقد ينعكس ذلك سلبا عدد البرامج التنموية لأن إرتفاع عدد السكان بالمدن حيث يؤدي إلى زيادة التلوث إستهلاك الطاقة أكبر.
- ✓ سهولة جمع المعلومات والبيانات لضرورتها في عمليات صناعة وإتخاذ القرار على المستوى المحلي .
- ✓ رفع جودة الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.
- ✓ الإهتمام بالتنوع البيولوجي وحماية البيئة.
- ✓ الحفاظ على الصحة العمومية .
- ✓ التهيئة العمرانية وحماية الثروة الغابية والمناطق الفلاحية.
- ✓ الوقاية من الكوارث الطبيعية والتصدي لها.
- ✓ المحافظة على الموارد المائية عن طريق إقامة حملات توعية للمواطنين.
- ✓ تسيير النفايات ومحاربة التلوث.
- ✓ المحافظة على المناطق السياحية وتشجيع الإستثمار المحلي بها.
- ✓ الحفاظ على الموروث الثقافي وعادات وتقاليد المنطقة.

المبحث الثالث: دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية

تتولى الإدارة المحلية إدارة المخططات التنموية وتنفيذها وذلك وفق الصلاحيات المخولة لها ،حيث تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية لدراية الهيئات المحلية بإحتياجات الأفراد في المنطقة والموارد المتوفرة فيها ومن هنا قمنا بالتطرق في هذا المبحث إلى المقومات الأساسية للإدارة المحلية وأهم المشاكل التي تعرقلها وتمنعها من تحقيق التنمية المحلية .

المطلب الأول:مقومات ومشاكل الإدارة المحلية

–مقومات الإدارة المحلية :

يتميز نظام الإدارة المحلية بمجموعة من الصفات والمقومات التي تعمل على وجوده وتفعيله ومن أبرز هذه المقومات نذكر ما يلي:

–المشاركة الشعبية: فالمشاركة الشعبية هي إشتراك المواطنين كأفراد أو جماعات مع جهات الإدارة في تحديد إحتياجات وأولويات المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيقها ،ووضع السياسات وتمويل المشروعات وإتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ السياسات مع الرقابة على أوجه النشاط المتعلقة بالتنمية المحلية، فنظام الإدارة المحلية يحتاج إلى الوعي السياسي الذي يساعد إحساس الموظفين بأهمية دورهم في المشاركة الشعبية فيما تتخذه المجالس المحلية من قرارات وما تقوم به من أعمال فالمشاركة الشعبية تعتبر في هذا الإطار أحد المقومات الأساسية، لقيام نظام الإدارة المحلية.

نظام الإنتخاب :الذي يتم عن طريقه إختيار أعضاء المجالس المحلية في مجملها ، وهناك نوع من الإختلاف بين الكتاب في تأييد أو معارضة هذا النوع من الإختيار، حيث يوجد الكثير من الكتاب المدافعين عن هذا الأسلوب في إختيار أعضاء المجالس المحلية بإعتباره يؤدي إلى التوسع ويسمى باللامركزية ،وهذا الإختيار يضمن إستعمال الحريات الفردية ويتفق مع مبدأ الديمقراطية الذي يفترض مشاركة المواطنين أو ممثليهم في إدارة الشؤون المحلية، بالإضافة إلى أن أعضاء المجالس المحلية يعتبرون أنفسهم الممثلين الحقيقيين لأكثرية السكان المحليين والقادرين على إدارة الشؤون المحلية وتلبية إحتياجات أفراد المجتمع المحلي.

إلا أنه يوجد من إنتقد وعارض هذا الإتجاه، لأنه عند إنتخاب أعضاء المجلس المحلي سوف يراعون مصالحهم الخاصة المحلية عوضا عن مراعاة المصلحة العامة مما قد يؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني، ضف إلى ذلك مبدأ الإنتخاب لا يعني بالضرورة وجود أعضاء أكفاء مؤهلين في المجالس المحلية الذين تم إنتخابهم بسبب إنتماءاتهم إلى الأحزاب السياسية أو بسبب مركزهم المالي والإجتماعي في المنطقة الإنتخابية، وهذه الإنتقادات التي توجه إلى مبدأ الإنتخاب، ويمكن مواجهتها عن طريق توعية المواطنين سياسياً وإجتماعيا، أو بواسطة إختيار أو بتعيين أعضاء المجالس المحلية عن طريق إختيار ثلث الأعضاء .

رقابة الحكومة المركزية الشديدة على الإدارة المحلية[1]: لأن الهيئات المحلية تتمتع بالإستقلالية نسبية داخل الدولة ، ولذلك يتم جمع وتوحيد كل الأنظمة في الإدارات المحلية حرصاً على صيانة الوحدة القانونية والسياسية والإقتصادية للدولة، وهو ما يعني وجود رقابة تمارسها الحكومة المركزية على الإدارات المحلية.

أخذ إعتبار عدد السكان عند التقسيم:عند تقسيم الوحدات يجب أن تأخذ بعين الإعتبار عدد السكان،حيث تكون الوحدة ذات مفهوم محلي يكون لسكانها وحدة المصلحة ووحدة الإنتماء، فمن شأن هذه العناصر أن تدعم الروابط بين سكان الوحدة المحلية عن طريق القيم والعادات المشتركة بالإضافة إلى البيئة السائدة وطبيعة الأهداف المسطرة.

الوحدة الإدارية : ويعني ذلك ضرورة إدارة شؤون كل وحدة محلية بواسطة مجلس محلي منتخب يمثل الإدارة العامة لمواطني الوحدة، فالمواطنون أقدر من غيرهم على تحديد مشكلاتهم والعمل على حلها بالأسلوب الأنسب ، فالمجالس المحلية هي هيئات تمثل الإدارة العامة للمجتمعات المحلية وتضطلع بصلاحيات تقريرية ورقابية في إطار إختصاصها، وإطار رقعتها الإقليمية.**و** يشترط أيضا أن تُمنح الوحدة المحلية القائمة على هذه المصالح الشخصية المعنوية، فإذا تخلف هذا الشرط لم يكن للوحدة المحلية وجود،وتعتبر فرعاً من فروع الحكومة المركزية فالشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية، ولحماية مصالحها القانونية .

قلة الموارد المحلية[2]:الإدارة المحلية تملك جزءا من الموارد المالية الذاتية من أجل تغطية ميزانية بعض مشاريعها ، إلا أنها مصادر محدودة بإعتبار أنها لا تتمكن من زيادة الضرائب المحلية دون موافقة الحكومة المركزية على ذلك، إضافة إلى ذلك لا تستطيع أن تضيف زيادة من بعض الضرائب المفروضة على الممتلكات كالمباني والأراضي، والتي تعتبر في بعض الدول ضرائب محلية.

ولا يمكنها اخذ القروض بسهولة لأن عقد القروض يتطلب موافقة الحكومة المركزية، ويكون مقدار القرض لا تتجاوز نسبة معينة من مردودها السنوي وأن يتم بواسطة جهة حكومية معينة كمصرف حكومي بالإضافة إلى أن الإدارة المحلية ممنوعة من الإحتفاظ ببعض المال كاحتياطي لغرض الإستفادة منه في المستقبل أو في أوقات الأزمات لأن قوانين الإدارة المحلية لا تسمح بتراكم وتدوير المتبقي من المال للسنة القادمة .

[1] احمد كما أبو المجد ، مرجع سبق ذكره ،ص16.

[2] خالد ممدوح،مرجع سبق ذكره ،ص15.

لذلك فان قلة الموارد المالية المحلية المتاحة للإستغلال لا تمكن الإدارة المحلية من تحقيق الإستقلال المالي والتوجيه الإقتصادي والإجتماعي المنشود، إضافة إلى عدم تمكن هذه الإدارة من إكمال المشاريع الضرورية التي يحتاجها السكان المحليين

-مشاكل الإدارة المحلية:

تعاني الإدارة المحلية في الكثير من الأحيان من مشاكل تعيق عملها كنظام وتحول دون تحقيق أهدافها المسطرة ومن أهمها:

-تعدد الأجهزة الرقابية لوحدات الإدارة المحلية من قبل السلطات التنفيذية أو مجلس الشعب أو السلطة القضائية علي المستويين المركزي والمحلي وهذا التعدد في أجهزة التنظيم والرقابة يقلل من إستقلالية وحدات الإدارة المحلية في إدارة شؤونها واستخدام مواردها في تجسيد مشاريعها التنموية.

-عدم سلامة طرق وأساليب إختيار أعضاء الادراة المحلية.

-سوء تحديد صلاحيات ونطاق ووحدات الإدارة المحلية.

-تعدد جهات الرقابة.

-إدارة المرافق العامة المحلية من أهم المشاكل التي تواجه المحليات، وقد عجزت الكثير من المحليات عن إدارة المرافق التابعة لها، مما أدى إلى نقل هذه المرافق إلى السلطات المركزية لتتولى إدارتها.

- عجز وحدات الإدارة المحلية عن توفير الموارد المالية لتنفيذ مخططاتها.
- الإجراءات والقوانين المعقدة حدت من أداء الإدارة المحلية .

-نقص المشاركة الشعبية حيث يتوقف نجاح نظام الإدارة المحلية، على مدى مشاركة المواطنين في إدارة هذا النظام، وتكون هذه المشاركة منذ لحظة إنشائه عن طريق إنتخاب أعضاء الوحدة المحلية، ثم بعد ذلك عن طريق الإشتراك والاهتمام بإدارة الوحدة المحلية، وذلك بتقديم الإقتراحات والتوصيات وإشراك المواطنين في إدارة الهيئات التي يستفيدون بخدماته.

-عجز البلديات وذلك راجع إلى نقص في التمويل المركزي من جهة وعدم وجود مشاريع داخلية تعود بمداخيل لصالح الإدارة المحلية.

-تضارب المهام وفساد على نطاق واسع ونقص الكفاءات .

-التعيين العشوائي والقائم على أسس إجتماعية لا علمية ونقص الوعي، وإنخفاض مستوى الكفاءة، إضافة إلى قلة عدد المهندسين المختصين، والعاملين في المجالس المحلية.

المطلب الثاني: مميزات الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية

-مميزات الإدارة المحلية عن الحكم المحلي:

تعددت الإتجاهات فإختلفت الآراء وكثر الجدل حول مفهومي الإدارة المحلية والحكم المحلي، فأعطى كل إتجاه مجموعة من المميزات أو الفوارق من أجل الفصل بينهما ويمكن أن نُجملها فيما يلي:

الإتجاه الأول :عرف رواد هذا الإتجاه أن الحكم المحلي يتحقق في الدول البسيطة عن طريق نقل بعض سلطات التشريع إلى المجالس المحلية وإشراكها في صنع السياسات العامة المحلية، أما بالنسبة للإدارة المحلية فيقتصر دورها على السلطات التنفيذية، ومن هنا يمكننا أن نستخلص أن الحكم المحلي يعكس التوسع في اللامركزية السياسية، أما الإدارة المحلية فهي لامركزية ذات طابع إداري[1].

الإتجاه الثاني: في نظر أصحاب هذا الإتجاه لا يوجد إختلاف بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي أي أن لهما نفس الدلالة وهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة، إلا أن تطبيقه يختلف من دولة لأخرى وذلك بحسب الظروف السائدة فيها(السياسية والإقتصادية والإجتماعية).

الإتجاه الثالث: قال رواد هذا الإتجاه أن الإدارة المحلية والحكم المحلي مصطلحان غير مترادفان، إلا أنهما يعبران عن أسلوب واحد من أساليب التنظيم الإداري وهو اللامركزية الإقليمية، وأن الإختلاف بين المصطلحين ليس مجرد إختلاف لفظي فكل من المصطلحين يعبر عن نظام معين يتميز عن الآخر بمجموعة من الخصائص والمميزات ومع ذلك فهم يحصرون هذين النظامين في نطاق دائرة التنظيم الإداري. وإختلفوا في تحديد المعايير التي توجد الفرق بين نظام الإدارة المركزية ونظام الحكم المحلي

وفيما يلي نورد المعاير التالية[2]:

أ -معيار السلطة :حيث تكون اللامركزية الإقليمية حكماً محلياً في حالة منح المجالس المحلية، التي تمثلها صلاحيات واسعة وخاصة ما تعلق بالخدمات ذات الطابع المحلي، ولكن وفق ما خول لها القانون.

[1] عبد العزيز صالح بن حبتور، مرجع سبق ذكره، ص223 .

[2] أيمن عودة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

توصف اللامركزية الإدارية الإقليمية بأنها إدارة محلية إذا كان حجم إختصاصات المجالس المحلية محدداً، بحيث لا يسمح لها أية إختصاصات جديدة دون الرجوع إلى السلطة المركزية، أو قبل صدور القوانين التي تُجيزها.

ب –معيار شكل الدولة: يكمن الإختلاف هنا في كيفية تطبيق اللامركزية الإدارية حيث إذا طبقت في الدول الموحدة فإنها تسمى بالإدارة المحلية أما إذا طبقت في الدول ذات النظم الفيدرالية فإنها تسمى بالحكم المحلي.

ج –معيار الإنتخاب :في الحكم المحلي يتم إختيار جميع أعضاء المجالس المحلية عن طريق الإنتخاب المباشر من طرف المجتمع المحلي أما في الإدارة المحلية يتم إختيارهم بالتعين أو الجمع بين الإنتخاب المباشر والتعين.

د –معيار الإختصاص:في الحكم المحلي تكون المجالس المحلية هي صاحبة الإختصاص وذلك بموجب القانون، أما في الإدارة المحلية فتكون المجالس مفوضة بالصلاحيات من السلطة المركزية.

حيث يمكننا تعريف الحكم المحلي على أنه :توزيع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين أجهزة السلطة المركزية في العاصمة، وبين حكومات الأقاليم، أما الإدارة المحلية فهي عبارة عن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة تمارس عملها تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية، ومنه يمكن القول أن مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي هما مصطلحين مختلفان تماما عن بعضهما البعض.

من خلال دراستنا للإتجاهات الثلاثة إتضح أن وجهة النظر التي ترى بأن الحكم المحلي والإدارة المحلية مصطلحان مترادفان تفتقر إلى الدقة ،أما وجهة النظر التي تميز بين الإدارة المحلية، وبين الحكم المحلي في نطاق التنظيم الإداري، فهي لا تمثل حقيقة علمية وإنما تستند إلى أمور شكلية، فمقومات الإدارة المحلية تتعلق بتنظيم الجهاز الإداري في الدولة وتنسيق العلاقة بين السلطات المركزية وبين المجالس المحلية وتدخل في نطاق القانون الإداري، في حين أن نظام الحكم المحلي يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية والتشريعية والقضائية، وهو سمة من سمات النظم الفيدرالية .

و يمكننا إستخلاص أهم المعايير التي تمييز بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي من خلال الجدول التالي[1]:

[1] نواف كنعان، **إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،مصر، 2007 ، ص 211 .

الجدول رقم(05):يوضح أهم مميزات مصطلحي الحكم المحلي والإدارة المحلية.

وجه الإختلاف	الحكم المحلي	الإدارة المحلية
النشوء	ينشأ بموجب الدستور.	ينشأ بموجب القانون.
الإرتباط	يرتبط بشكل الدولة، ويعتبر أسلوباً من أساليب التنظيم السياسي.	ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة، ولذلك تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري.
الوظيفة	يمارس وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية.	تمارس جزءا من وظيفة الدولة الإدارية فقط.
الموطن	يتواجد فقط في الدول المركبة.	تتواجد في ظل الدول البسيطة والمركبة.
مدى ثبات الاختصاص	اختصاصاته تتمتع بدرجة ثبات أكبر نسبياً كونها محددة بموجب دستور الدولة.	اختصاصاتها قابلة للتغير زيادةً أو نقصاناً كونها تحدد بموجب التشريعات العادية في الدولة.
الرقابة	يخضع لرقابة غير مباشرة من قبل السلطة المركزية.	تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية.
القوانين المطبقة	يخضع لقوانين خاصة به صادرة عن سلطته التشريعية.	تخضع لجميع القوانين السارية المفعول في الدولة.

المصدر: : أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2010،ص44.

تخضع الإدارة المحلية لرقابة وإشراف السلطة المركزية بالرغم من إستقلال الهيئات المحلية يعد ركناً أساسياً يرتكز عليه نظام الإدارة المحلية ، وعلى الرغم من أهمية هذا الركن إلا أنه يعتبر إستقلالاً نسبياً غير مطلق في حدود القوانين السارية المفعول في الدولة من أجل الحفاظ على وحدة الدولة وتقسيم المهام.

حيث تختلف الموارد المالية والموارد الطبيعية من هيئة محلية لأخرى ، بالإضافة إلى الموارد البشرية والكفاءات التي تمتلكها ، والذي يؤثر على مستوى الخدمات المقدمة من طرفهم، مما أجبر السلطات المركزية إلى عملية الرقابة بغية

ضبط عمل الإدارة المحلية، إضافة إلى تقليل التباين بين الجماعات المحلية وتتمثل أنواع الرقابة الممارسة على الإدارات المحلية فيما يلي:

ا–الرقابة الإدارية :

الرقابة الإدارية هي مجموعة السلطات التي يمنحها المشرع للسلطة المركزية، لتمكينها من الرقابة على نشاط الهيئات المحلية بقصد حماية المصلحة العامة[1].

و يمكن تعريفها بأنها " متابعة وإشراف السلطات الإدارية المركزية على أعمال الإدارة المحلية، وتشكيلها أو حلها"[2] للادارة المحلية الحق في إصدار القرارات الإدارية، في حدود معينة دون أن تخضع لتوجيهات الإدارة المركزية، بحيث يمكنها أن تُقاضي وتتقاضى وتسأل عن الأعمال التي تصدر عنها، وضماناً لقيامها بأعمالها بشكل جيد وعدم تجاوزها للإختصاصات الموكلة لها، تخضع لرقابة للرقابة الإدارية، وتنقسم هذه الرقابة إلى[3]:

الرقابة على تشكيل وحل المجالس المحلية: تقوم السلطات المركزية بتنصيب المجالس المحلية وكذلك حلها.

الرقابة على أعمال الهيئات المحلية:تقوم السلطات المركزية بالموافقة على بعض أعمال الإدارة المحلية بما فيها الموافقة على القرارات المتعلقة بإقامة وتنفيذ المشروعات التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة،و كذا الموافقة على بيع بعض الأموال المنقولة والتابعة أساساً إلى الإدارة المحلية بالإضافة إلى الموافقة على عملية الإقتراض من المؤسسات المالية وتمويل المشاريع التنموية.

ب–الرقابة التشريعية:

تنشأ الإدارة المحلية وفق قوانين من السلطة التشريعية ولا تحل إلا بالقانون حيث تتمتع بإختصاصات يحق لها ممارستها وتوسيعها أو تقليصها حسب الاعتبارات والمتغيرات تتم بقوانين تصدرها السلطة التشريعية، وتقرر للهيئات المحلية الموارد المالية التي تساعدها على تحقيق أهدافها، ولا يقتصر دور السلطة التشريعية في الرقابة على التشريع فحسب، وإنما يمتد إلى مساءلة السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير أو الوزراء المعنيين بشؤون الإدارة المحلية، حول بعض القضايا ذات العلاقة بالإدارة المحلية لضمان حسن تطبيق القانون ومنع الإنحرافات[4].

---

[1] خالد السمارة الزغبي، **العلاقة بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية وأساليب تكاملها**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان ، المنعقد يومي 20-27 مارس 2000،ص26.

[2] محمد مطلق الزيات، **الوجيز في القانون الإداري**، الدار العالمية ودار الثقافة، عمان، ص137 .

[3] خالد السمارة الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4] خالد السمارة الزغبي،المرجع السابق، ص41 .

ج–الرقابة الشعبية :

تخضع الإدارة المحلية للرقابة من طرف سكان في الوحدة المحلية للتأكد من قيام الأعضاء والموظفين فيها بأعمال الموكلة إليهم على أحسن وجه ، وتختلف هذه الرقابة بإختلاف نظم الإدارة المحلية المطبقة في الدول، فقد يكون لسكان الوحدة المحلية الحق في قبول أو رفض بعض قرارات المجلس المحلي ، وقد يكون لهؤلاء السكان الحق في عزل الأعضاء إذا ما ثبت لهم عدم قدرتهم على الأداء الجيد أو فسادهم ، أو قد تكون الرقابة الشعبية بالسماح للسكان المحليين بحضور إجتماعات المجلس المحلي ووجود إعلان نتائج هذه الإجتماعات ووجوب عرض جداول أعمالها قبل عقدها بفترة زمنية معتدلة كما يمكنهم تقديم الشكاوى والإنتقادات والإقتراحات للمجلس المحلي، إضافة إلى رقابة وسائل الإعلام المختلفة التي تساهم في إبراز آراء السكان وإحتياجاتهم [1].

د–الرقابة القضائية :تخضع الإدارة المحلية إلى الرقابة القضائية بإعتبارها صنيعة القوانين، والواجب أن تمارس الهيئات المحلية أعمالها وفقاً لهذه القوانين، وأن لا تُسيء إستعمال سلطتها أو تتجاوز حدودها، وإلا أصبحت غير مشروعة وعرضة للطعن أمام القضاء؛ فالقضاء يعتبر بمثابة الحكم بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية حيث تطالب الإدارة المركزية بإلغاء القرارات التي تراها مخالفة للقانون والتي صدرت عن الإدارة المحلية دون موافقة الدارة المركزية وعدم الأخذ بإعتبارات قوانين الدولة.

هـ–الرقابة المالية [2]:تخضع الإدارة المحلية إلى الرقابة المالية،حيث تقوم الإدارة المركزية بالإشراف على تمويل المشاريع المحلية ومتابعتها ومراقبتها ، وتتخذ هذه الرقابة عدة أشكال أهمها :الموافقة على القروض ومنح الإعانات والتدقيق المالي .

التدقيق المالي :

تعتبر أموال الهيئات المحلية أموالاً عامة فهي تخضع لرقابة الحكومة المركزية التي ترسل مدققين ماليين لمراجعة حسابات الهيئات المحلية للتأكد من سلامتها، مع رفع التقارير اللازمة عن الأنشطة المحلية من الناحية المالية إلى الجهات المختصة .

الموافقة على القروض :

تلجأ الإدارة المحلية في الكثير من الأحيان إلى الإقتراض لتمويل عجز بعض المشاريع لكن لا يمكنها الحصول على أي قرض دون موافقة الإدارة المركزية ، فالحكومة المركزية تعيين دراسة والتأكد من سلامة هذه المشاريع ، وضمان

[1] رتشاد أنجستورم، **الحكومة اللامركزية والمسائلة**، قسم العلوم السياسية جامعة ولاية جورجيا، ترجمة إسراء عادل، قسم الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،مصر، نوفمبر 2006 ، ص02 .

[2] محمد العزازي أحمد إدريس، **الإدارة الحكومية الجديدة للبيئة العربية**، مكتبة الجامعة الحديثة، مصر، 2009 ، ص295 .

قدرة الهيئات المحلية على سداد القروض وفوائدها، وتظهر قوة هذا الشكل من أشكال الرقابة في كون أن قرار الحكومة المركزية نهائي ولا يقبل الطعن.

تحديد قيمة الضرائب والرسوم المحلية :

لا يمكن للإدارة المحلية فرض الضرائب والرسوم أو تعديلها إلا بموافقة الحكومة المركزية على ذلك. لأن مجملها يكون موضح في الدستور وفق قوانين ولا يمكن فرضها عشوائيا لأنه يؤثر على المستوى المعيشي للإفراد وذلك عن طريق تدهور القدرة الشرائية له.

-دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية:

تعمل الإدارة المحلية على تقديم الخدمات للمواطنين وتلبية إحتياجاتهم ،وتختلف طبيعة ونطاق هذه الخدمات من وقت لآخر ومن منطقة لأخرى ، إلا أن هدفها الأساسي هو تقديم الخدمات الضرورية التي تساعد السكان المحليين على إشباع حاجياتهم اليومية التي هي في تزايد مستمر نتيجة للنمو الحضري السريع وظهور منتجات جديدة نتيجة المنافسة الحادة في السوق مما ألزم الإدارة المحلية بمهام ومسؤوليات أكبر، تمثلت في تأدية

خدمات جديدة وزيادة الخدمات المحلية القائمة والإهتمام بالمشاكل والقضايا المعاصرة، مثل حماية المستهلك، تلوث البيئة، محو الأمية، تنمية قطاع السياحة وتشجيع الإستثمار المحلي.

و بالتالي فان الإدارة المحلية انتقلت من مجرد أداة للرقابة والسيطرة إلى أداة فعالة للتنمية المحلية، وبالتالي تحقيق تنمية إقتصادية شاملة.

-دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع:

إختلفت تعاريف التنمية المحلية بإختلاف و جهات النظر ، إلا أنه يمكن تعريفها على أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الإجتماعي والإقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الإجتماعية والإقتصادية حيث يقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق توعية المجتمع المحلي وإشراكه في التفكير والإعداد وتنفيذ المخططات التنموية المحلية وتعد عملية التنمية المحلية كعملية تغيير تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية، ريفية أو حضرية من خلال القيادات المحلية القادرة على إستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة . ويمكن توضيح دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية من خلال العناصر التالية:

مشاركة المواطنين[1]: لتحقيق التنمية المحلية يجب إشراك المجتمع المحلي وبواسطة الهيئات المحلية فإشتراك أعضائها في عمليات التنمية، يعتبر من القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي. وذلك يرجع لإطلاعهم على إحتياجات الأفراد والموارد المتاحة في المنطقة.

الإدارة المحلية [2]:تقوم الإدارة المحلية بتدريب أفراد المجتمع، وتثقيف السكان المحليين وتهيئتهم وإكسابهم تقاليد ترتبط بممارسة مفاهيم الديمقراطية، وتعودهم على أساليب الحكم والإدارة المدنية وعلى أساليب الحوار، والتفاعل الإنساني وإحترام الرأي الآخر، والتعاون وعقد المؤتمرات لحل المشاكل والتصدي للكوارث الطبيعية.

اللجان المحلية [3]:تمارس المجالس المحلية أعمالها من خلال تشكيل اللجان التي تقوم بدراسة مجالات التنمية المحلية وبإعداد وإتخاذ القرارات ومن أهم الأدوار التي يمكن أن تلعبها المجالس المحلية في خدمة مجتمعاتها المحلية هي الدور الخدماتي ،الإنتاجي، الإجتماعي ،التثقيفي والتوعوي ،الإداري ،السياسي، والدور البيئي.

حيث لتنمية المجتمع المحلي أهداف كثيرة نذكر منها:

توزيع السكان بين الأقاليم في الدولة وتوزيعها توزيعا عادلا بين المدينة والريف وبهذا تكون قد ساهمت في الحد من الهجرة نحو المدن والتقليل من اكتظاظها.

رفع القدرة المالية للجماعات المحلية مما يشجع الإستثمار المحلي وإستقلالها المالي حيث تتحرر من التبعية المركزية وتحقق تنمية محلية بمواردها الخاصة.

توزيع المشاريع التنموية بعدل بين مناطق الدولة بعدما كانت تتمركز في العاصمة والمراكز ذات الكثافة السكانية العالية.

تنويع الصناعات والنشاطات الإقتصادية في المناطق المحلية وذلك عن طريق التسهيلات والتشجيع المقدم من طرف الجماعات المحلية مما يؤدي إلى الإنتعاش الإقتصادي في المنطقة من جهة ،و إتاحة فرص عمل مما يساهم في التقليل من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة أخرى.

إشراك المجتمع المحلي في قرارات المجالس المحلية لدرايته بموارد وإمكانيات المنطقة من جهة وإحتياجات الأفراد من جهة أخرى والهدف من ذلك إشباع حاجياتهم المتجددة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص54 .

[2] محمد العزازي أحمد إدريس،مرجع سبق ذكره، ص295 .

[3] رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية ،الإسكندرية ،مصر، 2002 ، ص19 .

الحرص على تخطيط،إعداد وتنفيذ المشاريع التنموية التي من شانها التسريع عي تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة ومتابعتها بصفة دورية لأنها قضية أساسية وضرورية من أجل تحقيق أهدافها، إذ أن فشل كثير من الخطط التنموية راجع أساسا إلى الأساليب الإدارية المتبعة في إ دارتها أثناء تنفيذها، وليس في محتوى عملية التخطيط نفسها.

إ ن نجاح الخطط التنموية راجع إلى تطبيق الإدارة المحلية بفاعلية في مجال التنمية المحلية، مما يساهم في تحقيق أهدافها بشكل متوازن، كما يضمن توفير إحتياجات السكان، إضافة تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الإقتصادية والإجتماعية الإقليمية.

و يمكن حصر مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية فيما يلي:

تخفيف العبء الإداري والتنموي عن مؤسسات وهيئات الحكومة المركزية، حيث تعفيها من العديد من المهام والصلاحيات بإسنادها إلى هيئات إقليمية ومحلية،مما يسهل على هيئات التخطيط المركزية متابعة الخطط التنموية وذلك بأخذ الوقت الكافي في الإشراف عليها .

تسريع وتسهيل عملية صنع القرار الإداري الحد من البيروقراطية الإدارية .

ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التنموي على المستوى المحلي.

خلق الإتصال المباشر والمستمر بين هيئات التخطيط التنموي والسكان، مما يمكن القائمين على التخطيط من الحصول على أكبر عدد ممكن من البيانات وبأكثر دقة حول أوضاع مناطقهم، والموارد المتوفرة مقارنة مع إحتياجات الأفراد.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل قمنا بالتطرق إلى نشأة والتطور التدريجي للإدارة المحلية ، والدور الذي قامت به الدول من أجل إرساء قواعد الديمقراطية وتبيين دورها الفعال في تحقيق التنمية المحلية وذلك لتعاملها المباشر مع المواطنين ولقربها منهم ودرايتها الكاملة لإحتياجاتهم فالإدارة المحلية أكثر قدرة على إدارة الظروف والحاجيات المحلية، مما أرجعها حتمية ووجب الإهتمام بها ، ذلك لأنها أثبتت وجودها ونجا عتها في كثير من الدول.

وهذا ما يعكس ضرورة التكريس الفعلي والحقيقي لسياسة اللامركزية الإدارية التي تُركز على تحويل السلطات والمسؤوليات إلى المستويات الإدارية الأدنى؛ فسياسة اللامركزية بمختلف أنواعها تُعد الوسيلة الكفيلة لضمان إستقلالية الجماعات المحلية ومبادرتها في تنفيذ مشاريع تنموية محلية.

فاللامركزية الإدارية لها مزايا و إيجابيات فهي تسعى لتحسين الكفاءات وتوفير الخدمات إلا أن لها عيوب أثرت سلبا على بعض المشاريع التنموية ومن أبرزها ظاهرة الفساد والمصالح الشخصية.

والجزائر كغيرها من الدول حاولت إرساء مبدأ اللامركزية، وإتخذته أساسا لتطويرها وتنظيمها ووسيلة لإزالة العراقيل الإدارية وتحقيق الفعالية وتقريب الإدارة من المواطن، لذلك أُسندت مهمة إدارة المرافق المحلية إلى سلطات محلية منتخبة تمثلت في الولاية والبلدية، ومنحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وتحقيق التنمية المحلية، ولا يتحقق ذلك إلا بتسخير كل الكفاءات والموارد الطبيعية والمالية للجماعات المحلية من جهة ووضع خطط تنموية ومراقبتها والحد من سوء التسيير الذي يعد من عراقيل الإدارة المحلية من جهة أخرى .

الفصل الثالث

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: الجماعات المحلية في الجزائر

المبحث الثاني: صلاحيات التنموية الجماعات المحلية

المبحث الثالث: وسائل تحقيق التنمية المحلية والعراقيل التي تواجهها في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

الجماعات المحلية هي الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة ،أنشات من أجل التكفل بحاجيات الأفراد المحليين وفق الموارد المتاحة في منطقة أو إقليم معين ، في حدود إختصاصاتها ووفق الصلاحيات المخولة لها .حيث تلعب دور كبير في الإدارة والتسيير المحليين في كل المجالات وخاصة مجال التنمية المحلية الذي يعتبر أساس تقدم ورقي المجتمع المحلي بهدف تحسين حياة الأفراد وإشباع حاجياتهم، بحيث تعتبر هذه الوحدات أقطاب قاعدية تدفع عجلة التنمية المحلية، ومحرك لمختلف النشاطات، وذلك بتفعيل اللامركزية.

ومن هنا إرتأينا أن ندرس في هذا الفصل التأصيل النظري للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر وبناءا على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية في الجزائر وخصائصها.

المبحث الثاني: الصلاحيات التنموية للجماعات المحلية.

المبحث الثالث: وسائل تحقيق التنمية المحلية والعراقيل التي تواجهها في الجزائر.

المبحث الأول: الجماعات المحلية في الجزائر

الجماعات المحلية هي مجموعة أفراد تمارس سلطة مخولة لها من السلطة المركزية ،حيث تقوم إدارة منطقة معينة وتسهر على تلبية حاجيات سكانها والحفاظ على أمنها وإستقرارها من جهة وتنفيذ المشاريع التنموية ومتابعتها من أجل تحقيق التنمية المحلية فيها ،و قد قمنا في هذا المبحث بتخصيص الدراسة للجماعات المحلية في الجزائر وتطورها .

المطلب الأول:مفهوم الجماعات المحلية في الجزائر وخصائصها

مفهوم الجماعات المحلية:

تعددت تعاريف الجماعات المحلية حسب تعدد وجهات النظر وإختلاف المفكرين ، ونذكر منها التعاريف التالية:

– فقد عرفها علي خطار على أنها"هي المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف من الحكومة المركزية"[1].

– أما الفقه البريطاني فعرفها على إنها" مجلس منتخب تتركز فيه سلطات الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية أمام الناخبين ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة"[2].

–كما عرفها الفقه الفرنسي بأنها اصطلاح لوحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها.[3]

– وتعرف أيضا على أنها أسلوب من أساليب الإدارة تقسم فيه الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية وتمثلها مجالس منتخبة تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الجماعات المحلية هي" عبارة عن هيئات محلية منتخبة مستقلة في عملها عن الجهات المركزية وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتعمل تحت إشراف الجهاز المركزي ورقابته ،وذلك لتحقيق المصالح المحلية المتميزة عن غيرها من المصالح المتميزة في الدولة".

[1] علي خطار شنطاوي، مرجع سبق ذكره،ص97.
[2] حمدي سليمان القبيلات،مرجع سبق ذكره ،ص18.
[3] علي خطار شنطاوي،مرجع سبق ذكره،ص99.

وهناك العديد من المفاهيم المشابهة للجماعات المحلية، مثل:

-الحكم المحلي: ويقصد به إستقلال الإقليم عن الجهات المركزية في كل الشؤون ويكرس للامركزية السياسية عكس الإدارة المحلية التي هي تعبير عن اللامركزية الإدارية.

-عدم التركيز الإداري: وهو تفويض بعض سلطات الجهات المركزية لممثلين لها على المستوى المحلي وهم معينين ويتصرفون وفقا لتفويض السلطة.[1]

الحكم الإقليمي: وهو نفس المصطلح المتعلق بالحكم المحلي ويتميز بإستقلال إقليم في الدولة بكل شؤونه وتمتعه بكل السلطات التشريعية والتنفيذية الخاصة به.

أما في الجزائر أستعملت مصطلحات مثل الإدارة أو الجماعة المحلية أو الإقليمية للتعبير عن الجماعات المحلية كتطبيق لمفهوم اللامركزية الإدارية وتجسيدا لها. فسعت الجزائر منذ الإستقلال إلى إرساء قواعد اللامركزية ، حيث أنشات الجماعات المحلية وهي الولاية والبلدية ، من أجل القيام بتسيير المرافق الأملاك العمومية ، وكذالك السهر على توفير الأمن للمواطنين ، وتوفير الحاجات الضرورية لهم نشأتها ، فقد عرفت الجماعات المحلية في الدستور الجزائري على أنها "عبارة عن هيئات تعرف الجماعات المحلية على أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة مستقلة في الولايات والمدن والقرى ، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[2] .ويفضل البعض إستعمال مصطلح "الجماعات المحلية المنتخبة "لأن جهازها التنفيذي ينتخب من قبل ، ويطلق عليها في الجزائر إسم البلديات والولايات ، إن عبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 20 سبتمبر 1947و ذلك نتيجة التغييرات التي حدثت على الخريطة الإدارية الجزائرية.

أما بعد الإستقلال تم إنشاء جماعات محلية جديدة، فنشأت البلدية جماعات بموجب الأمر67-24 الصادر في 18 جوان1967 [3]و نشأت الولاية جماعات بموجب الأمر 69-38،الصادر في 23ماي 1969[4]، وأصبحت

[1] عمار بوضياف، مرجع سبق ذكره،ص10.

[2] لخضر مرغاد ، **الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية تصدر عن جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، العدد السابع ، فيفري2005،ص 23.

[3] الأمر رقم67-24الصادر في جانفي1967المتضمن قانون البلدية،الجريدة الرسمية،العدد6،ص90.

[4] . الأمر رقم69-38 الصادر في 23 ماي 1969،المتضمن قانون الولاية،الجريدة الرسمية،العدد 44،ص512.

الجماعات المحلية هي المسئولة على تسيير المرافق والممتلكات التابعة لها ، وتتميز الجماعات المحلية في الجزائر بمجموعة من الخصائص.

-خصائص الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص ومن أهمها الإستقلال المالي والإداري[1].

1-الإستقلالية المالية للجماعات المحلية :بما أن الجماعات المحلية قد تمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري ، لذلك فهي بحاجة ماسة إلى الإستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة ، وهذا يعني أنه يجب أن تتوفر للجماعات المحلية موارد مالية تكون ملكيتها للجماعات المحلية تمكنها من أداء الإختصاصات الموكلة لها ، وإشباع حاجات مواطنيها . وتتمتع بحق التملك للأموال الخاصة، وذلك وفقا للمادة 60 من القانون 90-08المؤرخ في 07-04-1990 المتعلق بقانون البلدية التي تنص على أن المجلس الشعبي بإسم البلدية وتحت رقابة المجلس يقوم بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية ، بحيث تستطيع الجماعات المحلية إدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تنص عليه السياسة الإقتصادية للدولة ، وهذا حتى لا يكون لهذا الإستقلال تأثير على مجرى نمو النشاط الإقتصادي للدولة.

2-**الإستقلالية الإدارية** : ينتج الإستقلال الإداري للجماعات المحلية من خلال الإعتراف بالشخصية المعنوية ، وهو ما أكدته تنص عليه المادة الأولى من القانون90-08 المؤرخ في 04-04-1990،المتعلق بقانون البلدية، فالإستقلال الإداري هو الذي يجعل من الأجهزة الإدارية المحلية تتمتع بكل السلطات اللازمة لممارسة نشاطها ، حيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة ، وذالك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة وتتميز هذه الإستقلالية بعدة مزايا ،نذكر منها:

* تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية والمحلية.

*تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها .

* تكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.

*تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية .

[1] لخضر مرغاد،مرجع سبق ذكره،ص24.

المطلب الثاني:نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر

-الإدارة المحلية قبل الإستعمار: في عهد العثمانيين[1]

إن نفوذ الدولة العثمانية على الجزائر كان نتيجة للفتحات الإسلامية والصراع القائم بين الإسلام والمسيحية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط في أوائل القرن السادس عشر ، وكانت إدارة العثمانيين سطحية وتهتم بشؤون المجتمع وتسعى إلى السيطرة التامة على جميع مرافق الدولة وخاصة تحقيق الأمن ،و قد تميزت هذه المرحلة بأربع مراحل أساسية حيث عرفت كل مرحلة تنظيما إداريا خاصا في بلادنا والذي دام ثلاث قرون(1518-1830) .

***مرحلة البايات(1535-1588) :**

لقد عرفت هذه المرحلة نظاما مركزيا شديدا حيث سيطرت القادة سيطرة تامة على مقاليد الحكم والإدارة في الدولة ، ويعود ذلك إلى عدة عوامل لعل أهمها الصراع الخارجي مع القوى الصليبية من جهة، والصراع الداخلي بين مختلف الطوائف على الحكم من جهة أخرى.

***مرحلة الباشاوات(1588-1659):**

تميزت هذه الفترة المركزية الإدارية ولكن الباشاوات كانوا منفصلين عن القاعدة الشعبية ويرجع السبب الرئيسي في ذلك أن الباشا يعين لمدة ثلاثة سنوات غير قابلة للتجديد وتعيينه لا يحتاج لولاء الشعب.

***مرحلة الآغات (1659-1771):**

تميزت هذه المرحلة بالطابع العسكري الذي عرف به الحكام في هذه الفترة ،فكان هذا النظام بمثابة محاولة لإيجاد نوع من الديمقراطية داخل الطبقة العسكرية الحاكمة، لكنه كان نظام غير واقعي مما أدى به الفشل والزوال.

[1] جعفر انس قاسم ، مرج سبق ذكره،ص34.

*** مرحلة الدايات (1771–1830)**

في هذه المرحلة تأكد فيها الوجود الحقيقي للحكم العثماني في الجزائر ، وتولد فيها تنظيم إداري محلي ،في إطار محدود إلى جانب السلطة المركزية ، فكانت أجهزة الدولة المركزية تتكون من الداي ،الديوانيين ، ديوان خاص وديوان عام.

–في عهد الإستعمار الفرنسي:

كانت الجزائر قبل ذالك تحت حكم الإنتداب العثماني وبعدها المستعمر الفرنسي عام 1830 ، وقد أيدت هذا الإحتلال كل من روسيا وإسبانيا وإنجلترا وغلب الدول الأوروبية مرحبين بهذا القرار ، وكانت المعارضة الوحيدة من طرف الدولة العثمانية ، ولكن معارضتها لم تأتي بنتيجة وذالك لأنها كانت ضعيفة وليست لها قوة تسمح لها بالمعارضة ، ولقد كانت البلدية كغيرها من الهيئات الإدارية الأخرى أداة لتحقيق أهداف الإدارة الإستعمارية ، وفرض هيمنتها ونفوذها وخدمة العنصر الأوروبي عامة والفرنسي خاصة[1] .

إعتمدت السلطات الفرنسية سياسات متعددة في إدارتها المحلية للجزائر، فلقد كانت تلجئ إلى الإستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من المواطنين، وأحيانا تلجئ إلى الاستفادة من النظم التي كانت سائدة.

–المرحلة الأولى التي إمتدت من سنة1830 إلى سنة1887 :قسمت الجزائر إلى ثلاثة أقاليم : أقاليم مدنية وهي التي يقيم فيها الأوروبيون وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا، ومناطق عسكرية تخضع للإدارة العسكرية يسكنها الجزائريون ، أما المناطق المختلطة تحتوي على العنصر الأوروبي وعدد قليل من السكان الجزائريين، لكن يخضع الأوروبيون فيها للإدارة المدنية أما الجزائريون فهم يخضعون للإدارة العسكرية، وقد أنشأت في هذه الفترة المكاتب العربية بهدف تسهيل الإتصال بين الحاكم والمحكومين .

–المرحلة الثانية التي إمتدت من سنة 1887 إلى سنة1953: أعتبرت الجزائر فيها ملحقة بفرنسا، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة ولايات وهي الجزائر، وهران، قسنطينة وعلى رأس كل ولاية والي يساعده مجلس ولاية، ثم قسمت الولايات إلى بلديات حسب تواجد العنصر الأوربي: **القسم الأوروبي** في الشمال حيث يتركز العنصر الأوربي،و أقيمت فيه مجالس بلدية ذات صلاحيات كاملة كما هو في فرنسا بالمدن الكبرى والمناطق الساحلي.**أما**

[1] د .عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره،ص217.

القسم الثاني فضم البلديات المختلطة هي المناطق التي يقل فيها تواجد الأوروبيون، وترتكز إدارة البلدية فيها على هيئتين أساسيتين وهما المتصرف والذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم واللجنة البلدية التي يرأسها المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين من الفرنسيين وبعض الجزائريين .**وفي القسم الثالث** البلديات الأهلية والتي تواجدت في مناطق الجنوب (الصحراء)وبعض الأماكن النائية في الشمال، وقد تميز هذا القسم الطابع العسكري.

مما سبق يمكن أن نلاحظ أن نشوء وتطور الإدارة المحلية والمؤسسات البلدية بالجزائر تتحكم فيه عدة عوامل منها التغييرات التي حدثت في النظام الفرنسي وتطور حركة الإستيطان والضغوط الممارسة من طرف المعمرين وردود فعل المقاومة الجزائرية. في حين أن البلديات لم يكن لها أي دور فعال في خدمة الشعب الجزائري بل كانت مجرد تقسيم إداري خدم في بعض الأحيان مصالح الأوروبيين.

-المجالس المحلية أثناء الثورة التحريرية :

بعد إندلاع ثورة أول نوفمبر1954 بعامين فكر قادة الثورة في عقد مؤتمر الصومام الذي كان في سنة 1956من أجل تنظيم وإعادة هيكلة الثورة ، فقد جاء بقرارات هامة من بينها إنشاء تنظيم إقليمي للبلاد، وخلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة إقليمية، لذلك قاموا بتقسيم الجزائر إلى ستة ولايات، وكل ولاية قسمت بدورها إلى مناطق والمناطق إلى نواح والنواحي إلى قسمات، من أجل تجسيد السلطة المحلية. وأسس التنظيم الإداري للولاية على مبدأ القيادة الجماعية وذلك من خلال إنشاء مجلس للولاية مهامه موزعة على الشؤون السياسية والعسكرية والإتصال والإخبار، وهو مؤطر بهياكل ومكاتب وأجهزة إدارية .

في حين أن المجالس الشعبية البلدية أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم وربطهم مباشرة بجيش ، فغطت المجالس الشعبية أثناء الثورة كل الأرياف والقرى،و أصبحت جبهة التحرير الوطني تسييرها هيئة جماعية منتخبة يقودها رئيس يسمى شيخ البلدية يساعده مجلس بلدي،و وكلت المجلس الشعبي البلدي إختصاصات متنوعة من أهمها الإشراف على التعليم ومحو الأمية والشؤون الدينية، الشؤون المالية والتمويل وتنظيم شبكة الإستعلامات داخل القرى والأحياء، مما جعل إدارة البلدية موازية للإدارة الإستعمارية.[1]

[1] ناجي عبد النور ، **دور الإدارة في تقديم الخدمات العامة (تجربة بلديات الجزائرية)**، موقع الدكتور بوحنية قوي ، تاريخ الدخول 15-11-2018 ، http://bouhania.com/news.php?action=view&id=53

-الإدارة المحلية بعد الإستقلال:

بعد الإستقلال وجب تقليص عدد البلديات لإمكانية إدارتها وتسييرها، فقد مر التنظيم الإداري للجماعات المحلية بعد الإستقلال بعدة مراحل، كان أهمها صدور فانون القانون رقم08/09 المؤرخ في 12 رمضان عام1410الموافق ل 04-04-1990 المتعلق بالولاية والقانون رقم 09/09 المؤرخ في 12 رمضان1410 الموافق ل 04-04-1990 والمتعلق بالبلدية.

تعريف الولاية:

الولاية هي "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية وتنشأ بقانون"[1]

وقد عرفها الدستور الجزائري في المادة 90-09 من القانون المتعلق بالجماعات المحلية على أنها "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدول".[2]

تنشا الولاية بقانون تصدره الهيئات الإدارية المركزية وحدودها الإقليمية يحدد فيه إسم الولاية ومركزها الإداري وتسيير من طرف الممثلين المنتخبين لسكانها إضافة إلى الوالي والجهاز التنفيذي المعين من طرف الإدارة المركزية ،ولا يتم تعديل هذه الأخيرة إلا بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير[3].الداخلية وبإقتراح من المجلس الشعبي الولائي.

-فالولاية هي وحدة إدارية تتوفر فيها جميع الشروط للامركزية الإدارية، حيث أنها تمتاز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الهيئات الإدارية وهي كالتالي:

-تعبر الولاية عن صورة النظام اللامركزي الإداري النسبي لا صورة اللامركزية المطلقة مثل البلدية.حيث أنها تعد همزة وصل بين ما تحتاج إليه الهيئات الإدارية المحلية من جهة المركزية وبين الهيئات الإدارية من جهة أخرى .

---

[1] الشريف بن حبيش، **التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية**، الموقع الالكتروني http://benhebichecherif.maktoobblog.com، تاريخ الدخول10-8-2018.

[2] القانون رقم90-09،المؤرخ في 07-04-1990و المتعلق بالولاية،ص52-53.

[3] موسى رحماني ووسيلة السبتي ، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية جامعة الحاج لخظر باتنة، الجزائر ،المنعقد يومي 01و02 ديسمبر 2004.

– يمكن أن نعرف الولاية على أنها تعبر عن اللامركزية النسبية بصورة أوضح وتتجسد هذه الصورة التي تمتاز بها الولاية في كونها تتكون من جهازين جهاز منتخب من طرف المواطنين وهو المجلس الشعبي الولائي وجهاز يعين من طرف الإدارة المركزية ويتمثل في الوالي والجهاز التنفيذي للولاية.

– وعرفت أيضا الولاية على أنها "عبارة عن مجموعة إدارية لامركزية إقليمية وليست مصلحة فنية أو مرفقيه فقد منحت جزءا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي وليس على أساس فني موضوعي".

–إختصاصات الولاية:

للمجلس الشعبي الولائي عدة إختصاصات تتوزع بين إختصاصات عامة وإختصاصات متعلقة بالجوانب الإقتصادية على المستوى الولائي. وهي على النحو التالي:

1– **الإختصاصات العامة** :وهي كل الإختصاصات التي تشتمل على جميع المهام التي بفضلها تمارس الولاية مهامها مثل التداول في الأمور المتصلة بالحياة العامة للولاية. عن قرب وإسداء النصح والإرشاد للسلطات الإدارية المركزية ومراعاة تنفيذها. إضافة إلى مشاركته مع الأجهزة الإدارية الأخرى ، خاصة في المسائل المتمثلة في الهيئة التنفيذية الولائية بما فيها الوالي في إدارة وتسيير شؤون الولاية القانونية والإدارية وتنظيم وحماية أملاك الدولة على مستوى الولاية.

يقوم المجلس الشعبي الولائي بإنشاء لجان متخصصة تابعة له ومكاتب دراسة متمكنة تسدي له المشورة في المسائل المختلفة بتقديمها للتقارير والتوصيات حول هذه المسائل من أجل القيام بدوره في أحسن وجه.

2–الإختصاصات المتعلقة بالتنمية الزراعية: يقوم المجلس في إطار إختصاصه بكافة النشاطات الإقتصادية المتعلقة بالجانب الزراعي التي تهدف إلى تحقيق التنمية الفلاحية على المستوى الولائي .لذا يقوم بتشجيع كافة الإستثمارات في المجال الفلاحي وإعداد وتهيئة المساحات والأراضي الزراعية وإتخاذ كل الإجراءات التي تساعد في تحقيق ذلك،إضافة اتخاذ جميع التدابير الوقائية ، التي من شانها المحافظة على الغطاء النباتي من كافة الإخطار المحيطة به من تصحر وإنجراف إضافة إلى البحث عن الحلول المناسبة لإيجاد المصادر البديلة لسقي المحاصيل الزراعية.كما يساهم المجلس في اتخاذ التدابير والإجراءات التي تساعد في زيادة الثروة الحيوانية في المنطقة.

3-**إختصاصات التجهيز والإنعاش الإقتصادي** :يشمل هذا التخصص جميع العمليات التي يقوم بها المجلس الشعبي الولائي من أجل تحقيق عملية التنمية المحلية مثل وضع الخطط والبرامج التنموية على المستوى الولائي والمشاركة في مخططات البرامج وتنفيذها والسياسات العامة الوطنية في المجال الإقتصادي.

يقوم المجلس الشعبي الولائي بإنجاز العمليات الإقتصادية اللازمة وتشجيع الإستثمارات على المستوى الولائي دون الخروج عن نطاق الخطط التنموية على المستوى الوطني .ويستشار المجلس الشعبي الولائي في بعض المسائل المتعلقة بالنشاطات الإقتصادية كالإستشارة في إعداد وتحضير الخطط العامة الوطنية وذلك عن طريق تقديم الآراء والإقتراحات التي يراها الأمثل للمساهمة بطريقة فعالة في تحقيق النهضة التنموية على المستوى الولائي لأنه على دراية كاملة بمتطلبات ولايته وسكانها.

إضافة إلى إستشاره في إعداد وتنفيذ الميزانيات وإعتمادات التجهيز والإستثمارات المخصصة للولاية، يقوم المجلس بدور المشاركة في تنسيق النشاط الإقتصادي الذي تقوم به المؤسسات والهيئات العامة الوطنية لممارسة نشاطها في نطاق الحدود الإدارية والجغرافية للولاية[1].

4- **الإختصاصات المتعلقة بالتنمية السياحية** :وذلك بالعمل على تطوير وإزدهار السياحة في الولاية بكل الوسائل حتى ولو إستدعى ذلك تسيير وإدارة بعض المرافق السياحية التي عجزت بعض البلديات عن إدارتها نتيجة لضعف الإمكانيات المالية لديها والمخصصة لهذا الجانب أو بعدها عن البلدية وذلك مثل الغابات والسدود والبحيرات التي أصبحت ملجأ للكثير من المواطنين إضافة إلى المناطق ذات الطابع الصحراوي[2].

تعريف البلدية:[3]

-البلدية هي جزء من أجزاء هذا البلد أنشأت بعد إستقلال الجزائر ووردت في التقسيم الإداري الجزائري الجديد ومن هنا يمكننا إعطاء تعريف شامل لها على أنها "الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ،و لها إقليم وإسم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية" ويمكن

[1] موسى رحماني و ليلى السبتي، المرجع السابق،ص04.

[2] محمد زغدود، **دور المجلس الولائي في التنمية المحلية**، مجلة حوليات، مخبر الدراسات والبحوث المغرب العربي والبحر المتوسط،العدد5 ، جامعة قسنطينة،الجزائر 2002 ، ص20.

[3] وليد العبادي **الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والإشهار والتوزيع1998، مصر،ص22.

أيضا القول أن البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية القاعدية". وبالتالي تتمتع بنوع من الإستقلال في جميع المجالات فهي تخضع للامركزية الإدارية أي أنها مقيدة في إتخاذ قرارات تنفيذها.

-و عرفت أيضا على أنها "عبارة عن شخص حكمي له حق التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة، وهي مكلفة بالأعمال العمرانية والصحية وتامين الحاجات المدنية في المدن والقصبات وقيامها بإنشاء المنتزهات والساحات والمذابح والمجاري وإنارة البلدة وخصوصا أسواقها وشوارعها[1] .

-وقد ورد تعريف للبلدية في الدستور الجزائري وذلك في المادتين 01 و02 من القانون 90-08 المتعلق البلدية بأنها" [2]:الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال " المالي وتحدث بموجب قانون وللبلدية إقليم وإسم ومركز".

و لقد جعل التشريع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية، حيث توسعت مجالات تدخلها وصلاحياتها بشكل كبير كما هو مبين في المواد من84 الى108 من القانون90-08 حيث ندرك الحقل الواسع لتدخلها.

تستمد البلدية في النظام الإداري الجزائري سماتها من النموذجين الفرنسي واليوغوسلافي حيث نجدها أنها أخذت من الأسلوب الفرنسي مبدأ إقرار النظام الخاص الموحد والمطبق على كل البلديات وإستمدت منه مبدأ الوصاية الإدارية أي أن جميع البلديات تخضع إلى الرقابة المركزية والتي تمارسها السلطة المركزية .وأخذت من الأسلوب اليوغوسلافي مبدأ تولي العمال بنفسهم مهمة تسيير وتولي جميع الأمور التي تصب في الصالح العام سواء الإقتصادية منها أو الإجتماعية.[3]

[1] Essaid Taib, **La Démocratie à l'Epreuve de La Décentralisation: l'Exemple de La Commune en Algérie**, Revue Idara, l'Ecole Nationale d'Administration. Alger, n°2, v1, 1991 , p47.

[2] القانون رقم90-08،المؤرخ في07-04-1990و المتعلق بالبلدية، المادة01و02.

[3] J.Hekamcha, **le processus de développement économique par les collectivités locales**, Revue IDARA , volume 05, N° 1, 1995 , P12.

-إختصاصات المجلس الشعبي البلدي:

من إختصاصات المجلس الشعبي البلدي المصادقة على الميزانية التي يتم إعدادها من طرف الجهاز التنفيذي للبلدية وتشمل الميزانية الأولية والميزانية الإضافية[1].

-يقوم المجلس الشعبي البلدي بإعداد المخططات الهندسية التي تنظم الشوارع والمباني والطرقات والأسواق والساحات العامة والحدائق والمنتزهات البلدية وتنظيم تلك المباني بالشكل الذي يضفي جمالية على البلدية.

-يقوم المجلس الشعبي البلدي بأعمال الرقابة والإشراف على المحلات التجارية والنوادي والمقاهي والفنادق وجميع المنشآت التي تقع ضمن حدودها الجغرافية.

-يقوم المجلس الشعبي البلدي بتقديم الخدمات العامة بحيث بتوفير الخدمات الأساسية مثل إيصال الكهرباء والماء وقنوات الصرف الصحية صيانة المدارس وتهيئة المقابر **و**القيام بحملات التنظيف والإشراف على الحدائق والغابات، كما يقوم قبول الهبات وجمع التبرعات وإعادة الحقوق لأصحابها وإقرار الصفقات الخاصة بالبلدية .

-يقوم المجلس الشعبي البلدي بمساعدة الحماية المدنية بجميع الوسائل المساعدة لها على مزاولة نشاطها، إضافة إلى تسيير وضبط الجنائز والمقابر.

وقد حددت المادة 135 من القانون 90-08 إختصاصات البلدية والتي من بينها: إمكانية إقامة المشاريع الضرورية خاصة في المجال الصناعي والتجاري والنشاطات التي تحمل الصبغة الإقتصادية والإجتماعية أي القيام بالمشاريع المنتجة التي تعود عليها بمداخيل مالية وكذا تسيير المرافق العامة لصالحها .و ذلك من أجل إحداث ثروات وموارد خاصة بالبلدية [2].

وفي هذا الصدد يحدد القانون ستة قطاعات للنشطات الممكنة للبلدية، وهي على النحو التالي:

[1] جلول شيتور، **المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة ،الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، أكتوبر 2002، ص ص180-181 .

[2] محمد إبراهيم صالح، **واقع ممثلون وتمثلات المحلي بالجزائر**، ترجمة داود محمد .مجلة إنسانيات، وهران،المجلد 4، العدد 16،جانفي – أفريل 2002 ، ص20.

1-**المجال الصناعي والحرف اليدوية**:يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يقيم مشروعا أو أن يشارك في مشاريع خاصة تحمل الصبغة العامة أو النفع العام في مجال الصناعة والصناعة التقليدية خاصة الحرف اليدوية والزخرفة التي لها دور كبير في إنعاش القطاع السياحي.

2-**المجال الزراعي**: يشجع المجلس الشعبي البلدي على إقامة مشاريع زراعية مثل إقامة التعاونية الزراعية والإستهلاكية والبناء الريفي وتربية المواشي والأبقار مما يساهم في إنعاش التنمية المحلية في الولاية.

3-**مجال التوزيع والنقل**: تقوم البلدية بإدارة المرافق الموجودة ضمن حدودها وتشارك في كل مشروع من هذا النوع بالبلدية.وتساهم في تسويق المنتجات وذلك بالسماح بإقامة مخازن للبيع العامة أو إقامة تعاونيات إستهلاكية ومؤسسات مكلفة بتسويق المنتجات التي تكون غالبا من إحتكار الدولة كتسويق السلع الضرورية مثل السكر، القهوة والزيت.

4**المجال السياحي**:للبلدية دور كبير في هذا المجال حيث أنها تشجع كل الأنشطة التي من شأنها أن تدعم قطاع السياحة وتنميته على المستوى المحلي.

بالرغم من أن الدولة الجزائرية قامت بإعطاء تسهيلات وصلاحيات للمجالس الشعبية البلدية إلا أنه يوجد عدد قليل من البلديات لها القدرة الكافية على القيام بهاته المهام. وذلك راجع أساسا إلى ضعف القدرات المالية لها إضافة إلى قلة أو غياب الوسائل والتجهيزات والكفاءات المهنية لتحقيق ذلك وسوء التسيير، مما يستدعي تدخل الدولة بمساعدة المجالس الشعبية لتأمين إعداد وتنفيذ الخطط التنموية المبرمجة على مستواها إضافة إلى منحها إعانات مالية.

المبحث الثاني: الصلاحيات التنموية للجماعات المحلية

تبنى النظام الإداري الجزائري اللامركزية كنظام تسيير، وقد أسند إلى الجماعات الإقليمية إختصاصات واسعة بما في ذلك التنمية في حدود إقليمها، وتتعدد مجالات التنمية من إقتصادية ،إجتماعية وثقافية، وقد أعتبرت البلدية والولاية كفاعلين أساسيين في عملية التنمية المحلية من خلال مختلف النصوص القانونية التّي عالجت اللامركزية، بالإضافة إلى حرص المشرع على تأكيد تلك الإختصاصات فقد كرست من خلال النصوص القانونية المنظمة للجماعات الإقليمية في الجزائر، رغم ذلك نجد أنّ هناك تناقض وعدم توافق بين صلاحيات الجماعات الإقليمية في مجال التنمية والإمكانيات المتاحة لها، بالإضافة إلى حرية التسيير وإتخاذ القرارات الممنوحة لها في مجال ذاته،

ومنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى صلاحيات البلدية في مجال التنمية من خلال قانون البلدية من خلال قانون البلدية 11-10وصلاحيات الولاية في مجال التنمية من خلال قانون الولاية 12-07.

المطلب الأول: الصلاحيات التنموية للمجالس الشعبية البلدية

إن رئيس المجلس الشعبي البلدي شخصية سياسية محلية يمثل البلدية والدولة أيضا عند ممارسته لصلاحياته[1]، فهو يتصرف بإسم البلدية في حين ولصالحها حيث يمارس إختصاصات تعود لها، وفي الحين الأخر يكون ممثلا للدولة عندما يتولى ممارسة إختصاصاتها تحت سلطة الوالي. ومن هذا المنطلق سنتناول أهم إختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية المحلية وذلك في مجال مداولات البلدية ومجال إعداد وتنفيذ ميزانيتها.

1-في مجال مداولات البلدية:

يوكل إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي مهمة ترأس الهيئة التنفيذية فهو يقوم بدور تنسيقي لأعمال المجلس عن طريق متابعة سير المداولات، ذلك وفق ما نصت عليه المادة 15 في قانون11-10 المتعلق بالبلدية ،كما يعمل على إستدعاء الأعضاء وتبليغهم بجدول الأعمال ويسهر على إتخاذ كافة التدابير التي من خلالها يمكن تسهيل عملية تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي، ويطلعه على ذلك، ويمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية،حيث يقوم تحت رقابة المجلس الشعبي البلدي بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للبلدية وإدارتها،وبالإضافة إلى الوقوف على وضع المصالح والمؤسسات العمومية البلدية وحسن سيرها وعندما تعارض مصالح رئيس المجلس الشعبي البلدي مصالح البلدية يعين المجلس الشعبي البلدي المجتمع تحت رئاسة منتخب آخر غير رئيس المجلس الشعبي البلدي، أحد أعضائه لتمثيل البلدية سواء أمام القضاء أو عند إبرام العقود، في هذه الحالة يعمل المشرع على إبعاد رئيس المجلس الشعبي البلدي عن كل الشبهات التي من شأنها أن تعرضه للمساءلة القانونية، ومن ناحية أخرى يكفل مصالح وحقوق البلدية في مواجهة رئيسها.

2-في مجال إعداد وتنفيذ ميزانية البلدية:يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد مشروع الميزانية بمرافقة للأمين العام للبلدية كما يعرضها على أعضاء المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليها وذلك وفق المادة 180 من القانون 11-10[2]، أما فيما يخص تنفيذ الميزانية خول القانون لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحية تنفيذها، إذ يعتبر أمرا بالصرف، كما يتولى كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي والمراقب المالي وأمين خزينة البلدية بتنفيذ ميزانية البلدية كل حسب صلاحياته، وذلك طبقا للمواد14 و58 و 61 من قانون المحاسبة.

المطلب الثاني:الصلاحيات التنموية للمجالس الشعبية الولائية

[2]المادة 180 من القانون11-10.

للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات وإختصاصات مرتبطة بعمليات التنمية المحلية وذلك وفق قانون 12-07 المتعلق بالولاية ، حيث يعد الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية التي بمقتضاها[1] يمارس مواطني ذلك الإقليم حقهم في تسيير شؤون المجلس وذلك بمشاركتهم المباشرة في إعداد المخططات التنموية ومتابعة تنفيذها [2]، حيث تتصل إختصاصات المجلس الشعبي الولائي بجميع أعمال التنمية الإقتصادية والثقافية والإجتماعية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة، وسنعرضها فيما يلي:

1-في مجال التنمية الاقتصادية:

يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد المخططات التنموية ومناقشتها على مدى المتوسط وذلك بوضع البرامج والموارد المتاحة لدى الولاية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ، وإعداد البرامج التنموية لبلدياتها ، ويعتبر هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية للولاية[3]، كما له صلاحيات مرتبطة بترقية الإستثمار في الولاية.

2-في مجال الفلاحة والرّي:

يقوم المجلس الشعبي الولائي بوضع خطط من أجل حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية ، ويتخذ كل الإجراءات الرامية ، إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليم[4] بالإضافة إلى السهر على محاربة مخاطر الفيضانات والجفاف من أجل حماية القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم المجلات تفعيل التنمية المحلية في إقليم الولاية.

3-في مجال الهياكل الإقتصادية والقاعدية:

للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات متعلقة بالهياكل القاعدية والإقتصادية ،ويمكن إستخلاصها فيما يلي[5]:

-يقوم المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بالأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.

-يقوم المجلس الشعبي الولائي بالإتصال مع المصالح المعنية بالأعمال المتعلقة بترقية وتشجيع الإستثمار.

-يقوم المجلس الشعبي الولائي بكل الأعمال التي ترمي إلى تشجيع التنمية الريفية خاصة في مجال الكهرباء وفك العزلة.

---

[1] بوضياف عمار،مرجع سبق ذكره،ص232.

[2] بعلي محمد الصغير،مرجع سبق ذكره ،ص121.

[3] المادة 80 من قانون 12-07 المتعلق بالولاية.

[4] المواد 84-85-86-87 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.

[5] المواد98-99-100 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.

-يقوم المجلس الشعبي الولائي بالإنشاء وصيانة المؤسسات التربوية المتعلقة بالتعليم المتوسط والثانوي والمهني وكذا الهياكل الجامعية.

-في مجال النشاط الإجتماعي الثقافي[1]:

-يسند إلى المجلس الشعبي الولائي المهام التالية المساهمة في ترقية برامج التشغيل وذلك بغد التشاور مع المجلس الشعبي البلدي والمستثمرين على مستوى المنطقة وتعطى الأولوية لفئة الشباب وأصحاب الشهادات والهدف من ذلك خفض نسبة البطالة ،و تلبية حاجيات الأفراد عن طريق خلق فرص عمل فيتحسن المستوى المعيشي للأفراد مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية عامة والتنمية المحلية خاصة.

-يقوم المجلس الشعبي الولائي في ظل إحترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية بإنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات مع مراعاة وإحترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية.

-يسهر المجلس الشعبي الولائي على إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وذلك بالعمل المشترك مع الهيئات المكلف بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات بالإضافة إلى حماية الإرث التاريخي والثقافي وعادات وتقاليد المنطقة.

يتولى المجلس الشعبي الولائي مهمة النهوض بالسياحة داخل الولاية وذلك بتشجيع الإستثمار في هذا المجال ونذكر على سبيل المثال تدشين الحدائق العمومية والمتنزهات ومدن الملاهي للأطفال وكذا تأهيل السدود والبحيرات والغابات التي لها صفة جمالية وتحضي بإهتمام المواطنين والسياح وكل هذا من أجل رفع مداخيل الولاية المالية.

-الصلاحيات التنموية للوالي:

الوالي هو ممثل الدولة ومندوب الحكومة على مستوى ولايته ، له مركز قانوني أساسي في تنظيم الإداري اللامركزي[2]،حيث يمارس سلطات كثيرة سواء بإعتباره باعتباره ممثلا للدولة أو هيئة تنفيذية،[3]حيث سعى قانون الولاية إلى تعزيز سلطة الوالي وذلك بغض بالنظر إلى الطبيعة القانونية المزدوجة لمركز الوالي فإنه يتمتع بالإزدواجية في الإختصاص[4]، والتي تتمثل في كونه ممثل للدولة من جهة، وممثلا للولاية من جهة أخرى.

و من هنا يمكن تقسيم صلاحيات الوالي إلى صلاحيات بإعتباره هيئة تنفيذية وصلاحيات بإعتباره ممثل للولاية على النحو التالي:

[1] المواد93-94-95-96-97-98-99 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.

[2] علي خطار شنطاوي،مرجع سبق ذكره،ص102.

1-صلاحيات الوالي باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي:

يترأس الوالي مداولات المجلس الشعبي الولائي ويسهر على إشعار مداولات المجلس ويوجه التعليمات لمختلف المصالح بغرض تنفيذ ما تداول حول المجلس[1]، ويزود المجلس بكافة الوثائق والمعلومات لحسن سير أعماله وذلك وفقا للمادة 102 من قانون الولاية.

ويقوم بتقديم تقرير في كل دورة يتضمن تنفيذ مداولة المجلس الشعبي السابقة، ويطلع الوالي سنويا على نشاط مصالح الدولة على المستوى الولائي[2]،وذلك حسب ما نصت عليه المادة 104 والمادة 124 من قانون الولاية.

2-صلاحيات الوالي كممثل للولاية:

-يقوم الوالي بإدارة أملاك الولاية والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية.

-يمثل الوالي الولاية في مختلف التظاهرات الرسمية وجميع الأعمال الإدارية والمدنية .

-يسهر الوالي على إبرام العقود والصفقات بإسم الولاية.

-يتولى الوالي إعداد مشروع الميزانية تنفيذها بعد عرضها على المجلس الشعبي الولائي والمصادقة عليها .وهو الآمر بصرفها[3].

- ويبلغ الوالي المجلس الولائي بالنزاعات والدعوات القضائية ويمثل الولاية أمام القضاء سواء كانت مدعية أو مدعى عليها[4] .

-يقوم الوالي بتقديم البيان السنوي للحصيلة التنموية للولاية أمام أعضاء المجلس الشعبي الولائي ،ويناقش أهم التطورات الإقتصادية والإجتماعية في الولاية .

- يتولى الوالي سلطة الإشراف على المصالح التابعة للولاية.

-يمارس السلطة السلمية المقررة قانونًا على مجموعة المواطنين التابعين للولاية[5].

[1] المادة 102 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية.

[2] المواد 104-102-124 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية.

[3] الوالي سلطاته وصلاحياته، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: https://khitasabdelkarim.wordpress.com، تاريخ الاطلاع:12-12-2018.

المبحث الثالث:وسائل تحقيق التنمية المحلية والعراقيل التي تواجهها في الجزائر

إن نجاح التنمية المحلية مرتبط بمدى فاعلية الآليات المستعملة لهذا الغرض، ولا يحقق ذلك إلا بضمان التنسيق فيما بين هذه الآليات بدء من الوسائل الإقتصادية، وتوفر الإعتمادات المالية ووصولا إلى الوسائل البشرية والموارد الطبيعية المتوفرة،خصوصا وأن الجزائر بلد غني بالمعادن المختلفة والمحاجر ويتميز بالمناخ المتوسطي المعتدل الذي يساهم في تشجيع الإستثمار الداخلي والخارجي وقد تناولنا في هذا المبحث أهم الوسائل المساعدة في تحقيق التنمية المحلية بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه الجماعات المحلية أثناء تنفيذ المشاريع التنموية في الجزائر.

المطلب الأول:وسائل تحقيق التنمية المحلية

من أبرز الوسائل المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر نذكر ما يلي:

أولا–الوسائل الإقتصادية:

إن تحقيق التنمية المحلية مرتبط بشكل كبير بالوسائل الإقتصادية التي من شانها المساهمة في تلبية حاجيات الأفراد وتحقيق الإكتفاء وذلك عن طريق المؤسسات الإقتصادية بكل أنواعها بما فيها المؤسسات الكبيرة ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة التي برزت في الآونة الأخيرة والتي لها دور فعال في النمو الإقتصادي ومن ابرز هذه الوسائل نذكر التخطيط والمؤسسات العمومية.

أ– التخطيط:

إختلفت تعاريف التخطيط لكن مجملها كان يصب في نفس السياق ومن أبرز هذه التعاريف نذكر الأتي:

فقد ظهر مصطلح التخطيط في عصر تايلور فعرفه على أنه"عملية تنبؤ بما يكون عليه المستقبل مع الإستعداد الكامل لمواجهته."

–كما عرفه الأستاذ **المهري بنمير**":على أنه مجموع القرارات والتدابير التي يتخذها المجلس الجماعي لبلوغ أهداف تنموية معينة ومحددة في مدة زمنية تحددها السلطة المركزية."

أما بالنسبة لمصطلح المخطط : فقد عرف على أنه "مجموعة تنبؤات مستقبلية وخطوات تنطلق، ويجب أن تنطلق من الواقع المحلي، أي واقع الجماعات المحلية في صورة تدابير وأعمال وقرارات محددة في الزمان والمكان والغاية والهدف".

إذ أنه لا يمكن لأي دولة مهما كان نظامها السياسي والإقتصادي أن تهمل ما يعرف بالتخطيط، لما له من أهمية في التوفيق بين إمكانيات الدول وإحتياجات أفرادها [1]وذلك لأنه يساعد على تخصيص وتوزيع الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها، فالتخطيط يعتمد على إعتبارات دقيقة، وهذا يؤدي إلى إتخاذ قرارات هامة خاصة بعملية توزيع المواد[2]، حيث يتأثر التخطيط بالفلسفة السياسية التي تتميز بها الدولة، ويكون ذلك بحسب أهدافه تعدد المجالات وينقسم إلى :التخطيط العمراني، التخطيط الإقتصادي والتخطيط الإجتماعي.

كما له مستويات تتجلى في التخطيط على المستوى القومي الذي يهدف إلى خلق نوع من التكيف بين البيئة وإحتياجات الأفراد على المستوى الوطني(خلق مرونة)، وهناك تخطيط على المستوى المحلي والغاية منه هو عدم تمكن التخطيط القومي من حل المشاكل التي يعاني منها إقليم معين عن باقي الأقاليم، بحكم إختلاف هذه الأخيرة في عدة مجالات، سواء الإجتماعية أو الإقتصادية .

مما سبق يمكن القول أن التخطيط المحلي يسمح للأفراد بالمساهمة بصفة فعلية في إعداد وتنفيذ المخططات الوطنية والإقليمية، بحيث يوجد عوامل أساسية يجب مراعاتها عند القيام بمثل هذا النوع من التخطيط،و هي مساهمة المجتمع المحلي في إعداده من أجل إضافة مهاراتهم الفنية وخبراتهم في التصرف والإبداع الإبتكار، مما يرفع من نسبة ضمان نجاحه و.للتخطيط مجموعة من الأهداف على المستوى المحلي وهي:

-حصر شامل لجميع الخدمات الواجب توفيرها لسد إحتياجات الناس.

-تعيين الفنيين وتعيين الكفاءات اللازمين لإدارة مختلف المشاريع.

- والرفع من مستوى الخدمات الحالية حتى تصل إلى أقصى كفاءة بأقل النفقات[3].

-ترشيد النفقات.

-دور التخطيط في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر:

التخطيط هو عنصر أساسي في تنظيم الإقتصاد الوطني عامة وتحقيق التنمية المحلي خاصة ولذلك تتبناه الجماعات المحلية من أجل إرساء قواعد الإدارة المحلية وفق القوانين والمراسيم المعمول بها في الجزائر .

فكان ظهور التخطيط في الجزائر نتيجة إنتهاج النموذج الاشتراكي كأيدلوجية، وإنطلاقا من منتصف الستينات في إطار ماعرف بالمخططات الثلاثية والرباعية وذلك وفق القانون 88-02 المؤرخ في 12-01- 1988.وحدد

[1] منال طلعت، مرجع سبق ذكره،ص6.

[2] وليد العبادي،مرجع سبق ذكره ،ص25.

[3] لخضر مرغاد، مرجع سبق ذكره،ص66.

بموجبه الإطار العام لتوجيه المنظومة الوطنية للتخطيط الإقتصادي والإجتماعي والتي تتأثر إلى حد كبير بالخلفية السياسية والأمنية والإيديولوجية القائمة آنذاك، حيث أصبح من مبادئ العامة لقانون التخطيط تجسيد السياسة الوطنية في يد الحزب الحاكم، وقد تضمن هذا القانون أيضا:

-إبراز مكانة للقطاع الوطني الخاص بإدراج أعماله ضمن مخططات التنمية، سواء على المستوى المحلى أو الوطني[1]

-تحديد دور الدولة في عملية توجيه الأعوان والمتعاملين الإقتصاديين.

-إلزام الجماعات المحلية على التقيد المخططات التنموية من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة .

-أنواع المخططات المحلية:

وهنا يمكن التميز بين نوعين من المخططات وهما :المخططات الولائية والمخططات البلدية.

1-المخططات الولائية:

ورد ت المخططات الولائية في المرسوم الوزاري رقم-381 المؤرخ في 26-12-1981 المتضمن التخطيط على مستوى البلديات والولايات وقد نص هذا المرسوم على:

- مشاركة المجلس الشعبي الولائي في إعداد مخططات الولاية في مجال المشاريع ذات الطابع الوطني المبرمج لإنجازها بالولاية وإعطاء إنتقادات ومقترحات .

-ذكر أنواع المخططات ذات الطابع الولائي حيث نجد المخطط القطاعي غير الممركز يتضمن تخطيط لمختلف المشاريع والبرامج التنموية في مختلف القطاعات والذي تشرف عليه المديريات الولائية التابعة للوزارات بالعاصمة، وهو يتكون من مخطط سنوي ومخطط متوسط المدى.

2-المخططات البلدية:

تتولى البلدية بكل التطلعات الإجتماعية والإقتصادية لسكانها ، أن تقوم البلدية بإعداد مخطط التنمية المحلية طبقا للصلاحيات المخولة لها وفق قانون البلدية يقصد بالمخططات البلدية للتنمية كل الإجراءات التنظيمية التي تتبناها البلدية في المجال الإقتصادي والإجتماعي وذلك من اجل تلبية حاجيات سكانها ومعرفة تطلعاتهم من جهة ،و تحقيق الأهداف المسطرة من المخططات التنموية للمنطقة من جهة أخرى. فتقوم البلدية بالوظائف الآتية:

-جرد وإحصاء الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على مستوى البلدية

-معرفة إحتياجات ومطالب سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية.

-تصنيف المشاريع المراد انجازها حسب كل قطاع.

[1] رشيد احمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره،ص67 .

-تقييم المشاريع من أجل معرفة النقائص وإقتراح الوسائل المادية والبشرية الواجب توفيرها من أجل الزيادة من فرص نجاح هذه المشاريع.

وتنقسم المخططات البلدية إلى ثلاثة أنواع: وهي المخطط البلدي للتنمية، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي .

المخطط البلدي للتنمية: وضع هذا المخطط تبعا لتنفيذ المرسوم 73-136 المؤرخ في 09-08- 1974 الخاص بشروط التسيير وإنجاز المخططات للتنمية **و**منذ ذلك الوقت هو أكثر المخططات إستعمالا، ومن أهم العمليات التي جاء به هذا المخطط:

- يقوم هذا مخطط بإحصاء وتسجيل جميع الاستثمارات والمشاريع المنشاة في البلديات وخاصة المشاريع التنموية.

-يقوم هذا المخطط ضمان الميزانية الخاصة بهذه المشاريع .

-يعطي هذا المخطط لرئيس المجلس الشعبي البلدي كل الصلاحيات من أجل تسيير برامج المخططات البلدية للتنمية وذلك مع مراعاة المخطط الوطني للتنمية وقوانين المالية الموضوعة من طرف الدولة ضمن ميزانية التجهيزات المحددة لنفقات الدولة السنوية[1]

-تلبية حاجيات الأفراد.

-دعم القاعدة الإقتصادية تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية والقاعدية والتجهيزات التجارية.

-ويمكن القول أن المخططات الشاملة للتنمية في البلدية الهدف الأساسي منها هو تطبيق مبدأ اللامركزية لان هذه المخططات البلدية للتنمية الخاصة تنجز بعد عرضها والموافقة عليها من طرف الوصاية الولائية.

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :وضع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وفق المادة 16 من القانون90-29 الصادر في 12-01-1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، ومن أهم ما جاء به هذا المخطط نذكر الأتي:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو عبارة عن وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضاري.

-يقوم هذا المخطط بتحديد القواعد العامة التي تنظم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير أي الأراضي الفلاحية لا يمكن تحويلها إلى مباني للحفاظ على المناطق الزراعية.

- يوجه هذا المخطط التوجيهات الأساسية العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية.

- يعين هذا المخطط تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي[1] .

[1] محمد حشمون، **مشاركة المجالس في التنمية المحلية**،اطروحة دكتوراه تخصص علم إجتماع التنمية،جامعة قسنطينة الجزائر،2010-2011،ص207 .

-يحدد هذا المخطط كيفية إستغلال أنواع الأراضي القابلة منها للفلاحة، الصناعة أو التجارة[2]،ويتم إعداد مشروعه من طرف المجلس الشعبي البلدي.

-يحتوي هذا المخطط ت على تقرير مفصل حول الوضعية الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية والسكانية للمكان المعني، وهو بذلك يتضمن المعلومات الآتية:

-نمط ونوع التهيئة المقترحة بمراعاة التوجهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية في المنطقة.

-جهة التخصص الغالبة للأراضي، ونوع الأعمال التي يمكن حصرها عند الاقتضاء.

-وجود وثائق توضيحية وإحصائية حول المجالات المعنية بالتخطيط؛ كتوضيح شبكات الطرق، المناطق الأهلة بالسكان، المناطق التي يمكن تحويلها إلى مجمعات سكانية في المستقبل.

-مخطط شبكة المياه الصالحة للشرب وأهم البدائل الممكنة.

***مخطط شغل الأراضي**:جاء هذا المخطط وفقا للمادة 34 من القانون 90-29 ثم وضحت كيفية إعداد هذا المخطط والمصادقة عليه وإبراز محتواه.[3] في المرسوم رقم71-177 المؤرخ في 28-05-1990 من أهم ما جاء به هذا المخطط:

-يحدد هذا المخطط طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير.

-يلزم البلدية بإحترام مخطط شغل الأراضي والقيام به.

- يجب أن تغطي كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل للأراضي.

- رئيس المجلس الشعبي البلدي هو المسؤول عن تحضير مشروع شغل الأراضي.

-ب المؤسسات الإقتصادية العامة والخاصة:

للمؤسسة الإقتصادية أهمية كبيرة في تفعيل النشاط الإقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال نشاطاتها التي تتناسب مع الواقع في ظل التحديات والضغوطات التي تتعرض لها، لهذا أصبحت محور أساسي في تقدم الإقتصاد الوطني ، لأنها تساهم في خلق نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي للسلع والخدمات، فهي المصدر الرئيسي لبروز الإبتكار والتجديد والمحافظة على إستمرارية المنافسة ودعمها بشتى الوسائل.

---

[1] من القانون رقم90 - 29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 ، المتعلق بالتهيئة والتعمير، العدد 52 سنة 1990 ، المعدل والمتمم ،رقم 5 4 المؤرخ في 2004، العدد 51،2004 .

[2] موسى رحماني، مرجع سبق ذكره،ص.ص 69 ،68 .

[3] خالد السمارة الزغبي، مرجع سبق ذكره،ص 69 .

فالمؤسسات الإقتصادية المحلية تنقسم إلى العامة والخاصة، إلا أن كليهما يلعب دور فعال في تحقيق التنمية المحلية خاصة والتنمية الإقتصادية عامة.

1-الموسسات الإقتصادية المحلية العامة:

أنشأ هذا النوع من المؤسسات وفقا للمادتين153-154 من القانون11-10 الخاص بالبلدية، فهذه المؤسسات العمومية المحلية أنشاتها البلدية تتصف بالشخصية المعنوية وهي مستقلة ماليا وهي تكون إما إدارية صناعية أو تجارية في معظمها ولها تسيير ذاتي.ومن أبرز أنواع هذه المؤسسات العمومية المحلية نجد:

أ.المؤسسات العمومية الولائية:

نشأت المؤسسات العمومية الولائية وفقا للمادتين19و 25 من القانون 83-200: المتعلق بشروط إنشاء المؤسسات العمومية ،فهذه المؤسسات تابعة للقطاع العام؛ تؤسس بعد مداولة يصدرها المجلس الشعبي الولائي وتتم المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية والوزير المعني بالنشاط،أما إدارتها فتكون من طرف مجلس إدارة يتكون من الوالي أو من يعينه رئس المجلس .

فالمؤسسات العمومية والمحلية ذات الطابع الإداري تخضع للقواعد المحاسبة المطبقة في ميزانية التسيير لمصالح الولاية، أما ذات الطابع التجاري فمحاسبتها تتم على أساس نمط تجاري وفقا للمخطط الوطني للمحاسبة[1].

ب .المؤسسات العمومية المشتركة ما بين الولايات:

تقوم المجالس الشعبية الولائية للولايات المعنية بمداولات حول هذه المؤسسات فيترأس مجلس إدارتها والي الولاية المتواجد بها المقر أو ممثلا عنه، إضافة إلى عضوية كامل المديرين التنفيذيين للقطاعات المعنية بنشاط المؤسسة وعضوان عن كل مجلس شعبي ولائي للولايات المعنية ومدير المؤسسة.

ج .المؤسسة العمومية المشتركة ما بين الولاية والبلدية :

يكون هذا النوع من المؤسسات في إطار تجسيد التعاون المشترك بين الجماعات الإقليمية فيتم تأسيس مؤسسة عمومية مشتركة ما بين الولاية والبلديات، بموجب مداولات يصدرها المجلس الشعبي الولائي والمجالس الشعبية البلدية المعنية، يتكون مجلس الإدارة لهذا النمط من المؤسسات العمومية المحلية على النحو التالي:

-والي الولاية التي بها مقر المؤسسة.

-المديرين التنفيذيين عل مستوى الولاية للقطاعات.

-رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية.

[1] القانون 80-01 –المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية ،الجريدة الرسمية ، العدد2 ، الصادرة في:19-03-1983.

–عضوان عن كل مجلس شعبي بلدي.

–مدير المؤسسة.

– العون المحاسب في المؤسسة.

د .المؤسسات العمومية البلدية :

تقوم البلدية بإنشاء هذه المؤسسات عن طريق مداولة يصدرها المجلس الشعبي البلدي بموافقة الوالي، وهذا من أجل التكفل بقطاع نشاط معين، وهذا النوع من المؤسسات لا يختلف عن المؤسسات العمومية الولائية، إلا من حيث تشكيلة مجلس إدارة كلا منهما مع تشابه تام في مجال صلاحيات المجلس.

ويتكون مجلس إدارة هذا النوع من المؤسسات من:

–رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة رئيس.

–الكاتب العام للبلدية عضوا.

–عضوان من المجلس الشعبي البلدي.

–مدير المؤسسة.

–العون المحاسب في المؤسسة.

2–المؤسسات الإقتصادية الخاصة المحلية:

ظهر هذا النوع من المؤسسات بعد الإستقلال لكن لم يحظى بالإهتمام من طرف الدولة ولم تشجع المستثمرين الخواص وكانت جل القوانين الصادرة في تلك الفترة مجرد شكليات فقط لكن بحلول سنة 1988 أصدر قانون 88–01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية أكدت الدولة من خلاله نيتها في الإستثمار المباشر لتدخل رأس المال الأجنبي، ، حيث صدر قانون الشركات المختلفة، الذي تم بمقتضاه إستبدال المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي العمومية إلى المؤسسات الخاصة التي تتمتع بنوع من الإستقلالية في الجانب التسييري والمالي، ومن هنا كانت بداية جديدة نحو إيديولوجية جديدة في التنمية المحلية والوطنية، بالإعتماد أكثر على القطاع الخاص.

ثانيا:الوسائل المالية

تعريف التمويل المحلي:

يعتبر التمويل المحلي من الوسائل المالية الأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم إستقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.[1]

وللحصول على إيرادات ذاتية يتوجب على الجماعات المحلية أن تقوم بإعداد خطط تنموية محكمة ومتوازنة على المستوى المحلي،بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والإقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للإستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية.[2]

حيث يكون مصدر التمويل المحلي إما داخلي أو خارجي .

1-الموارد المالية الداخلية: فقد حددت المادة 170 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية الموارد الداخلية للبلدية والتي تستخدم في قسم التسيير والتجهيز المقيد في الميزانية البلدية، وحددت إيرادات البلدية فيما يلي:

-المحاصيل الجبائية المسموح بقبضها لصالح البلديات بموجب التنظيمات المعمول بها، وذلك في حدود نسبة 50 بالمئة.

- -محاصيل ومدا خيل أملاك البلدية.

-الإعانات مالية تمنحها الدولة والولاية وبعض مؤسسات العمومية.

-القروض والهبات والوصايا.

-رسم وحقوق وأجور الخدمات التي أنجزت.

-المداخيل المالية في إطار حق الإمتياز للفضاءات العمومية.

-المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،ص22.

[2] مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة ، **تمويل المحليات**، القاهرة: http://www.Parc egypt.com تاريخ التصفح:22-10-2018.

أما فيما يخص الإيرادات الخاصة بقسم التجهيز والإستثمار، فهي كالأتي:

-محاصيل الإمتيازات المتعلقة بالمصالح البلدية.

-فائض المصالح العمومية المسيرة على شكل مؤسسة ذات طابع صناعي أو تجاري.

-إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

-إقتطاع حاصل من إيرادات التسيير.

-الهبات والوصايا المقبولة وجميع المساعدات والإيرادات المؤقتة.

-ناتج التمليك والقروض.

إن نفقات البلدية تتنوع من نفقات ثابتة دائمة الحدوث ومحددة بصفة مستمرة، ونفقات عرضية توجدها البلدية في ظرف إستثنائي وحالة طارئة لم تكن في الحسبان، مثل الكوارث الطبيعية التي تواجه البلدية، وتتمثل الموارد المالية للميزانية البلدية أساسا من الإيرادات الضريبية التي تمثل نسبة90بالمئة من موارد الميزانية المحلية .إضافة إلى موارد مالية أخرى تتعلق بمداخيل بعض الممتلكات في حدود10 بالمئة وهو مدخول يتشكل بدوره من ثلاثة موارد مالية أساسية تتمثل في:

-الموارد الناتجة عن الإستغلال :أي هي ناتج بيع المنتجات التي تنتجها مؤسسات البلدية أو الولاية.

-الموارد الناتجة عن الأملاك العقارية :وهي التي تخص بيع لمحاصيل وأجور كراء العقارات والبنايات التي هي ملك للبلدية أو الولاية.

-موارد مالية أخرى :فهي تتكون من فوائد القروض التي منحتها البلدية أو الولاية لأطراف أخرى ، والأموال المتحصل عليها من الخدمات ذات الطابع الصناعي والتجاري.

تعتبر الضرائب والرسوم من الركائز الأساسية للميزانية المحلية بحيث لا يمكن للجماعات المحلية الإستغناء عنها لأن الإرادات الجبائية هي مورد مالي ووسيلة لتمويل المشاريع التنموية أي أنها تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية، ويمكن أن نميز بين نوعين من الضرائب :الضرائب المحصلة لفائدة البلديات، والضرائب المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية.

أولا :الضرائب المحصلة لفائدة البلديات

الضريبة العامة هي عبارة عن فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، أما الضرائب المحلية" فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية، التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة"[1]،

وتنقسم الضرائب المحصلة لفائدة البلدية إلى نوعين وهما :الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة.

أ .**الضرائب المباشرة** : وهي تظم الرسم العقاري على الممتلكات المبنية ورسم التطهير.

–الرسم العقاري : حدد هذا الرسم انطلاقا من المادتين 248 و249 من القانون المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وهو يخص في العقارات والملكيات المبنية والغير المبنية، المباني والأراضي عبر إقليم البلدية، فهو يدفع بصفة سنوية على مجمل الأملاك العقارية يشمل من نسبة للعقارات المبنية:

–المباني ذات الطابع التجاري والصناعي.

–البنايات المخصصة لإيواء الأشخاص أو لتخزين المنتجات.

–الأراضي الغير مزروعة والمستخدمة لإستعمال تجاري أو صناعي، مثل الأسواق .

أما فيما يخص الرسم على العقارات الغير مبنية؛ فهو يطبق وفق المادة 261 من قانون الضرائب على الأراضي المتواجدة في قطاعات عمرانية أو يراد تعميرها : مثل المحجرات والأراضي الفلاحية، وتحسب القاعدة الضريبية من ناتج حساب سعر المتر المربع أو الهكتار مقارنة بمساحة الأرض، وهذا وفقا للنسب التالية:

–5% بنسبة للملكيات العقارية الغير المبنية والمتواجدة في قطاعات غير عمرانية .

– 5% في حالة مساحة الأراضي العمرانية تكون أقل من **500** م.

–7%في حالة مساحة الأراضي العمرانية تكون ما بين **500** م و **1000**م.

–3%بالنسبة للأراضي الزراعية.

–رسم التطهير : ينقسم هذا الرسم إلى رفع القمامات والنفايات المنزلية، ورسم تصريف المياه في المجاري[2]، ويدفع سنويا على كل الملكيات العقارية المبنية لفائدة البلديات التي تتواجد بها مصلحة رفع القمامات المنزلية، ويحدد المبلغ المخصص لهذا الرسم على أساس عدد السكان لكل بلدية كما يلي:

–300 دج لكل مسكن موجود ببلدية عدد سكانها أقل من **50,000** نسمة.

[1] خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره،ص35 .

[2] نصيرة أوبختي و محمد بن عزة، **مساهمة الوقف في تمويل التنمية المحلية** .مجلة البحوث الاقتصادية والمال ،2014، ص249 .

-400دج لكل مسكن يتواجد ببلدية بها **500,000** نسمة أو أكثر .

-800دج لكل محل تجاري يتواجد ببلدية تحتوي على أقل من **50,000** نسمة .

-1000دج لكل محل تجاري أو حرفي يوجد ببلدية عدد سكانها يعادل أو يفوق **50,000** نسمة .

-من 1000إلى 4000 دج بالنسبة للمحلات الصناعية والتجارية والحرفية .

-**ب .الضرائب الغير المباشرة** :فهي تتضمن رسم واحد يدفع الى ميزانية البلدية وهو رسم الذبح الذي يفرض على كل كيلوغرام من اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة داخل المذابح البلدية بحث تقدر قيمته ب 5 دج للكيلوغرام الواحد من لحم الحيوانات الآتية : الماعز،الغنم،البقر ، الأحصنة والجمال بنفس القيمة ،وهو ويحصل كليا للبلديات[1]، وصف كضريبة غير مباشرة كونه يمس منتجات إستهلاكية.

ثانيا:الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية

الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية هي كل المبالغ المالية الضريبة المحولة إلى ميزانية الجماعات المحلية أي البلدية والولاية وأيضا إلى ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية، إذ أن هذه الضرائب تتكون من نوعين وهما الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.

- ✓ **الدفع الجزافي** : هو عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على مجموعة معينة من المستخدمين، وتخضع المبالغ المدفوعة لقاء المرتبات والأجور والتعويض والعلاوات، بما في ذلك قيمة الإمتيازات العينية للدفع الجزافي الذي يقع على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، والهيئات المقيمة بالجزائر،والتي تدفع مرتبات وأجور وتعويضات وعلاوات، ويحصل هذا الرسم بتطبيق معدلات على مجموع المدفوعات السنوية الخاصة للضريبة:المرتبات والأجور والتعويضات والرواتب بما فيها قيمة الإمتيازات العينية والمعاشات والريوع العمرية.

وتحصل هذه الضريبة لفائدة كل من البلدية والولاية، والصندوق المشترك للجماعات المحلية[2] إلا أنه يعفى من الدفع الجزافي الشباب والمؤسسات الذين يمارسون مشاريع إستثمارية في إطار ترقية الإستثمار عن طريق شهادة إدارية تسلمها لهم وكالة ترقية ودعم الإستثمار، وكذا منح التأمين على البطالة ويتم حساب هذا الرسم بنسبة 06)

[1] نصيرة أوبختي، بن عزة، المرجع السابق،ص25 .

[2] CHERIF RAHMANI,**Les finances des communes Algériennes :incerits et bonne gouvernance** ,Ed ,GASBAH .Alger, 2002, p64.

(%تخصم من الأجور، و (% 01)من ريوع المعاشات، أما عملية توزيع حاصل الدفع الجزافي يتم وفقا للكيفية المحددة في القرار الوزاري المشترك رقم 51-94 المؤرخ 1/21/ 1994على النحو التالي:

- 30%توجه إلى البلدية التي تم فيها التحصيل.

70%تحول إلا الصندوق المشترك للجماعات المحلية وهذه الحصة بدورها توزع كالتالي:

20%تبقى لفائدة حساب الصندوق المشترك للجماعات المحلية و 20%تحول إلى ميزانية الولايات و 30% تحول إلى ميزانية البلديات.

✓ **الرسم على النشاط المهني:**

وضع هذا الرسم إستنادا إلى المادة 219 من القانون المتعلق بالضرائب على الأشخاص الذين يعتمدون في أنشطتهم على العمل الذهني الفردي؛ كالأطباء والمحامين والمهندسين بالإضافة إلى أنه يمس جميع النشاطات الغير مأجورة التي يمارسها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الجزائر، بحيث تقدر نسبة هذا الرسم ب% 2.5 ؛ موزعة كما يلي:

- 0.75%يوجه إلى ميزانية الولاية.

-1.66%يوجه إلى ميزانية البلدية.

-0.14% يوجه إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ثالثا:الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية

تنقسم الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية إلى نوعين من الضرائب هما :الضريبة على الأملاك، والضريبة على القيمة المضافة.

ا –الضريبة على الأملاك:

وجدت هذه الضريبة إسنادا إلى المادة 281 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة وذلك في قانون المالية لسنة 1993 وتمس هذه الضريبة الأملاك العقارية للأشخاص الطبيعيين الذين مقرهم الجبائي داخل الجزائر، حيث يفرض عليهم التصريح بممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية، وإنطلاقا من نسب الضريبة على الأملاك المحصل عليها تتم عملية توزيعها على ثلاثة مستويات كالآتي:

-60%من حاصل الضريبة تذهب إلى ميزانية الدولة.

-20% من هذه الضريبة تذهب لصالح ميزانية بلدية.

-20% من هذه الضريبة تدفع في الحساب الجاري 50-302 بعنوان الصندوق الوطني للسكن.

ب-الرسم على القيمة المضافة:

بدأ تطبيق هذا الرسم في بداية سنة 1992 فهو يطبق على العمليات المتعلقة بالعقار أي أنه تخضع جميع عمليات البيع والأشغال العقارية وتأدية الخدمات للرسم على القيمة المضافة حيث تشمل هذه العمليات ما يلي:

الجدول رقم(06):أهم المصادر المالية الداخلية للجماعات المحلية .

الموارد الجبائية	حصة البلدية	حصة الولاية	حصة الدولة	حصص مختلفة
الرسم العقاري	100	/	/	/
رسم التطهير	100	/	/	/
الضريبة على الأملاك	20	/	60	20 للصندوق الوطني للسكن
الدفع الجزافي	30	/	/	70للصندوق المشترك للجماعات المحلية
الرسم على النشاط المهني	65	/	/	5.5 لصندوق مشترك للجماعات المحلية
الرسم على السيارات	/	/	20	80 للصندوق المشترك للجماعات المحلية
الرسم على الذبائح	70	/	/	30 لصندوق الصحة الحيوانية
الرسم على القيمة المضافة	6	/	85	9 للصندوق المشترك للجماعات المحلية

المصدر :نصيرة أوبختي ومحمد بن عزة ، **مساهمة الوقف في تمويل التنمية المحلية** .مجلة البحوث الإقتصادية والمالية،2014،ص249.

2-الموارد المالية الخارجية:

تتكون الموارد المالية الخارجية من القروض والإعانات والمساعدات المالية، بالإضافة إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية والهبات والوصايا .

-القروض:

القروض هي عبارة عن مبالغ مالية تسددها البلدية بسعر فائدة من أجل تغطية العجز في ميزانيتها أو تمويل مشاريع إنتاجية تعود عليها بمداخيل أي أنه تستعمل القروض في تمويل المشروعات الإستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات، وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن

تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة، ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه[1] وسمح قانون 11- 10 للبلدية اللجوء إلى الإقتراض بغرض تغطية العجز المالي، وهذا وفقا لعقود تبرمها مع الأشخاص المعنوية دون واسطة.[2]

-الإعانات الحكومية:

تقدم الدولة إعانات وذلك وفقا للمادة 172 من قانون البلدية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية بدون أن تحصل الدولة على مقابل، أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات، وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، ومن أهم أهداف هذه الإعلانات هي تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة وإزالة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية[3]

و تقوم الدولة بتقديم الإعانات والمساعدات الحكومية للأسباب الآتية:

-حالة الكوارث الطبيعية أو النكبات.

-عدم كفاية مداخليها مقارنة بمهامها وصلاحياتها.

-نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية.

-عجز البلدية عن تمويل مشاريعها التنموية المحلية.

-الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

أنشأ الصندوق المشترك للجماعات المحلية في سنة 1973 وذلك بمقتضى المرسوم 73-134 وذلك نظرا للعجز الذي عرفته الجماعات المحلية وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية المحلية وذلك عن طريق[4]:

- تقديم تخصيصات مالية لقسم التجهيز والإستثمار بميزانية الجماعات المحلية .

- تقديم مساعدات مالية إستثنائية وذلك من أجل تحقيق التوازن في ميزانية الجماعات المحلية.

-تخصيصات مالية لفائدة الحرس البلدي.[5]

---

[1] خنفري خيضر ، مرجع سبق ذكره،ص11 .

[2] ثروت بدوي، مرجع سبق ذكره،ص5 .

[3] حياة بن اسماعين و وسيلة السبتي، مداخلة بعنوان :**التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من إقتصاديات الدول النامية** .
الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و 22 نوفمبر 2009، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة،ص5.

[4] بعلي محمد الصغير،مرجع سبق ذكره،ص55.

[5] محمد حشمون، مرجع سبق ذكره،ص63 .

-الهبات والوصايا والتبرعات:

ا -الهبات والوصايا:

الهبات والوصايا هي المساعدات التي تهبها العائلات والأفراد من دون شروط ولا فائدة وهي تنقسم إلى قسمين:

-الهبات والوصايا التي لا ينشئ عنها أعباء ،أو لها شروط أو تستوجب تخصيص عقارات ،ولا تستدعي أخذ رأي العائلات الواهبة.

-الهبات والوصايا التي ينشأ عنها أعباء، أو يشترط لها شروط أو تقتضي تخصيص عقارات وتستدعي أخذ رأي العائلات الواهبة أو الموصين.

ب-التبرعات:

إن التبرعات هي عبارة عن مورد من موارد الجماعات المحلية، هي نتاج ما يتبرع به المواطنين،إما بشكل مباشر إلى الجماعات المحلية أو بشكل غير مباشر عن طريق المساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها البلدية ، وتنقسم هذه التبرعات الى قسمين هما :

-تبرعات أجنبية والتي لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية، سواء كانت تبرعات هيئات أو أشخاص أجانب.

-تبرعات مقيدة بشرط وهي التي لا يمكن قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية.

ثالثا :الوسائل البشرية

يلعب المورد البشري دورا أساسيا وفعال في جل المجالات سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية فهو يساعد في حتقيق الأهداف المسطرة عن طريق المخططات التنموية المحلية أو حتى الإقتصادية الشاملة.

فالمؤسسات بدورها لا يمكن قيامها إلا عن طريق المورد البشري والكفاءات خاصة فالموارد الموجودة داخل المؤسسة لا يمكن أن تكون فعالة إلا بوجود المورد البشري بإعتباره الركيزة الأساسية في إعداد وتنفيذ السياسات التنموية للمؤسسة [1]، ومن بين الوسائل البشرية نجد المخطط السنوي لتسير الموارد البشرية، والذي ينتهج في إطار تسير المسار المهني للموظفين والأعوان والعموميين في الدولة؛ المنصوص عليهم في المادة **06** من المرسوم التنفيذي رقم126/95بحيث يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية أن تعد مخططا سنويا لتسير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية المتوفرة ووفقا للأحكام القانونية الأساسية والتنظيمات المعمول بها، والهدف من التسيير المنصوص

[1] أيمن ساعاتي، **إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق**،دار الفكر العربي ،القاهرة ،مصر، 1998 ،ص12.

عليه هو ضبط العمليات التي يجب القيام بها خلال السنة المالية والبرامج خاصة المتعلقة منها بالتوظيف والترقية والتكوين، وتحسين المستوى وتحديد المعارف والإحالة على التقاعد.

حيث تحتاج التنمية إلى الإستثمارات في قطاع الخدمات الرئيسية، وذلك عن طريق مواردها الأساسية حيث يعد العنصر البشري أهم وسيلة لإدارة الشؤون المحلية، إلا أن تهميشه يؤثر بشكل كبير على دفع برامج التنمية[1].

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر

تعاني التنمية المحلية في الجزائر من عدة مشاكل وصعوبات مما أثر سلبا عليها وحالت دون تحقيقها وذلك سواءا في الماضي أو في الحاضر، فارتأينا في هذا المبحث الحديث عن أهم الصعوبات الإدارية، السياسية ، الأمنية والاقتصادية من أجل الوقوف على المشاكل الظاهرة منها والباطنية والهدف من هذه الدراسة الحد من هذه الصعوبات وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لها.

1- الصعوبات الإدارية:[2]

إن من أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه التنمية المحلية والتي تحول دون تحقيق ها في الجزائر هي الصعوبات الإدارية التي تؤثر تأثيرا مباشرا عليها وتكمن هذه الصعوبات فيما يلي:

- إنتشار الغموض في أساليب العمل.

- الغياب الشبه الكلي للشفافية في الرقابة والمسائلة.

- إنتشار ظاهرة التخلف الإداري مما أدى على ضعف المشاركة في عملية إتخاذ القرار وإنتشار الفساد مما أضعف دور المجالس المحلية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المحلي.

- إنتشار الرشوة والمحسوبية.

- إختلاس المال العام وأهدراه.

- إنتشار ظاهرة البيروقراطية .

[1] ولد صديق ميلود، مرجع سبق ذكره،ص15 .

[2] طاشمة بومدين، **الحكم الراشد و مشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر، 2007، ص 45.

– فشل سياسات الإصلاح الإداري الذي مس العنصر البشري وأساليب العمل في الإدارة أي أنه يوجد نقص في الكفاءات البشرية وهنا يمكننا القول أن التوظيف لا يكون على أساس الكفاءة بل بالمعرفة والعروش مما أثر سلبا على إستغلال الكفاءات.

– فشل هذه الإصلاحات كان راجع إلى عدم التعبئة والدعاية لها وعدم الإيمان بها فأصبحت حاضرا يحول دون تحقيق التنمية المحلية إضافة إلى الخصوصية الإجتماعية للعمال التي يعود أصلها إلى الريف والتي نزحت إلى المدن بعد الإستقلال والتي أدت إلى تغيير وجهة كل من الريف والمدينة على حد سواء في حل الأزمات الإقتصادية، والأمنية التي أثرت على تطبيق هذه الإصلاحات الإدارية وأصبحت عائقا في وجه التنمية المحلية.

– الإعتماد على الأساليب التقليدية في التسيير والتي بنيت على وضع الحلول المؤقتة والآنية والتخلي الكلي على التنبؤ والتخطيط الإستراتيجي اللذان كان من شأنها علاج المشاكل القائمة والحد منها فهذه الأساليب أثرت سلبا على التنمية المحلية لأنها مرتبطة بالإدارة المحلية إرتباطا وثيقا.

– تفشي ظاهرة الولاء والمحسوبية، بحيث إستبدلت الإجراءات التنظيمية والقواعد التي تحكم الإدارة الحديثة بنوع من العلاقات القائمة على الولاء والعصبية، وتأثير الأعيان وشيوخ الزوايا عليها. ومدى تأثيرها على التنمية المحلية. فهذا الولاء أثر سلبا على الرشاد في التسيير وإضعاف الإنتاج المحلي، إضافة إلى إهمال مصالح المواطنين محليا والمصلحة العامة.

– إنخفاض مستوى أداء العمال مما أدى إلى الضعف في مستوى أداء الخدمة ورداءة التواصل مع المواطنين المعنيين بالتنمية المحلية مما أدى إلى هدر الموارد المستخدمة.

– عدم وضوح السياسات العامة للإدارة العامة عموما والإدارة المحلية خصوصا.

– هجرة الأدمغة خاصة المهارات الفنية والتقنية في القطاعات الإنتاجية.[1]

– التوزيع الغير المنظم للكفاءات في المجتمع المحلي طبقا لإحتياجات التنمية المحلية.

– عدم التخطيط الجديد للمشاريع التنموية المحلية تبعا لحاجيات أفراد المجتمع المحلي.

[1] محمد شفيق، **دراسات في التنمية الإجتماعية و السياسية، المكتب الجامعي الحديث**، مصر، 2009، ط1، صفحة 75.

-الإرتباط بالإدارة القديمة للمستعمر.

- ضعف الأداء الوظيفي ناتج إلى حد كبير عن ضعف وسائل التدريب وعدم وجود الحوافز التي تدفع الموظفين إلى الإبداع والإبتكار، مما حال دون تحقيق التنمية المحلية.

- ضعف عملية التشريع، وعدم الإعتماد على المعايير العلمية الدولية إلى جانب بطئ سيرورة التغيير والتحديث، والسبب يكمن في الإدارة المركزية والتي تنتمي إليها المجالس (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) بتشكيلاتها الضعيفة.

- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي المخطط للتنمية المحلية والأجهزة المحلية، أي أنه لا يوجد توزيع جيد للإختصاصات الإدارية والفنية منها على القطاعات.

- إنتشار سياسة التهرب من المسؤولية وثقافة الاتكال على الغير من طرف موظفي الإدارة المحلية كانت أو المركزية، وذلك لعدم وجود حوافز قوية تشجعهم عن البحث عن التجديد والتغيير، ومحاولة تكييف الأساليب الأنجع والأحسن والتي أثبتت مدى فعاليتها في التسيير مع خصوصية الإدارة المحلية في الجزائر.

- يمكننا القول أن عدم المشاركة الفعلية لجهاز الإدارة المحلية في ميدان التنمية المحلية له أثر سلبي عليها بحيث يسمى ذلك بأزمة الإختراق الإداري وهو من أهم أسباب فشل السياسات التنموية في الجزائر ، أي انه يوجد ضعف في السلطة للوصول إلى مختلف القطاعات والمستويات في المجتمع بالرغم من وجود القوانين والتشريعات التي تنظم هذه العمليات التنموية مثل تحصيل الضرائب بالإضافة إلى عدم إدخال المجتمع المدني في هذه المشاريع التنموية ، وكنتيجة لهذه المظاهر بات من الضروري إصلاح الإدارة وخاصة الإدارة المحلية ولا يكون ذلك إلا عن طريق: مراجعة دقيقة لقانوني البلدية والولاية اللذان يجب أن يقوما على تحميل الجماعات المحلية المزيد من المسؤوليات في الإستجابة لتطلعات المواطن المحلي في بث التنمية المحلية في جميع جوانبها إجتماعية كانت أو إقتصادية، وكذا تحديث الوسائل والمناهج في العمل وتبني الإدارة الإلكترونية التي أتاحت إمكانية الحد من التثاقل البيروقراطي والتخفيف من الملفات الإدارية، وتحسين الخدمات التي تساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطن المحلي وبالتالي تحقيق تنمية محلية.

2-الصعوبات السياسية:

تكمن الصعوبات السياسية في النظام السياسي والأزمات السياسية وذلك راجع الى النظام المنتهج من طرف الدول والجزائر انتهجت نظامين مختلفين هما نظام الأحادية ونظام التعددية.

ا -طبيعة النظام السياسي:

النظام السياسي هو "عبارة عن نظام إجتماعي، يقوم بعدة أدوار ووظائف متعددة إستنادا إلى السلطة المخولة له، منها إدارة موارد المجتمع وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة".

و يعرف أيضا أن نعرفه على أنه "مجموعة مترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها".[1]

و يمكن تعريفه أيضا على "أنه عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية".[2]

فقد ربط "فرونتز فانون" بين إتجاهين حول تأثير النظام السياسي على دواليب التنمية وهما: "كيفية تأثير تسلطية الدول المستقلة حديثا ممثلة في حكامها، وغياب العوامل الإقتصادية والإجتماعية المحفزة"، ورغم أن جل الأنظمة السياسية ومن بينها النظام الجزائري تعمل على تحقيق الإندماج بين أفراد المجموعة الإجتماعية في إطار فضاء معين، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، وبالرغم من أنه مطلب عام وقومي إلا أنه مقترن بالعنف في نفس الوقت بالنسبة للدولة المتميزة بالقومية، ولهذا فإن الأنظمة السياسية لا تختلف عن بعضها بوجود العنف من عدمه وإنما تختلف إنطلاقا من الكيفية التي تهيكل به هذا العنف وتديره.[3]

[1] السعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى ،الجزائر،ط1، 1993، ص 38 – 48.

[2] بوكرا إدريس، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الإستقلال من خلال الوثائق و النصوص الرسمية**، الجزء الثاني، د م ج، الجزائر، 2005،ص165.

[3] محمد الميلي، **فران فانون و الثورة الجزائرية**. دار الكتاب العربي للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ط1، 2010،ص123.

إن تـأثير طبيعـة النظـام السياسـية والرغبـة في تحقيـق إحتياجـات الشـعب وتنميتـه لـيس نـابع مـن فـراغ، وإنمـا دليـل علـى أن النظـام السياسـي في الجزائـر الناشـئ عـن حـرب التحريـر أراد تحقيـق نمـوذج للإنـدماج المتميـز بعلاقـات مختلفـة عـن الـتي كانـت سـائدة في النظـام الإسـتعماري، رغـم ذلـك إلا أن صـور العلاقـة الإندماجيـة والتهميشـية بقيـت نفسـها ولم تختـف مـع الإسـتقلال، فنجـد أن سياسـة الدولـة المسـتقلة أدت إلى تعـويض نقـص في الهياكـل السياسـية والأيديولوجيـة، وبالتـالي بـات كـل مـن الإسـتقلال ومعـه النظـام السياسـي غـير كفيلـين بتحويـل المشـروع الـوطني للتنميـة المحليـة إلى مشـروع جديـد يحقـق رغبـات المجتمـع المحلـي، فـإن كانـت التجربـة الأوروبيـة في القـرن 19م – سياسـيا – تحـت غطـاء إجتمـاعي برجـوازي، فإنـه عكـس ذلـك في الجزائـر كـون أن النظـام ألـبس لباسـا إجتماعيـا شـعبيا مغالطـا، صـحيح أن عمليـة البنـاء الـوطني بعـد الإسـتقلال كانـت تنـوي الإبتعـاد عـن الديمقراطيـة البرجوازيـة، غـير أن ذلـك لم يضـمن الحمايـة للشـرعية الثوريـة مـن خطـر هيمنـة البيروقراطيـة الـتي أدت إلى إحتكـار السـلطة مـن طـرف جماعـة متسـلطة، حجبـت الرؤيـة وأدت بسياسـتها إلى نقـص في التنميـة الحقيقيـة، حيـث كانـت السـيطرة مـن طـرف مجموعـة إجتماعيـة ذات أصـل عسـكري ثم التحقـت بهـا تـدريجيا أخـرى ذات أصـل بيروقراطـي وتكنـوقراطي، منهـا مـن عـارض مشـروع الإصـلاح السياسـي والإقتصـادي خوفـا مـن فقـدانها لمصـالحها السياسـية والإجتماعيـة والإقتصـادية المكتسـبة المحفوظـة منـذ عهـد النظـام الإشـتراكي الـذي لم يحقـق التنميـة المحليـة المرجـوة.و مـا زاد الطـين بلـة أن ذات النظـام عقـد الأمـور أكثـر عنـدما أيـد فكـرة ضـرورة الخـروج مـن دولـة القـانون بأسـباب يعتقـد أنهـا قهريـة، وأن متطلبـات بقـاء الدولـة يتطلـب تـدخل الجـيش، مثـل مـا حـدث بعـد أحـداث أكتـوبر 1988م، وتطبيـق الحالـة الإسـتثنائية وحالـة الطـوارئ منـذ 1992م إلى غايـة 2011م،[1] وكثـيرا مـا تعـارض ذات النظـام في مراحلـه مـا بـين واقعـه وبـين خصوصـياته وبـين الأهـداف المسـطرة، وأحسـن مثـال هـو سياسـة التصـنيع القائمـة علـى الصـناعة المصـنعة الـتي تسـتقطب تكنولوجيـا عاليـة كانـت بعيـدة عـن المجتمع الجزائري الفلاحي الذي يعاني من نسبة عالية من الأمية.

[1] المرسوم الرئاسي رقم 92-44 (إعلان حالة الطوارئ) المؤرخ في 9 فبراير 1922م، العدد10و الصادر بتاريخ 11 أوت 1992م.

ب–الأزمات السياسية: لقد أثرت الأزمات السياسية في الجزائر على تحقيق التنمية المحلية وذلك منذ لأكثر من عقد من الزمن، والتي نختصرها في ما يلي:

– أزمة المشروعية

إن الحديث عن أزمة المشروعية يقودنا إلى الصراعات التي عرفتها الجزائر منذ بروز الحركة الوطنية في العهد الإستعماري وتنامت مع بزوغ فجر الإستقلال، وظهرت جليا في أزمة صائفة 1962م خاصة بين المدنيين والعسكريين، مما ولد تكهرب وتشاحن في العلاقات وطفت إلى السطح بوادر وطبول الحرب الأهلية لولا خروج الشعب الذي فجر الثورة وصمم على عدم قتل نتائجها، وهذه الأزمة في المشروعية أدت إلى الفشل الكبير للتنمية المحلية وأخرت ركبها مقارنة مع باقي الدول العربية، كون أنه من الصعب على أي حاكم أو نظام أو حكومة أن أزمة المشروعية أن لا تولد الاحتقان،[1] الأمر الذي لا يضمن لها حكم أطول وإستقرار، والدافع إلى ذلك الخوف والإجتياح الخارجي والإنقلابات العسكرية والثورات الشعبية، وأزمة المشروعية نتج عنها سوء العلاقات بين الحكام والمحكومين ومما أدى إلى وضع المخططات الإنمائية بمختلف أنواعها والتنمية المحلية بدرجة خاصة، وهذا يعكس ما قاله المفكر "ماكس ويبر": "إن أحسن العلاقات بين الحكام والمحكومين وأكثرها إنسجاما هي تلك المبنية على قبول المحكومين صحة وسمو سلطة الحكام".

و مصطلح المشروعية عرفه الكثير من المفكرين، فمنهم من سماها الجماعة السياسية وآخرون أطلقوا عليها بالخرافة السياسية، ومن قال: "هي الدعم والتأثير على النظام"، إلا أن "تيدقيير"فقال : "يمكن إعتبار الأنظمة ذات مشروعية إنطلاقا من مدى إعتبار مواطنيها لأنفسهم أنهم على أحقية، وفقا للقانون وعلى إستحقاق للدعم، فهي درجة ومدى وعي النخبة والعامة على أن للقادة سلوكيات غير رشيدة كالإغتيالات والإنقلابات العسكرية وسياسة القمع الجماعي، الأمر الذي خلق وولد نوع من الشك وعدم الإرتياح وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين".

[1]**Mohamed tahar ben saada**, **le régime politique Algérien de la légitimé historique à la légitimé constitionnelle Algérie**, **ENA**,**1992**.**P108**.

فالجزائر كغيرها من الدول العربية التي أثرت عليها أزمات المشروعية في تحقيق رغبات وإحتياجات المجتمع المحلي، وعرفت فيها التنمية المحلية ركودا كبيرا خاصة وأنه لا توجد ثقافة التداول على السلطة بحكم أن الحكام لا يتغيرون إلا بالإنقلاب العسكري أو الموت العادي أو الإستقالة بالإقالة.

-أزمة المشاركة: إن أزمة المشروعية المنبثقة من النظام السياسي هي أزمة المشاركة في البناء السياسي، كون أن مشاركة جميع أقطاب وأطياف المجتمع في العملية السياسية تعد من البنى الأساسية لمشروعية الأنظمة مما يغذي المشاركة الشعبية، سواء كانت من حيث العدد أو من حيث مدى إتساع مجالات المساهمة وديمومتها ووجود الإطار المؤسساتي الذي ينظم هذه المشاركة، وتتجلى صور المشاركة من خلال الجهود المبذولة في التأثير على القرارات الحكومية، وصنع السياسات العامة وسلوك المواطنين المنظم كالترشح والإنتخاب وتنظيم المظاهرات وتقديم الإحتجاجات وإستعمال القنوات المسموعة والمكتوبة في إسماع الرأي، والعمل النيابي والجمعوي سواء المحلي أو الوطني.[1]

و يظهر تأثير أزمة المشاركة على التنمية المحلية في عدم إستقطاب الأحزاب السياسية المشكلة للحكومة للإطارات الشابة والنزيهة، بل وضع حاجز أمام أصحاب المبادرات القيمة المبدعة وتفرض قوالب جاهزة وهذا ما نتج عنه تنحي النخبة التي أقصيت بشكل أو آخر من المساهمة في عملية تحقيق تنمية محلية، وإتبعت الأحزاب السياسية الموهومة بالقوة على نهج التأييد والحشد والمساندة لجل القرارات دون الإسهام في صنعها، نتيجة ضعف الحزب من الكفاءات ، كما أن أزمة المشاركة تكمن كذلك في إقصاء وتهميش فئة الشباب الذين لهم القدرة على الإبداع والإبتكار وإحداث التغيير ، وعدم استقطابهم كمناضلين أو كموظفين في المناصب الهامة في الدولة ، فالأحزاب المشكلة للحكومة والمسؤولة عن التنمية المحلية ما زالت ترفع شعارات التشبيب ولا زالت تتبنى في خطاباتها لغة الباعثة وإسكات الرأي العام وهي لا ترفض مبدأ التداول على السلطة ،[2] بالإضافة إلى الصراع الخفي الذي وجد منذ إستقلال الجزائر والذي كان له الدور الأبرز في بزوغ أزمة المشاركة السياسية والبناء التنموي وطنيا ومنه محليا، ألا وهو الصراع الدائم بين جيلين، جيل الثورة والذي يرى نفسه الوريث الشرعي لها،

[1] محمد شفيق، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] بن أشنهو عبد اللطيف، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، ألفا للنشر و التوزيع، الجزائر، فيفري 2004، ص 12.

وجيل الإستقلال الذي تراه الفئة الأولى على أنه لم يحن الوقت لتسليم المشعل له، رغم مرور أكثر من عقدين من الزمن عن إستقلال الجزائر.

-أزمة الهوية:إن المجتمع الجزائري هو عبارة عن خليط من الثقافات والإنتماءات، وعليه فإن أزمة الهوية هي أخطر الأزمات التي أثرت ولا زالت تؤثر على النظام السياسي وعلى أمن وإستقرار الوطن، وبالتالي على العمل التنموي والتنمية لمحلية خاصة، وهي أزمة تتطلب الحيطة والحذر لأن أي محاولة أو خطأ قد يؤدي إلى إنزلاقات أمنية خطيرة ينتج عنها حرب أهلية .

ففي الجزائر أي أزمة للهوية تنشر البلبلة والمشاكل وتشجع على التدخل الأجنبي تحت غطاء حماية حرية الأقليات ، ولذلك نقول أن الدولة إذا لم تستطع إحتواء هذه الإختلافات الثقافية في المجتمع الواحد، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى أزمة كبيرة قد تنجم عنها عواقب وخيمة.[1]

و يوجد في الجزائر عدة إتجاهات منها:

- إتجاه المعربين: وهم الفئة الداعية إلى الهوية الإسلامية العربية.

- إتجاه المفرنسين: وهم الفئة الداعية إلى الفرنكوفونية، يعتبرون إمتدادا حضاريا وفكريا للثقافة الفرنسية ومساندين للحركة البربرية، ويتواجد المفرنسين في الجزائر على رأس جل المناصب العليا في هيكلة إدارة الدولة، وهم مثل أقطاب الحركة البربرية يرفضون التعريب.

- البربر: هم الذين طالبو بشدة بنظام الأحادية الحزبية وبهويتهم الأمازيغية وضرورة الإعتراف بها بشكل رسمي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال المظاهرات والإضرابات العارمة في جامعتي الجزائر وتيزي وزو خلال سنتي 1980 م و1981م.

مما أوجد جدل كبير في الجزائر وصل إلى حد الإنسداد، حول مفهوم الهوية التي يجب أن تكون لدى المجتمع الجزائري، والواقع أن هذا الطرح يعود إلى بداية الإستعمار، الذي عمل بشكل كبير على تفكيك الروابط الإجتماعية الحضارية بين الجزائريين، ببعث أفكار الإنشقاق ذات النزعة العرقية، بين العرب والبربر، وعلى فرض أن هذا التقسيم العرقي موجود في الجزائر.

[1] لونيس زهير، مداخلة بعنوان **التنمية المحلية في ظل أزمة الهوية**، الملتقى الدولي حول المعوقات الثقافية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،الجزائر، أفريل 2015،ص26.

كما لا يمكن ربط أزمة الهوية في الجزائر فقط بالفكرة العرقية البربرية وتأثيرها على سير التنمية المحلية، بل أيضا مع مسألة الإندماج الإجتماعي للفرد في المجتمع، إذ أنه يشعر بثقل وقهر الأبوية التقليدية المتسلطة، مما يجعله يبحث عن وسيلة للتحرر بطرح أشكال تعبير مستقلة ومبتكرة من مجتمع غربي غير مجتمعه ولذا نجد الشباب يتشبث بأوهام الغرب عوض أن يبحث عن وسائل لتحقيق التنمية المحلية، وخير مثال على ذلك ظاهرة الهجرة الغير الشرعية وقوارب الموت التي إنتشرت في والوقت الراهن ، بالرغم من أن الدولة الجزائرية قامت بوضع سياسات وبرامج من أجل خلق وتشجيع الإستثمار خاصة لفئة الشباب من خلال برامج دعم الشباب والإدماج المهني لهم عن طريق الوكالتين الوطنيتين لدعم تشغيل الشباب، وتسيير القرض المصغر إلا أنها باءت بالفشل وذلك لعدم وجود دراسة سيسيولوجية لطبيعة الفئة الشبابية في الجزائر.[1]

3-الصعوبات الأمنية:

إن تأثير الأزمة الأمنية على تحقيق تنمية محلية ليس وليد اليوم، بل هو فكرة ولدت مع تنامي فكرة الحركة الوطنية، ولذلك لابد في البحث والغوص في خصوصيات الأزمة الأمنية في الجزائر التي أدت الى عدم تحقيق التنمية المحلية لسنوات عديدة، وتنامت في الأعوام الأخيرة وخاصة مع بداية التسعينات ومع إلغاء المسار الإنتخابي (الإنتخابات التشريعية والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ) وطفت للوجود ظاهرة سميت بمصطلح "الإرهاب"، ولكن قبل التطرق لأسباب الأزمة الأمنية لابد من فهم طبيعة النظام والذي سبق الإشارة إليه وطريقة تعامله مع مختلف الأزمات التي رافقته في تلك الفترة ، لأنه نتج عن طريق نوعان من العنف: الأول هو عنف ثوري إيجابي شرعي أستعمل كأداة لتحرير الوطن من الإستعمار الذي دامت فترة لأكثر من 130 سنة، ولذي كان هدفه طمس الهوية والشخصية الجزائرية ، أما النوع الثاني فكان سلبيا على طول الخط بين قادة الثورة قبل الإستقلال وبعده (العسكريين والمدنيين)، أو ما يعرف تاريخيا بأزمة صائفة 1962م، وتطورت إلى حد المواجهات المسلحة بين قادة أركان جيش التحرير والحكومة المؤقتة بقيادة "بن يوسف بن خدة"، وإنتهت بوصول الرئيس الراحل "أحمد بن بلة" إلى السلطة بدعم من قيادة أركان جيش التحرير بعدما خرج الشعب إلى الشارع رافعا شعارا يدعوا فيه للكف من الصراعات، ثم تغذى هذا العنف ملازما للنظام السياسي

[1] غريسي يمينة و جابر نصر الدين، **مداخلة في مخبر الدراسات النفسية و الإجتماعية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، ب س،ص123.

الجزائري في إدارته لأزماته إبتدءا من أحداث القبائل لسنة 1963م عندما إختار الراحل "آيت أحمد الحسين" من خلال حزبه المعارض جبهة القوى الإشتراكية العمل المسلح كتعبير عن معارضته للنظام، ثم الإنقلاب العسكري الشهير ضد الشرعية الثورية والذي سمي بالتصحيح الثوري تحت قيادة الرئيس الراحل العقيد "هواري بومدين" في 19 جوان 1965م، ووصوله إلى الحكم عن طريق القوة العسكرية رغم تأكيده على أن حركته عملية تساهم في تحرير المؤسسات وإعادة سيرها العادي بعد أن كانت كلها متمركزة في يد شخص واحد، وأن هدفها لم يكن الإطاحة بنظام سياسي أو تغير لنظام إجتماعي وإقتصادي،[1] وإنما إبعاد شخص تسبب في عرقلة السير الحسن للتنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، ثم بعد ذلك جاءت محاولة الإنقلاب الفاشلة التي قام بها قائد أركان الجيش العقيد "الطاهر الزبيري"[2].

إن الأزمات التي وقعت فيها الجزائر كلها متسلسلة ولها إرتباط تاريخي مع بعضها، وتوالت إلى غاية العشرية السوداء في تاريخ الجزائر المعاصر، وأكبر أزمة عرفتها البلاد: أزمة الإرهاب، هذا الصراع الذي كلف الجزائر ثمنا باهظا، حيث كلف مئتي ألف(200ألف) قتيل وحوالي عشرون ألف (20ألف) مفقود لم يعرف مصيرهم إلى حد الآن بالرغم من النداءات الوطنية والدولية لمنظمات حقوق الإنسان عن مصيرهم، زيادة إلى الخسائر المادية المقدرة بحوالي 20 مليار دولار وهذا ما أثر سلبا على التنمية المحلية بشكل كلي، وأضحى الشغل الشاغل للدولة والحكومة القضاء على شبكات الإرهاب دون التنمية، مما أثقل كاهل الميزانية المالية عوض أن تكون موجهة للتنمية المحلية، أصبحت تحول كل الميزانيات لتكلفة قوات الأمن التي تضاعف عددها من 15 ألف جندي سنة 1993م إلى 60 ألف سنة 1998م، زيادة عن 100 ألف من قوات الحرس البلدي، وهذه الأخيرة هي أكبر عائق للتنمية المحلية، وهو ذات الصندوق الذي يمول التنمية المحلية في الجزائر، ومن هنا يمكننا أن نحدد كيفية تأثيرها المباشر على التنمية المحلية. وإن أصل الأزمات والصراع الدموي في الجزائر الذي أثر في عملية التنمية المحلية، هو صراع متجدد بين التيارين المشكلين للحركية السياسية الوطنية:[3]

*التيار الأول الموروث عن جبهة التحرير الوطني ونسميه بالوطنية السياسية.

[1] بن أشنهو عبد اللطيف مرجع سبق ذكره، ص15.
[2] محمد شفيق ، مرجع سبق ذكره، ص 201.
[3] لونيس زهيرة ،مرجع سبق ذكره، ص 221.

*التيار الثاني فهو التيار الإسلامي المتمثل في الأزمة الأخيرة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي نسميها بالوطنية الدينية الثقافية، حيث أنه يعتبر أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ما هي إلا تطور للتيار الديني للحركة الوطنية الدينية ما قبل الإستقلال المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين، التي رفضت في بداية تشكيلها أن تكون حزبا سياسيا وأخذت على عاتقها أهداف تربوية وإجتماعية.فالسبب الرئيسي للأزمة الأمنية وتأثيرها على عمليات التنمية المحلية هو سياسة الإنغماس التي تبنتها الأحزاب الإسلامية وسط السلطة وقربها من النظام وتوليها حقائب وزارية، وهذا التغلغل ألزمها العمل وفق أسلوب النظام الحاكم حيث إستهدفت الطبقة الشعبية الفقيرة والكادحة الريفية والحضارية، وتبنيها كذلك نفس إيديولوجية النظام.[1] و هذه الإيديولوجية تعظم الشعب، ومن هذا المنطلق بدأت الأزمة الأمنية تأخذ مسارها الجديد كونها تلعب على أوتار النظام وتعمل على التشكيك في قدراته على تحقيق التنمية المحلية لهذه الطبقات من المجتمع، وبالتالي العمل على القضاء على مصداقية النظام والطبقة الحاكمة وإقناع المجتمع المحلي على عدم قدرة السلطة الحاكمة على تحقيق التنمية المحلية.

الأزمة الأمنية في الجزائر عرقلت التنمية المحلية وذلك راجع إلى إخفاقات النظام المتواصلة في شتى الميادين وخاصة في الميدان الإقتصادي والإجتماعي، وكانت هذه الأزمة نتاج عن التحول الديمقراطي الغير السلمي، بدمج مشروعين متناقضين: هما مشروع السلطات العسكرية التي تزعم أن أساس الأزمة ليس سياسيا بل هو فكر بعض دعاة الخلافة المستغلين مظلة الإسلام للوصول إلى السلطة، لتحقيق دولة الحق حتى كان شعارها قوي المعنى (لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول)، ومشروع المسلحين الذي يزعم أن الأزمة سياسية تتمثل في رفض السلطات العسكرية التي تطغى على النظام وأعوانها كل معارضة سياسية حقيقية ملتزمة بالطرق السلمية القانونية، كما حدث في إلغاء المسار الإنتخابي ونتائجه، كما أن الأزمات الأمنية تواصلت حلقاتها حتى بعد المخططات الوطنية (الوئام المدني،[2] وميثاق السلام والمصالحة الوطنية[3])، إلا أن بقايا خلايا الإرهاب لم تقتلع من الجذور، وتواصلت العمليات الفجائية للإرهاب حتى أن السجلات الأمنية سجلت في شهر رمضان لسنة

[1]Lahouari Adi, **L'Algérie et la démocratie pouvoir et crise dans l'Algérie » édition contemporaines**, 1995, p 17 – 28.

[2] القانون رقم 99-08، المؤرخ في 13 يوليو 1999، المتعلق بالوئام المدني ، الجريدة الرسمية،العدد 46، سنة 1999، ص 3.

[3] مرسوم رئاسي رقم 05-178 المؤرخ في 15 اوت2005م، يتضمن إستدعاء الهيئة الناخبة للإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس سبتمبر 2005م، الجريدة الرسمية العدد 55، ص 3.

2011م أنه أكثر دموية، إلى جانب عملية "تقنتورين" التي رسخت أن الخطر الأمني لا زال يتربص بالجزائر، وهو ما ترك الإنطباع السيئ على تردي الوضع الأمني ومعه فشلت عمليات التنمية المحلية في الكثير من الناطق، ولم تستفق الجزائر حتى إستيقظت على تهديد وأزمة جديدة تشغل الحكومة ورجال السياسة أكثر من الإهتمام بالتنمية المحلية ألا وهي الخطر الأجنبي المتمثل في "تنظيم داعش".

4-الصعوبات الإقتصادية:

إن السياسات الإقتصادية المتبعة تعتبر من أهم المؤثرات على التنمية المحلية في الجزائر، كون أن النتائج المحصلة عليها تلعب دوراكبيرا في الإقتصاد إلا أنه يوجد صعوبات تحول دون تحقيق التنمية المحلية خاصة والنمو الإقتصادي عامة وتتمثل هذه الصعوبات في ما يلي:

ا-فشل السياسات الحكومية المتبعة:

يرجع فشل السياسات الحكومية المتبعة إلى:

- عدم قدرة النظام على التوصل لسياسات ملائمة وإستراتيجيات جيدة تمكنه من ذلك، وذلك راجع إلى الإختيارات الغير رشيدة التي يتخذها إبتداءا من سياسة الصناعة المصنعة التي أظهرت عدم نجاعتها وفعاليتها مع قدرة طبيعة المجتمع الجزائري ومواكبتها، فالعوامل والصعوبات الإقتصادية لم تكن وليدة اليوم وإنما هي نتيجة تراكمات لسياسات إقتصادية وعمليات تخطيطية سابقة ،كون أن السياسة الإقتصادية لسنوات الثمانينيات التي تخلت على التصنيع وإستراتيجيات التنمية بشكل كبير في مرحلة بومدين الأولى،[1] إلى جانب تبني سياسة المد والجزر في تسيير العمليات الإقتصادية، عرفت بسياسة التصنيع المصنعة ووما يسمى بالثورة الزراعية ومدى فشلها في تحقيق أهدافها، وبالتالي عدم تحقيق التنمية المحلية.

- كما أن السياسات الحكومية المتبعة في المجال الإقتصادي كانت فاشلة وذلك راجع إلى إهمال الإمكانيات الإقتصادية التي تزخر بها الجزائر، وعلى سبيل المثال الإمكانيات السياحية في جميع مناطق الوطن سواء في الجنوب الكبير أو في المناطق الشمالية الساحلية أو الداخلية، بالمقارنة مع الدول العربية

[1]Lahaouri Adi, op cit p 16.

والمجاورة التي تولي إهتمام كبير إلى المجال السياحي وذلك من أجل جلب العملة الصعبة وترقية الإستثمار في هذا المجال من أجل تحقيق التنمية المحلية .

– ويرجع فشل سياسة الحكومة الجزائرية في بلوغ الأهداف المسطرة لتحقيق التنمية المحلية المنشودة هي سياسة الإتكال المباشر على المواد الطاقوية المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي في بناء سياستها الإقتصادية (سياسة الريع البترولي)، وهذا الفشل راجع إلى التقلبات الفجائية لأسعار البرميل البترولي في الأسواق الدولية بسبب الأزمات الدولية وإنخفاض قيمة الدينار الجزائري بمختلف أنواعها، إلى جانب تقلبات سعر الدولار في سياساتها لحد اليوم. فالخروج من الأزمة لايكون إلا بالإستغلال العقلاني للأرض ومواردها للوصول إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي، وبالتالي الوصول على مرحلة الأمن الغذائي، وهو ما يخلص الدولة من التبعية الخارجية وتقليص فاتورة الإستيراد مما يسمح بتحقيق تنمية محلية.

– الإقتصاد الموازي أثر على غالبية أسس الإقتصاد، مما ساهم في إنتشار المال بمقدار كبير سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية، مما أثر على السياسات المتعلقة بالتنمية المحلية.

إن فشل السياسات المتبعة ظهر تأثيرها على التنمية المحلية وأرهق كل الحكومات، خاصة على مستوى الاجتماعي والتي كانت نتائجها وخيمة حيث ساهمت في تزايد معدلات البطالة مع تبني الجزائر لتوجه إقتصادي جديد "إقتصاد السوق"، وقرارات غلق المؤسسات الوطنية وهيكلتها وتسريح العمال... الخ، وهذا التوجه أدى إلى رفع نسبة البطالة في السنوات الأخيرة مما أثرت بشكل كبير على عملية التنمية المحلية في الجزائر،[1] كما أن سياسات الإصلاح الهيكلي أدت إلى نقص الإنفاق على برامج الرعاية الإجتماعية دون التوسع في مطالب التأمينات الإجتماعية وشبكة الحماية للفئات الهشة ، مما نتج عنه عدم الإستقرار الإجتماعي الذي يهدد السلم الإجتماعي ومعه الإستقرار السياسي والذي أثر بدوره عمليات التنمية المحلية.

[1] بن أشنهو عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 62.

ب–العائق المالي:

إن العائق المالي هو مجموعة التدابير المتخذة في مجال إصلاح المالية العامة وتعبئة الموارد من خلال إصدار التشريعات في مجال المالية والجباية بشكل خاص، إلا أن جل البلديات على المستوى الوطني لا تزال تعاني من تأخر في برامج التنمية المحلية وعدم فعاليتها.

و الجزائر كغيرها من الدول قامت بتدابير لمعالجة مشكلة العجز المالي في البلديات، من خلال تحقيق التوزيع العادل والمتوازن للموارد، وكذا إصلاح نظام الجباية المحلية بهدف تعظيم إمكانيات وفرص إعتماد البلديات على ذاتها لسد فجوة العجز المالي،[1] وذلك لإفتقار البلديات للموارد الجنائية المتأنية من الإدارة الجبائية، إذ يشكل التهرب والغش الضريبيين دورا فعالا في نقص هذا المورد المالي، زيادة عن إهمال البلديات الإعتماد على موارد أخرى كان بالإمكان الإعتماد عليها إلى جانب الجباية المحلية والتي تتمثل في الإيرادات الفلاحية، حيث نلاحظ في معظم القوانين المالية أن الدولة تهتم بالدرجة الأولى على الجباية البترولية على حساب الجباية الفلاحية رغم توفر معظم البلديات على ثروات فلاحية هائلة[2].

و من أهم أسباب هذا العجز إفتقارها في كثير من الأحيان إلى أدنى نشاط إقتصادي واضح يدر موارد جبائية لتدعيم ميزانية البلدية، بالإضافة إلى أسباب متعلقة بالمكلف أو العون الإقتصادي أو الخاضع للضريبة أو بالنظام واللامركزية إتخاذ القرار التمويلي مما جعل السلطات المحلية لا تملك سلطة إتخاذ القرارات التمويلية، فمن الناحية القانونية يساهم الصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 5% من موارده لسد عجز البلديات،[3] إلا أن العجز المالي الكبير للبلدات يجعل من النسبة الممنوحة من قبل الصندوق السابق لا تكاد تغطي سوى نسبة 6% من هذا العجز، هذا ما ساهم في عجز معظم بلديات الوطن .

بالإضافة إلى الوضعية التي عرفتها الدولة خلال العشرية السوداء التي دفعت بالصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى توجيه تدخلاته نحو التكفل المالي بأجور الحرس البلدي، كما كان للدولة نصيب في هذا العجز المالي والذي أثر سلبيا على التنمية المحلية نتيجة سياسة توزيع الإستثمارات وتمركزها في

[1] حسين عمر، **التنمية و التخطيط الإقتصادي**، د م ج، ط1،1994، ص 51.
[2] لخضر مرغاد، مرجع سبق ذكره، ص 165- 169.

مناطق على حساب مناطق أخرى، مما حال دون تحقيق التنمية المحلية والجدول الآتي يوضح تطور عدد من البلديات العاجزة حسب تقرير الصندوق المشترك للجماعات المحلية.[1]

الجدول رقم(07):يوضح تطور عدد من البلديات العاجزة حسب تقرير الصندوق المشترك للجماعات المحلية

السنة	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	مبلغ إعادة التوازن	نسبة التغطية
1999م	63	76	76	%100
2000م	96	108	108	%100
2001م	164	250	250	%100
2002م	620	1963	1000	%51
2003م	660	1904	998	%52.4
2005م	792	3804	2968	%78
2006م	779	3500	2520	%72
2008م	929	6500	5471	%84
2010م	1159	7830	7728	%88.5
2012م	1090	11600	8824	%76
2014م	1284	10658	7896	% 77
2015م	1280	9762	8625	% 82
2016م	1269	10265	9356	% 84
2017م	1250	11400	9584	% 85
2018م	1200	9546	7654	%89

المصـــــدر:مـــن إعـــداد الباحثـــة بالإعتمـــاد علـــى معطيـــات الـــديوان الـــوطني للإحصـــاء (الجزائـــر) http://www.ons.dz/spip.php?rubrique18 تاريخ التصفح 12-11-2019.

[1] الـــديوان الـــوطني للإحصـــاء (الجزائـــر) ، http://www.ons.dz/spip.php?rubrique18 تـــاريخ التصـــفح 12-11-2019.

من خلال معطيات الجدول أعلاه تبين لنا أن عجز البلديات تضاعف خلال عشرة سنوات الأخيرة، وهذا لعجز أدى بشكل مباشر في عدم تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، وعدم مسايرة وتيرة النمو في جميع المجالات، حيث أن العائق المالي المسبب في عرقلة عملية التنمية يرجع إلى تراكم الديون على البلديات بسبب سوء تقدير المشاريع أو الظروف الطارئة وإنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية لعدم وجود الإطارات الكفاة سواء على مستوى البلديات أو على مستوى المصالح المالية والجبائية، بالإضافة إلى تدخل البلديات في جميع الميادين مما زاد في العبء لإنفاقي دون مقابل مالي كاف، إلى جانب مبدأ التوازن الوهمي والذي يجبر البلديات على وضع الميزانية متوازنة للمصادقة عليها ، غير أنها في الواقع العملي تعتبر غير متوازنة، وعليه فكل هذه المسببات بإختلافها إلا أن العائق المالي يبقى من أهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية المرجوة على أرض الواقع، كما أنه هناك عدم كفاية الموارد الجبائية المحلية مقارنة بالصفقات، حيث تعتبر الجباية المحلية أو الإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية كما وردت في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة والرسوم المماثلة لا تحقق الهدف المنشود لأنها لا تتماشى مع تطورات النفقات المحلية للبلديات، ولهذا لوحظ إرتفاع مستمر للنفقات المحلية مع زيادة بطيئة في الموارد الجبائية المحلية.و من خلال إحصائيات سنة 2017م على سبيل المثال لوحظ أن نفقات التجهيز والخاصة بالبلديات بما فيها قطاعات التعليم الإبتدائي والرياضة والثقافة قد تعدن 45.8 مليار دج، بينما كانت لا تتعدى 13 مليار دج في سنة 2003م، وهذا الفارق الشاسع يدل على الزيادة المفرطة في النفقات مما أرهق كاهل البلديات وسبب عجزا ماليا كبيرا أثر على العمل التنموي المحلي، وأما هذا العجز المالي والفوارق بين الموارد الجبائية بنفقات التجهيز، خلق نوع من الشلل التنموي عجزت الدولة والحكومة من إستئصاله .[1]

ج–تفشي ظاهرة الفساد:

من بين أهم الصعوبات التي تعاني منها التنمية المحلية في الجزائر هي إنتشار ظاهرة الفساد بكل أنواعه، والتي وجدت أرضية صلبة مباشرة بعد الإستقلال ثم مع مرحلة عملية الإنتقال لإقتصاد السوق، غير أن الظاهرة تغلغلت في عمق المجتمع ككل وأثرت بشكل مباشر على معظم العمليات التنموية خاصة

[1] تقرير اللجنة التنسيقية لوزارة المالية المتعلق بالجباية المحلية، سبتمبر 2008.

المحلية منها، وأهم نوع من هذا الفساد هو الذي يتعلق بالإقتصاد، كون أنه كذبت النظرية القائلة بأن الفساد مرتبط أساسا بنمط إقتصادي توجهه الدولة، وقائم على الريع البترولي ونظام سياسي تسلطي.[1]

ونتجت هذه الظاهرة في مرحلة الإقتصاد الموجه وذلك لهيمنة الدولة على الإقتصاد مما أدى إلى تقوية البيروقراطية لدى الطبقة المسيرة حيث منحت إمتيازات عديدة من أهمها: شراء الممتلكات التي كانت بيد المستعمر بأثمان رخيصة، وساهم السوق المالي الموازي وسيطرة طبقة المغتربين على العملة الصعبة مما سهل انتشار ظاهرة الفساد المالي وأصبحت البنوك العمومية للمصالح الخاصة، إذ أجبرت الممارسات الغير العادلة للحصول على قروض الكثير من أصحاب المشاريع الإضطرار إلى اللجوء إلى سوق الموازي، وجعل البعض يعتقد أن المضاربة الريعية هي مصدر الفساد.

و على الرغم من الإصلاحات العديدة وفي جميع الميادين المتعلقة بالتنمية المحلية، وخاصة في الميدان الإقتصادي، وذلك تزامنا مع سياسة الإنفتاح على المنافسة والعمل على جذب المستثمرين التي عرفها قطاع المحروقات، لاسيما مع صدور قانون سنة 1995[2]، إلا أن هذه الإصلاحات باءت بالفشل وعرفت بكثرة فضائح الفساد، والتي أطاحت بوزير القطاع وكبار الموظفين به، كما أن الإصلاحات لم تواكب قطاعات حساسة من الاقتصاد الجزائري خاصة النظام البنكي والضريبي واللذان ينتشر فيهما الفساد بشكل كبير مما جعلها تدور في حلقة مفرغة، والدليل على ذلك ما عرفه قطاع البنوك من فضائح الفساد كقضية القرن والمعروفة بقضية بنك الخليفة والبنك التجاري الجزائري، والتي أرهقت أروقة المحاكم أرهقت وجعلت من العدالة الجزائرية غير قادة على التصدي لهذه الظاهرة لعدم إستقلالها الفعلي عن السلطة السياسية باعتبار أن رئيس الجمهورية هو القاضي الأول في البلاد، إلى جانب قضيتي سوناطراك 1 و2 ومشروع الطريق السيار شرق غرب والأخطاء التقنية به والخسائر المالية الكبيرة إلى غير ذلك من قضايا الفساد، والتي أثرت على عمليات التنمية المحلية بالجزائر كونها كبدت الدولة أموالا طائلة بحجة الإستثمار للتنمية المحلية بالدولة.

[1]Djilali Hadjali, **Violence et corruption cas de l'Algérie site web**, https://www.apad.revues.org le 16-04-2018.

[2]قانون رقم 95 -20، المتعلق بالمحروقات و المعدل و المتمم بالقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005م، المعدل بالقانون رقم 13 -01 المؤرخ في 20 فبراير 2013م.

كما أن الطريقة التي تم من خلالها تطبيق إقتصاد السوق والمتمثلة في خصخصة القطاع العام بدون سياسة موازية لها وإستقلالية المؤسسات بدون إعادة هيكلة مالية،بالإضافة إلى الإنخفاض الرهيب لقيمة الدينار...الخ، لم تساعد على تشكيل رجال أعمال حقيقيين قادرين على الإمتثال لقواعد المنافسة الشريفة، مما أدى إلى خلق إقتصاد وتجارة ومبادلات غير شرعية في أحياء المدن الكبرى(السوق الموازية أو ما يعرف بالسوق السوداء)، وأضحت العديد من المؤسسات الخاصة تباشر نشاطها بطريقة غير مشروعة حيث توزع منتجاتها بطرق غير قانونية ، حتى أصبح الإقتصاد الموازي يمثل حسب تقرير من المنظمة العالمية للعمل بين 16% و17%من الناتج المحلي الخام، ويشغل حوالي 50% من اليد العاملة، كما ساعد على إنتشار آفة الرشوة والعمولات التي تشكل عبئا إضافيا على المشاريع الإستثمارية مما أدى إلى إضعاف الإقتصاد الوطني، وتقوية الشعور باللامساواة والتهميش، والقضاء الشبه كلي على العمل التنموي المحلي .

تتصدر قضايا الفساد في البلاد قضايا إختلاس الأموال وسوء إستغلال الوظيفة ورشوة الموظفين، إذ تعتبر مهمة مكافحة الفساد من المحاور التي أولتها الدولة الإهتمام البالغ، حيث كانت الجزائر بسلطاتها السباقة في المصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004م، كما كانت من أوائل الدول التي كيفت قوانينها الداخلية مع هذه الاتفاقية بسن قانون مستقل لمكافحة الفساد سنة 2006م.

أعطى المشرع الجزائري أهمية كبيرة لمكافحة الفساد خاصة منه الإداري في سياسته التشريعية الجنائية الإدارية، حيث قام بإستحداث عدة هيئات متخصصة في هذا المجال، وقام بتفعيل دور الكثير من الهيئات والأجهزة التي لها علاقة بالظاهرة، لأن التأثير المباشر للظاهرة على إستنزاف ثروات البلاد أصبح عائقا يحول دون تحقيق التنمية المحلية.

و مع صدور القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20فبراير 2006م المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ضم عدة مواد تجرم الأفعال الغير مشروعة كالرشوة وإختلاس الممتلكات وتبييض العائدات الإجرامية في قانون العقوبات ومن بين هذه المواد المادة 08 من الدستور.

إلى جانب إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وسن بعض المراسيم التي لها علاقة بالموضوع كالمرسوم الرئاسي رقم 06-414المؤرخ في 22 نوفمبر 2006م الذي يحدد نموذج التصريح

بالممتلكات، وتلاه المرسوم الرئاسي 06-415 الخاص بالتصريح بالممتلكات للأعوان العموميين، وقرار صادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ 02 أفريل 2007م، يحدد قائمة الأعوان العموميين الملزمين بالتصريح بالممتلكات.[1] و الهدف الرئيسي من هذه المراسيم والإهتمامات بالموضوع الفساد راجع إلى التأثير المباشر له على تجسيد العمليات التنموية في الجزائر وخاصة التنمية المحلية منها.و من أهم أسباب تفشي هذه الظاهرة نذكر مايلي:

-نمط العلاقات والأعراف في المجتمع الجزائري وقلة الوعي بخطورة الظاهرة.

-تعقد القوانين الضريبية وصعوبة إيجاد قراءة موجة في ذات الأمر الذي سهل من عملية التهرب الضريبي.

-عدم معاقبة المتورطين في قضايا الفساد إلا القليل منهم.

-نقص الرقابة وعمليات التدقيق المالي.

-إستغلال الوظيفة للمصالح الشخصية.

-الإبتعاد عن الدين وإنحلال الأخلاق.

-كثرة القوانين والعراقيل في الإدارة الجزائرية مما أدى إلى اللجوء إلى السوق الموازية وذلك لربح الوقت والمال في نفس الوقت.

5-الصعوبات الإجتماعية:

من الصعوبات التي لها الشأن الكبير والمؤثر في مجال العمل التنموي بصفة عامة والتنمية المحلية بدرجة خاصة هي الصعوبات الإجتماعية، حيث تعتبر الظواهر الإجتماعية المترامية في الوسط المجتمع لجزائري من أهم الصعوبات لتحقيق التنمية المحلية .

[1] بودهان موسى، **النظام القانوني لمكافحة الرشوة**، دار الهدى، عين مليلة ،الجزائر ط1، ،2010ص125.

الصعوبات الإجتماعية في المجتمعات المحلية السائدة والعادات والتقاليد والقيم الموروثة، هي التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعرقل نظام الحكم السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية وهو يعتبر نظام من النظم الإجتماعية[1]، ومن أبرز هذه الصعوبات :

-النظم الإجتماعية السائدة:

إن طبيعة نظام الحكم ومقوماته تلعب دورا في عملية التنمية المحلية ، حيث أنه يعرقل تنفيذ المشاريع والعمليات التنموية في كثير من الأحيان ، وذلك لتداخل الحقوق وتعقدها وإختلاف الأسس التي يقوم عليها[2]، إضافة إلى ظهور عناصر القرابة التي تبنى على الولاء في العائلة مما يضعف روح التضامن الإجتماعي في المجتمع المحلي وولد المحسوبية والمحاباة وغيرها من الظواهر السلبية في المجتمع الجزائري ، ما أثر في عملية التنمية المحلية سلبا وحال دون تحقيقها .

- العامل الديني:

يلعب العامل الديني دورا سلبيا في عملية التنمية المحلية يصعب تخطيه ، خاصة إذا ما تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنموية المحلية في المجتمع المحلي ، فالكثير من المشروعات التنموية المحلية لاقت الفشل بسبب تعارضها مع إحدى القيم الدينية السائدة في المجتمع المحلي ،كإنتاج بعض السلع أو المنتجات المكروهة من طرف الأفراد المحليين حتى وإ ن كانت لها عوائد كبيرة للخزينة العمومية وتوفر السيولة المالية في ظل الأزمة الحادة للبلاد وتساهم في التنمية المحلية ، إلا أن الوازع الديني كان السائد كون أن الجزائر دولة عربية إسلامية ، حيث ادى الى عرقلة عمليات التنمية المحلية ،وذلك نظرا للتعصب والتشدد والإختلاف الكبير في المذاهب والرؤى بين الشركاء الإقتصاديين .

وبالرغم من أن الدولة قامت بمجهودات جبارة وإتخذت إجراءات من أجل تسهيل تمويل المشاريع الخاصة بالشباب ، وتمحورت هذه الإجراءات حول رفع سقف القروض والسن المؤهل لحاملي المشاريع للإستفادة وهذا من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG) [3]، والتي كانت سباقة

[1] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] حسين عمر ، المرجع السابق، ص47.

[3] أسست الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م، عدل و تمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003م.

ورائدة في مجال دعم التنمية المحلية وسط الشباب من الجنسين ،و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) [1]، إلا أن الوازع الديني كان له الأثر في عدم إثراء هذا النوع من الإستثمار ،و الإختلاف الديني كان من ناحية الفوائد الربوية مما خلق جدلا واسعا وسط المجتمع أدى إلى عزوف الشباب عن هذه المشاريع مما إنعكس سلبا على العمليات التنموية المحلية.

-العامل الديمغرافي:

عرف النمو المتزايد للسكان احد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية المحلية فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة [2] ،و التي يصعب تلبيتها خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية ،و لا يمكن التغلب على هذه المشكلة إلا من خلال إتباع سياسة توعوية للمواطنين ، لحثهم على تحديد النسل أو على الأقل تنظيمه ،كما أن الزيادة السكانية تعد بمثابة مؤشر للتخلف ، وتؤدي إلى نقص متوسط الدخل الفردي بإعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان ،كما أن الزيادة السكانية المفرطة أو ما يطلق عليها بالنمو الديمغرافي يؤثر سلبا على مظاهر التنمية المحلية المتمثلة في الخدمات الرئيسية (التعليم والخدمات الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب ووسائل النقل والإتصالات والكهرباء ...الخ) وذلك بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدماتية ،كما أن الزيادة السكانية تعتبر عاملا سلبيا على التنمية المحلية كونها تختزل كل جهد بشري عائد وتستنزف كل زيادة في الإنتاج [3] ،و تؤدي كذلك إلى تفاقم المشاكل الإجتماعية (البطالة ، أزمة السكن ، الفساد ...الخ) ، مما يلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها ، عوضا من توجيهها إلى الإستثمار الذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية .

إضافة إلى تهميش الطبقة الهشة في المجتمع المحلي من قبل الدولة في مجال الخدمات العمومية بمختلف أنماطها ،كون أن إهتمام الدولة يبقى منصبا على المدن الكبرى على حساب المدن الداخلية المحلية ، لعدم كفاءة منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية والمنتخبين للضغط على السلطات المحلية

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004م، وعدلت بعض مواد قانونه الأساسي بالمرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 27 يناير 2008م.

[2] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص45.

[3] عبد الحميد القاضي ، **دراسات في التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، دار الجامعات المصرية ،ط1، القاهرة ،مصر ، 1972م ، ص85.

والمركزية ، فغالبا ما نرى أن الزيادة السكانية ترتفع وسط الطبقة الفقيرة داخل الأحياء الشعبية ، وهو ما جعل هذه الزيادة تؤثر سلبا على التنمية المحلية بسبب إهمال السلطات المحلية والمركزية إرساء بوادر العمليات الإنمائية ، كما أن الظاهرة لم تؤخذ بجدية ضمن العوامل الرئيسية وفي الوقت المناسب في عمليات صنع القرارات السياسية للمجتمع الجزائري بأكمله ، الذي عرف إنفجارا سكانيا لم تستطع سياسة تباعد الولادات إيقافه ، حيث تضاعف عدد السكان مع مرور السنوات بشكل كبير مما أثر سلبا على عملية التنمية المحلية ،و الجدول الآتي يبين تطور نسبة النمو السكاني في الجزائر خلال المرحلة من 1999م إلى غاية سنة 2018م[1].

الجدول رقم(08):تطور نسبة النمو السكاني في الجزائر خلال المرحلة من 9199م إلى غاية سنة 2018م

السنة	نسبة المواليد	نسبة الوفيات	نسبة النمو
1999م	%19.82	%4.72	%1.51
2000م	%19.36	%4.59	%1.48
2001م	%20.03	%4.56	%1.55
2002م	%19.68	%4.41	%1.53
2003م	%20.36	%4.55	%1.58
2004م	%20.67	%4.36	%1.63
2005م	%21.36	%4.74	%1.96
2014م	%25.93	%4.44	%2.5
2015م	%26.03	%4.57	%2.5
2016م	%26.12	%4.42	%2.7
2017م	%26.4	%4.715	%2.8
2018م	%26.75	%4.717	%2.81

المصـــــــدر : مـــــن إعـــــداد الباحثـــــة بالإ عتمـــــاد علـــــى إحصـــــائيات الـــــديوان الـــــوطني للإحصاء، http://www.ons.dz/spip.php?rubrique18 تاريخ التصفح:25-10-2019

[1] الديوان الوطني للإحصاء(الجزائر)، http://www.ons.dz/spip.php?rubrique18 تاريخ التصفح:25-10-2019.

وعليه فقد كان من الضروري عدم تجاهل نتائج هذا العامل المهم أثناء وضع السياسات والإستراتيجيات التنموية (التنمية المحلية) خاصة مع ظهور ظاهرة البروز الإجتماعي للشبيبة والإنتفاضة الفكرية لديهم وزيادة وعيهم ومتطلباتهم خاصة الشغل والسكن .

-النسق القيمي:

يلعب النسق القيمي دورا فعالا في مجال التنمية المحلية ،و انخفاض مستوياته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريا في توجيه السلوك والدوافع والإنجاز نحو الفعل الإجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية ، بالإضافة إلى الأهمية البالغة التي تلعبها القيم في تكوين البناء الإجتماعي والإقتصادي في المجتمعات المحلية ،و ذلك كون أنها ترتبط بالركيزة الأساسية للتنمية المحلية أو بجوهرها إن صح التعبير ألا وهو الفرد[1] ، فالصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في المجتمع المحلي هي كالأتي :

-عدم تقدير قيمة العمل.

-الإنعزالية وصور اللامبالاة والإعتماد على الغير.

-عدم إعطاء قيمة لزمن العمل المنجز.

-عدم إتقان العمل اليدوي.

-كما أن المعتقدات والأفكار الدينية والإطار المرجعي كثيرا ما وقف حاجزا أمام التغيير وضد التنمية المحلية ، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرضوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة ، والمعتقدات هي التي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على شكل أو نمط التي تنبع من الأنساق الدينية والأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع المحلي .

6-الصعوبات الثقافية :

إن الصعوبات الثقافية التي تواجهها المجتمعات المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية والتي تؤدي الى فشل المشاريع التنموية تتمثل في جهل القائمين بها لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة ، فما

[1] علي الكاشف، **التنمية الإجتماعية المفاهيم و القضايا**، الدار الجامعية ،ط1، مصر، 2007 ، ص172.

يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ما ليس بالضرورة يصلح في مجتمع آخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والبيئة المحيطة بها و وجود الموارد الطبيعية والبشرية (الكفاءات).

فالعناصر الثقافية المعيقة لتحقيق التنمية المحلية تقودنا إلى الحصيلة الثقيلة والإرث القديم والمخلفات المكتسبة منذ أكثر من نصف قرن من الزمن من حكم الحزب الواحد ، وفرضه لنمط تفكير واحد حتى ولو أننا في عهد التعددية السياسية ، يضاف إلى ذلك ضعف الإنتاج الأدبي والإبداعات المسرحية والسينمائية وقلة الكتب العلمية وإكتساح مكتباتنا بكتب دينية الغير المراقبة والتي لا نعرف مصدرها ،و ضعف المقروئية لدى غالبية المجتمع الجزائري والذي أثر بشكل عام على نوع من أنواع التنمية المحلية في المجتمع المحلي ، ومن بين العوائق الثقافية على التنمية المحلية هو تهميش دور الجامعة التي أفرغت من محتوى أدوارها الأساسية وإنحصرت في التدريس فقط وإنحرفت عن أدوار البحث وتكوين الفكر ، وذلك معناه إهمال دور النخبة وصفوة المجتمع .[1]

7-الصعوبات التكنولوجية:

قبل ثورة المعلومات والإتصالات كان الإعلام التقليدي المتمثل في القنوات الرسمية والجرائد العمومية لا يستطيع إلا أن يرى بعين السلطة ،و لا ينطق إلا بلسانها ، بالتالي كان دوره مقتصرا على نقل إنجازات السلطات المركزية واللامركزية كلما تحرك المسؤولين المباشرين عن قطاعات التنمية المحلية ، مما جعل الإعلام ينحصر في كونه أداة أو مصلحة تابعة للسلطة ،و ما تريد أن تسوقه للمتلقي الذي كان الحلقة الأضعف من حيث نسبة تأثيره ودوره الإيجابي في رفع المستوى المعيشي والخدماتي للمجتمع المحلي ، إضافة إلى عدم إمتلاكه الإمكانيات الضرورية حتى يستطيع أن يمارس دوره بالسرعة والدقة المطلوبين لعدة إعتبارات ، أهمها التباطؤ في تشخيص المشاكل لكن بمجرد ظهور الإعلام الخاص بكل تخصصاته سواء كان مرئيا أم مسموعا أم مكتوبا ، حيث أصبح مجال التعبير عن المواطن ومشاكله وتطلعاته في التنمية المحلية يأخذ حيزا أكبر ، وهو ما جعل الصورة تنقلب جزئيا من أن المواطن أصبح لديه خيارات

[1] حفصة العقعاق ، **المعوقات الثقافية و الاجتماعية و مشاركة المرأة في التنمية بالجزائر** ، ملتقى دولي عن مجلة دولية من مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر ، العدد3،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2015م،ص16.

متعددة لإيصال النقائص والعقبات التي تواجه الأفراد على المستوى المحلي في الرقي بمختلف ميادين الحياة ، الأمر الذي خلق تغطية أكبر لمشاكل التنمية المحلية في الجزائر .

-أثر الإعلام الحديث في التنمية المحلية[1]:

إن الإعلام الحديث أو ما يمسى بالإعلام الالكتروني له دور كبير في الدفع بالتنمية المحلية لأرقى المستويات ، إلا أنه ورغم كل هذا التطور والزخم الإعلامي لم يعط أهمية إلى سكان المناطق النائية أو ما يسمى بالجزائر العميقة.

وتعتبر تكنولوجيا الإعلام من أهم عوائق التنمية المحلية ،كون أن معظم المؤسسات والهيئات والسلطات المركزية واللامركزية قد أولت اهتماما بالغا لثورة المعلوماتية والإتصالات بما يتيح لها معالجة مشاكل القطاعات بسهولة ومرونة ، إلا أن السلطات المحلية التي لها علاقة مباشرة بالمواطن المحلي والتنمية المحلية لا زالت بعيدة كل البعد عن الإستفادة من هذه التقنية الجديدة الأمر الذي أدى إلى صعوبة التواصل ، فالجزائر ورغم الجهود المبذولة ما زالت متأخرة بخطوات في التكنولوجيا المعلوماتية على المستوى المحلي[2] ، الذي أثر ولا زال يؤثر على عمليات التنمية المحلية ،كما أن نقص في الإعلام لم يكن ليصير عائقا للتنمية المحلية لولا ذهنيات بعض المنتخبين والمسؤولين المحليين عليها ، حيث يرون أن الإعلام الممثل في الجرائد والمراسلين مصدر قلق .

فالإعلام عائق للتنمية المحلية ، حيث أنه بعض الإدارات المحلية لا زالت تتعامل مع الأمور التنموية بمنتهى السرية ، وان كشف الحقائق أمام المراسل الصحفي أو الإعلامي يعني وصولها إلى الرأي العام ،و بالتالي مارسوا في حقه سياسة الإقصاء مما تسبب في غياب بعض ملامح واقع التنمية المحلية بشكلها الحقيقي ، لذلك يجب خلق تكاملية بين المواطن المحلي والسلطة المتمثلة في الجهاز المنتخب والإداري والإعلام ، مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية والنهوض بالإقتصاد الوطني.

[1] علي الكاشف،مرجع سبق ذكره،ص152.

[2] حسين عمر ، مرجع سبق ذكره، ص55.

8-الصعوبات الطبيعية والجغرافية:

عند الحديث عن تأثير العوامل الطبيعية على عملية التنمية المحلية في الجزائر ، نذكر عنصرين أساسيين لهما الأثر الكبير في جل المخططات الإنمائية ،كما يعملان على إنجاح أو فشل أي مشروع تنموي ،و هذه الصعوبات لها تأثير عام على البيئة ،و بالتالي على التنمية المحلية بشكل خاص ،و هذان العنصران هما :عنصر المناخ وعنصر التضاريس.

-تأثير المناخ على التنمية المحلية :

تعد التغيرات المناخية التي يشهدها العالم حاليا من أهم إنشغالات الدول ، ومن أبرزها ظاهرة الإحتباس الحراري الذي له آثار وإنعكاسات سلبية على مختلف المجالات وخاصة في مجال التنمية المحلية في الجزائر ،كون أن عدم الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية يؤثر على البيئة مباشرة والتي أثرت بدورها على العملية التنموية بشكل واضح ،حيث أصبحت تشكل تحديا واضحا للدولة كون أن البيئة والتنمية مرتبطان إرتباطا وثيقا .

وأصبحت التغيرات المناخية تشكل إحدى أهم التهديدات للتنمية بشكل عام ،و التنمية المحلية بشكل خاص على الدول النامية أكثر منه على الدول الغنية ، رغم أنها ليست مسؤولة ولا تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي انبعاث الغازات المسببة للإحتباس الحراري ، والذي أثر بشكل كبير على المناخ العام ومعه التأثير على النشاط الإقتصادي وبدوره على التنمية المحلية.

وهذا التهديد سببه هشاشةإقتصاد الدولة المبني على المواد الطبيعية أي على المواد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي)،إلا أنها أنها ثورة قابلة ومعرضة للزوال بسبب التغيرات المناخية والإستهلاك الغير الرشيد لها ،و بالتالي له أثر على التنمية المحلية لإرتباطها بالجباية البترولية بشكل كبير ، مما يجعل الإقتصاد الجزائري ومعه التنمية المحلية في خطر دائم لو لم تقم الدولة بالتكيف وأخذ التدابير والإحتياطات لمواجهة تأثير التغيرات المناخية .

و في الجزائر أثرت العوامل المناخية المتغيرة على عملية التنمية المحلية ،و المشاريع الضخمة في ذات المجال إلا شاهد على ذلك خاصة فيما يخص توفير المياه للشرب في بعض المناطق التي عرفت سنوات

الجفاف بفعل تغير الطقس ، مما جعل الدولة تنفق أموالا طائلة في مجال الإستثمار في هذه الطاقة الحيوية مثل مشاريع تحلية مياه البحر ونقل الماء من تمنراست إلى عين صالح إلى غير ذلك من المشاريع التي عمل المناخ دورا هاما في إرسائها ،و كلف الدولة جهودا كبيرة كانت لترصد في عمليات إنمائية أخرى لولا التغيير المناخي ، إلى جانب المشاريع الضخمة في إطار التزود بالغاز الطبيعي والذي كان للمناخ دورا بارزا فيه ، كونه غير من طقس بعض الأماكن التي أصبحت باردة أكثر مما كانت عليه في الماضي ، والجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال حماية البيئة ، ومعها تحقيق التنمية المحلية المنشودة ولهذا قامت بسن جملة من القوانين للتقليل من حجم الكارثة ووضع إستراتيجية محكمة من شأنها التحكم في الظاهرة وتأثيرها على التنمية المحلية وهي : القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة في سنة 2001 م ، القانون المتعلق بتسيير ومراقبة التخلص من النفايات في سنة 2001م ، القانون المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة في سنة 2003م ، القانون المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة في سنة 2001م.

-تأثير عوامل التضاريس على التنمية المحلية:

إن عامل التضاريس يعتبر أحد أهم العراقيل التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية ، حيث أن الجزائر وبمساحتها الشاسعة و تنوع التضاريس بها من جبال ووديان وهضاب وسهول وصحراء وغير ذلك شكلت عائقا أمام الدولة في تجسيد جل المشاريع في آجالها المحددة ، وفي بعض الأحيان كانت تلغى المشاريع التنموية المحلية بسبب هذا العامل، وكلفت الدولة مبالغ إضافية نظرا لصعوبة التضاريس ، ويمكن أن نعطي مثالا حيا عن ذلك وهو مشروع القرن كما يسمى (الطريق السيار شرق- غرب) والذي يعتبر كمشروع تنموي وطني ومحلي زادت تكلفته عن المبلغ الأصلي بسبب صعوبة بعض المناطق المراد إنجازه بالقرب منها "كجبال الوحش " بقسنطينة ، إضافة إلى ذلك بعض المناطق الصحراوية الوعرة والتي إنعدمت بها التنمية المحلية نظرا لصعوبة تضاريسها. وكمثال أخر منطقة بوحنيفية الواقعة بولاية معسكر ،و ذلك نظرا لصعوبة تضاريس المنطقة وكذلك لكونها منطقة بركانية خامدة تأخر بها مشروع التنمية المحلية المتمثل في تزويدها بالغاز الطبيعي إلى غير ذلك من الأمثلة ، كما أن التضاريس عامل سلبي في تجسيد مشاريع التنمية المحلية في أغلب المناطق من الوطن ، فلو أجرينا دراسة على منطقة من الوطن ممثلة في منطقة القبائل فلوجدنا معظم أو كل البلديات مواقعها الجغرافية عبارة عن مداشر مترامية الأطراف في الجبال ، فكيف تستطيع الدولة أن تحقق وتجسد المشاريع التنموية المحلية في هذه المناطق الوعرة وصعبة

التضاريس ؟ ، كما أن جل مناطق وولايات وبلديات الوطن تشقها وديان والتي تعد مظهرا تضاريسيا أثر على البيئة بشكل أو بآخر ومعها تأخرت التنمية المحلية بها ، كون أن طبيعة المنطقة لا تسمح بتجسيد المشاريع التنموية بها ،و هذا العامل الطبيعي ما زال يشكل عبء على ميزانية الدولة إلى حد اليوم ، كما أنه يوجد عاملا تضاريسيا يقل شأنا عن العوامل السابقة ،و يتمثل في طبيعة التربة لمعظم أراضي بلديات الوطن ، والتي هي أراضي فلاحية ،حيث يمنع استغلالها لغير الفلاحة وتحويلها إلى عقار سواء كان للبناء أو العقار الصناعي للإستثمار والذي أثر بدوره على تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل قمنا بالتطرق إلى الجماعات المحلية في الجزائر حيث أنها تعتبر هيئة تتولى إدارة الشؤون والبرامج التنموية على المستوى المحلي، وذلك من خلال توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية ووحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

وظهرت الجماعات المحلية في الجزائر نتيجة إلى الحاجة إلى توزيع السلطة والمسؤوليات خاصة مع التقسيم الإداري الذي أصبح ضرورة ملحة بعد زيادة عدد السكان مما أثقل كاهل السلطة المركزية وقلل من مرد وديتها لأنها لا تستطيع تلبية حاجيات الأفراد كل بحسب منطقته والموارد الخاصة بها.

فأصبحت الجماعات المحلية في الجزائر تتولى المشاريع التنموية بعد المصادقة عليها من طرف السلطة المركزية وتتابعها وتقوم بمراقبتها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها بسرعة وفعالية وحسب الموارد المتاحة لديها إلا أنها واجهت الكثير من الصعوبات والعراقيل أثناء أدائها لمهامها.

الفصل الرابع

دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة على تجسيد التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس

المبحث الأول: التعريف بولاية سيدي بلعباس

المبحث الثاني: وصف منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: الإختبار النهائي لنموذج الدراسة

مقدمة الفصل الرابع:

بعد إستعراضنا للدراسة النظرية، التي تطرقنا فيها للإطار المفاهيمي لكل من التنمية المحلية والجماعات المحلية بالإضافة إلى الإدارة المحلية وذلك عن طريق عرض أهم المفاهيم والمصطلحات الخاصة بكل منها وكان ذلك في الفصلين الأول والثاني .

أما في الفصل الثالث حاولنا تسليط الضوء على دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر من خلال دراسة أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها وتحول دون تحقيقها مع تبيان السبل الكفيلة للحد منها.

ولكي تكون هذه الدراسة النظرية قريبة من الواقع، لابد من إسقاطها على أرض الواقع،و لذلك سنُحاول من خلال هذا الفصل دراسة واقع التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس .

فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: تناولنا في هذا المبحث نشأة وتطور ولاية سيدي بلعباس وقمنا بعرض أهم المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية فيها بالإضافة إلى إمكانيات الولاية.

المبحث الثاني: ورد في هذا المبحث منهجية الدراسة الميدانية وعرضنا بناء الإستبيان بالإضافة إلى سلالم القياس.

المبحث الثالث: قمنا في هذا المبحث بدراسة وتحليل نتائج الإستبيان بالإضافة إلى عرض النتائج النهائية للدراسة أي إختبار صحة الفرضيات.

المبحث الأول:بطاقة فنية عن ولاية سيدي بلعباس

المطلب الأول:التعريف بولاية سيدي بلعباس.

-نبذة تاريخية عن ولاية سيدي بلعباس:

تغير إسم منطقة سيدي بلعباس حسب الحقبات الزمنية والظروف من بلاد القبائل البربرية إلى تسالة المسماة"استاسيلين"[1] في عهد الرومان،ثم أرض القمح عند العرب،أما إسمها الحالي سيدي بلعباس فهو بلا شك يعود إلى الولي الصالح"بلعباس الشريف"الذي رافق أباه لما جاء إلى المغرب لينتقل بعدها إلى تلمسان التي مكث فيها ودرس أحكام الدين بمدرستها.لقد نشأ بلعباس وترعرع في أحضان العلم الذي قام بنشره بدوره في قبيلة بني عامر[2] ،توفي الولي الصالح سيدي بلعباس في سنة 1780.

سيدي بلعباس جزء من هذا الوطن وتاريخه،تاريخ يعود إلى أحقاب بعيدة لازلنا في حاجة للبحث عنها وذلك راجع إلى وجود منطقة تسمى "بالهلال الخصيب"،لقد عرف هذا الهلال تنقلا للمجموعات البشرية من أورو-أسيا إلى شمال إفريقيا ويعود هذا التنقل إلى الطبيعة البشرية التي تحكمها ضرورة البحث على الأرض الخصبة وسبل العيش والأمن ولقد إمتدت هذه الهجرة لعقود والدليل على ذلك وجود مجموعة من المعالم التاريخية والأثرية التي تعود إلى الحقبة الرومانية الموجودة بسيدي علي بن يوب في الجزء الجنوبي الغربي للولاية(ALBULAE) [3] و هي تسمية رومانية وأخرى متواجدة بقسم سلسلة تسالة والمسماة(ASTASILYS) [4].

تتميز منطقة سيدي بلعباس بتمازج القبائل البربرية مع التي هاجرت في مرحلتين هامتين ،موجة أولى كانت للقبائل العربية التي جاءت مع الفتوحات الإسلامية والثانية كانت القبائل الهلالية العربية في القرن الثاني عشر[5]،عمرت المنطقة قبائل بني عامر من أحلاف الهلالين القادمين معهم في منتصف القرن الخامس هجري بعد أن أرسلتهم

---

[1] Léon ADOUE ,**la ville de Sidi Bel Abbes**,**Histoir –Légende Anecdotes** ,René Roidit imprimeur-Editeur ;sidi bel Abbes ,1927,pp :25-30.

[2] **Histoire de sidi bel Abbes** , www .wikipedia .com. ,site consulte le 20-08-2019.

[3] محمد حسن الوزان ،**وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر،ط 1، دار العرب الإسلامي ،بيروت ،لبنان،1983،ص65.

[4] www .weather base/**sidi bel Abbes** – Alegria , site consulte le 20-08-2019.

[5] Charle André JULIEN , **Histoire de l'Afrique du Nord** ,**des origines a 1830**,Edition Payot et Rivage ,Paris ,1994 ,p516.

الدولة الفاطمية بوثائق تسمح لهم بإمتلاك الأرض وتحصيل الخراج في محاولة منها لضرب الحركة الإنفصالية للمنطقة تأثيرا كبيرا ،فقد نقلو إلى البلاد خبرتهم الطويلة في تنمية الثروة الحيوانية.

تكرر إسم قبيلة بني عامر العربية كواحدة من أكبر القبائل ،إذ إنتشر أهلها من جنوب منطقة السبخة الوهرانية عبر السهول الممتدة إلى غاية حدود ولاية عين تموشنت مرورا بجبال تسالة ثم نزولا إلى السهول الممتدة إلى غاية ولاية سعيدة.

عرف النسيج القبلي في منطقة سيدي بلعباس امتزاجا من عدة قبائل منها:الحساسنة،أولاد سيدي يحيى، خليفة، الحمالتة، الكرارمة، البلايحة، أولاد فايد،أولاد بالغ،بني مطهر والجعافرة.

-التعريف بالولاية:

ولاية سيدي بلعباس تقع في شمال غرب الجزائر ،يحدها من الشمال ولاية وهران،عين تموشنت ومعسكر،و من الجنوب كل من ولاية النعامة والبيض،يحدها شرقا معسكر وسعيدة وأما غربا تلمسان.

تقدر مساحتها ب 9150 ,50 كلم مربع ،يبلغ عدد سكانها 713387 نسمة ،هي الولاية رقم 22 في التقسيم الإداري لولايات الجزائر وهي مقسمة إلى 15 دائرة و52 بلدية.

تزخر ولاية سيدي بلعباس بإمكانيات طبيعية من بينها الغابات التي تقدر مساحتها ب 40 بالمئة من المساحة الإجمالية للولاية،المحاجر وأراضي فلاحية خصبة إضافة إلى مناخها المعتدل.وإمكانياتها الإقتصادية ومن بينها المناطق الصناعية التي تتربع عليها الولاية والتي تضم مؤسسات عامة وخاصة.

-التقسيم الإداري لولاية سيدي بلعباس :

نشأت ولاية سيدي بلعباس عن التقسيم الإداري لعام 1974بموجب الأمر رقم 74/69 المؤرخ 02 جويلية 1974 وتضم حاليا 52بلدية و15 دائرة .

الجدول رقم(09):يوضح التقسيم الإداري لولاية سيدي بلعباس

الرقم	الدائرة	البلدية	المساحة(كلم)		النسبة (%)	
			الدائرة	البلدية	الدائرة	البلدية
01	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	69.74	69.74	0.76	0.76
02	سيدي لحسن	سيدي لحسن	276.80	88.92	3.03	0.97
		العمارنة		93.64		1.02
		سيدي خالد		58.54		0.64
		سيدي يعقوب		35.70		0.39
03	تسالة	تسالة	297.66	119.26	3.25	1.30
		عين ثريد		120.88		1.32
		السهالة الثورة		57.54		0.36
04	سفيزف	سفيزف	446.74	124.63	4.88	1.36
		المسيد		132.02		1.44
		عين آون		88.79		0.97
		بوجبهة البرج		101.30		1.11
05	تنيرة	تنيرة	638.74	162.48	6.98	1.78
		واد سفزيون		307.77		3.36
		بن عشيبة الشيلية		91.20		1.00
		حاسي دحو		77.29		0.84
06	عين البرد	عين البرد	293.46	84.36	3.21	0.92
		سيدي إبراهيم		38.60		0.42
		مكدرة		43.84		0.48
		سيدي حمادوش		126.66		1.38
07	مصطفى بن إبراهيم	مصطفى بن إبراهيم	409.04	94.12	7.42	1.03
		تلموني		76.32		0.83
		زروالة		132.16		1.44
		بلعربي		106.44		1.16
08	تلاغ	تلاغ	678.90	179.09	7.42	1.96
		مزوارو		163.93		1.79

		الضاية		147.92		1.62
		تيفاليمات		187.94		2.05
09	مولاي سليسن	مولاي سليسن	364.343	192.36	3.98	2.10
		الحصيبة		78.90		0.86
		عين تاندمين		93.08		1.02
10	مرين	مرين	955.23	189.35	10.44	2.07
		تافسور		242.60		2.65
		واد تاوريرة		386.20		4.22
		تاودموت		137.08		1.50
11	رأس الماء	رأس الماء	1207.89	126.26	13.20	2.65
		واد سبع		315.89		4.22
		رجم دموش		765.74		1.50
12	مرحوم	مرحوم	2753.31	1102.79	30.09	12.05
		سيدي شعيب		300.38		3.28
		بئر الحمام		13550.14		14.75
13	إبن باديس	إبن باديس	239.99	88.80	2.62	0.97
		بضرابين المقدران		32.80		0.36
		حاسي زهانة		67.89		0.74
		شيطوان		50.50		0.55
14	سيدي علي بو سيدي	سيدي علي بو سيدي	292.22	50.22	2.51	0.55
		عين قادة		26.80		0.29
		لمطار		57.40		0.63
		سيدي دحو الزئير		94.80		1.04
15	سيدي علي بن يوب	سيدي علي بن يوب	289.57	132.70	3.16	1.45
		بوخنفيس		97.74		1.07
		الطابية		59313		0.65

المصدر :من إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع ولاية سيدي بلعباس-WWW.wilaya-sidi bel Abbes dz يوم:28أفريل 2018علىالساعة23:00

خريطة التقسيم الإداري لولاية سيدي بلعباس:

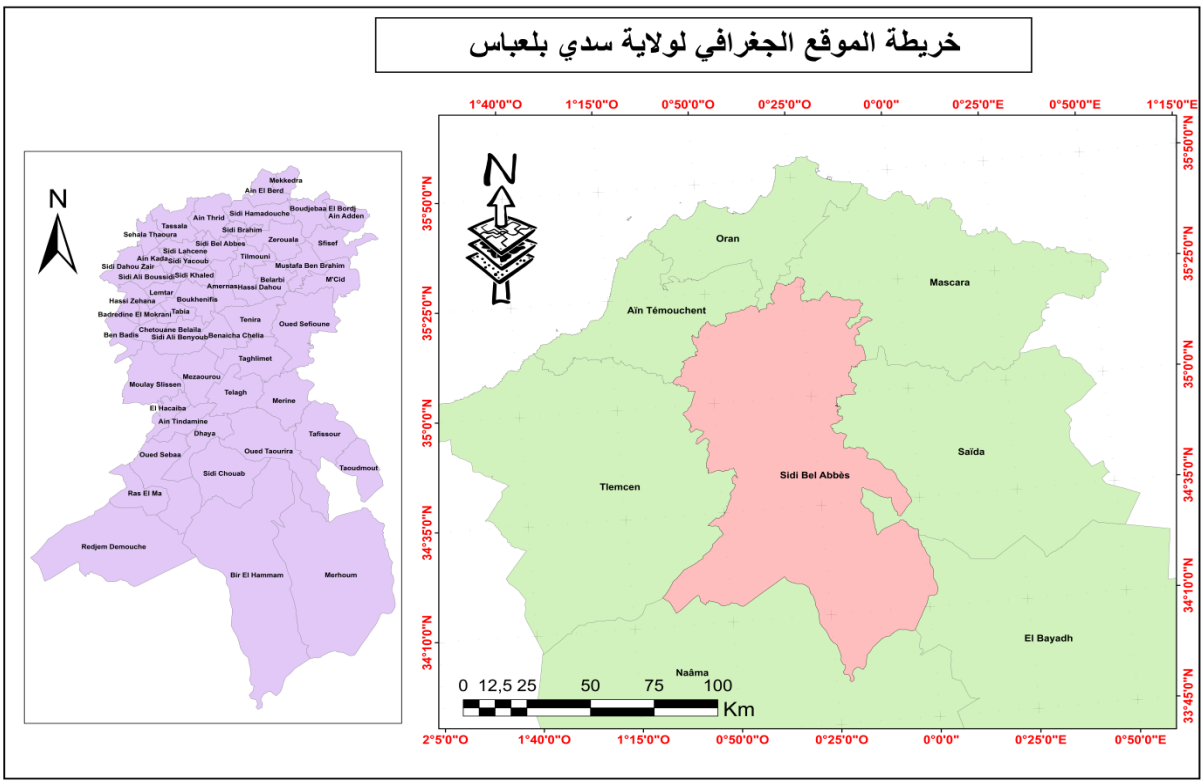

–شبكة الطرق لولاية سيدي بلعباس:

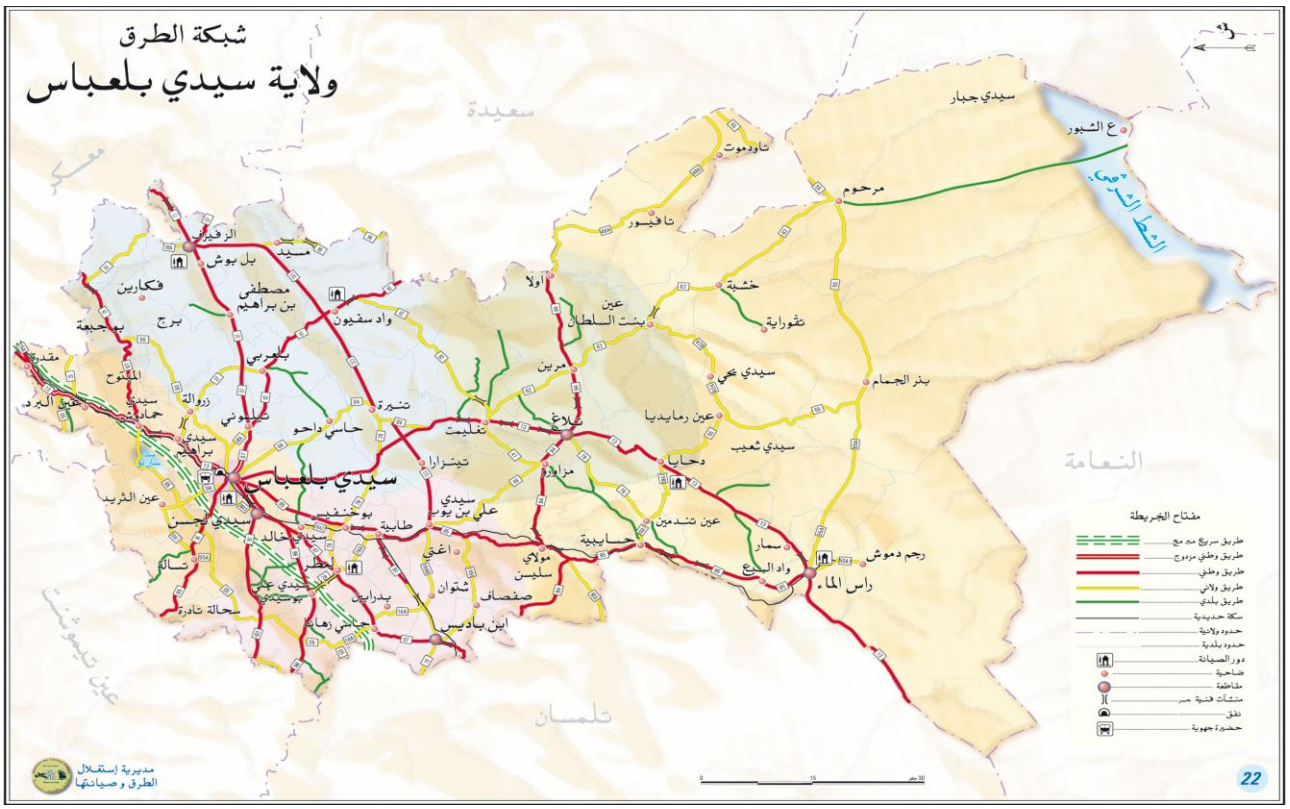

المطلب الثاني:المؤشرات التنموية لولاية سيدي بلعباس

-عرض أهم المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية لولاية سيدي بلعباس في الفترة الممتدة بين 1999-2018:

قمنا بدراسة الواقع التنموي لولاية سيدي بلعباس وهذا من خلال دراسة إستطلاعية لإحصائيات الولاية خلال الفترة الممتدة من 1999الى 2018 المقدمة من قبل مصالح الولاية المتعلقة بحصائل النشاط السنوي وكذا الإعتماد على الإحصائيات المقدمة من جميع مصالح الولاية في شتى القطاعات المعنية بعملية التنمية المحلية والأرقام المحققة في هذا المجال نهاية كل سنة وحسب منجزات كل قطاع على حدى.إ ستفادت الولاية خلالهذه الفترة وفي إيطار ميزانية التجهيز لمختلف البرامج من عدة عمليات مقسمة كالاتي:

- من سنة 1999 إلى غاية سنة 2016:إ نجاز 9013 عملية بغلاف مالي قدر ب 21381 مليار دينار جزائري إستفادت منها كل القطاعات .

-من نهاية 2016 إلى نهاية 2017 :إنجاز 551 عملية بغلاف مالي قدره 10622 مليار دينار جزائري.

سنة 2018: إنجاز654 عملية بغلاف مالي قدر ب.12584 مليار دينار جزائري ،قسمت هذه المبالغ على كل القطاعات.

يبين الجدول الآتي أهم المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والتي عرفت تحسنا ملحوظا في الفترة الممتدة ما بين سنة1999وسنة 2018 نظرا للبرنامج التي تم تجسيدها وكان لها أثر في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

الجدول رقم (10): يوضح المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية لولاية سيدي بلعباس 1999-2018:

أهم المؤشرات	الوحدة	1999	2015	2016	2017	2018
عدد السكان	ساكن	532950	672896	681190	691679	713387
الكثافة السكانية	ساكن/كلم2	58	73	74	76	77
معدل البطالة	%	30.58	9.55	9.48	9.78	9.82
نسبة شغل السكن (TOC)	ساكن/سكن	5.80	4.90	4.30	4.28	4.12
المساحة الفلاحية الصالحة المسقية(Irrigieèsau)	هكتار	356501	363191	363191	363191	363191
كمية التزويد بمياه الشرب	لتر/ساكن /يوم	60	120	153	161	163
نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي	%	73	*98*	98	98	98
الآبار	عدد	49	120	120	120	120
نسبة الربط بشبكة الكهرباء	%	87	98	98	98	é99
الأسر المزودة بالكهرباء	عدد	81961	151942	157594	162099	171256
نسبة الربط بشبكة الغاز	%	23	88	90	92	99
الأسرالمزودة بالغاز	عدد	23983	128088	138422	139232	141237
نسبة الطرق الوطنية في حالة جيدة	%	60	85	88	88	89
نسبة الطرق الولائية في حالة جيدة	%	34	71	71	74	75
نسبة الطرق البلدية في حالة جيدة	%	3	65	65	70	71
مكتب البريد/ساكن	حرب /ساكن	7300	7623	7372	7358	7360

المدارس	عدد	240	282	287	288	290
نسبة التمدرس 6-15سنة	%	83.70	99.26	99.58	99.58	99.58
نبة شغل الأقسام في الطورالأول والثاني	تلميذ /قاعة	32	28	27	28	28
المتوسطات	عدد	64	99	101	103	104
نسبة شغل الأقسام في الطور الثاني	تلميذ /قاعة	32	27	25	21	21
المراكز الوطنية المتخصصة في لتكوين المهني	عدد	01	03	03	04	04
مراكز التكوين المهني	عدد	09	13	13	13	13
ملحقات مراكز التكوين المهني	عدد	04	05	05	05	05
الكليات	عدد	04	09	09	09	09
المقاعد البيداغوجية	عدد	10300	30300	30300	30300	30300
الأسرة	عدد	5402	17402	17884	17884	17884

مراكز إستقبال إستشفائي جامعي	عدد	01	01	01	01	01
مستشفيات	عدد	04	05	06	06	06
عيادة متعددة الخدمات/ساكن	ع.م.خ/ساكن	88034	10321	10321	10479	10480
قاعة علاج /ساكن	ق.ع/ساكن	7536	6916	7022	7437	7438
طبيب لعدد من السكان	طبيب/ساكن	1088	555	893	879	875
بيت الشباب	عدد	01	02	02	02	02
ملعب كرة قدم	عدد	38	39	39	39	39
ملعب كرة قدم معشوشب	عدد	00	11	12	12	12
ملعب جواري معشوشب	عدد	00	35	40	40	40
قاعة متعددة الرياضات	عدد	05	07	07	07	07
ملعب رياضي MAT ECO	عدد	00	92	92	92	92
مركب رياضي جواري	عدد	00	10	11	11	12
مسبح نصف أولمبي	عدد	01	03	03	03	03
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد		1011	10734	10036	11648
عدد مناصب الشغل	عدد		36047	37325	37949	38541
الكثافة البريدية	حرب/سكان	7833/1	7624/1	7545/1	7358	7340

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس لسنوات 1999-2018.

-إمكانيات الإستثمار في ولاية سيدي بلعباس[1]:

فيما يلي متابعة كل قطاع من قطاعات النشاط مدعمة بالأرقام المحققة مع شرح أهم البرامج:

التعليم:

يحتوي قطاع التعليم على:

1-التعليم الإبتدائي:

يحتوي قطاع التعليم الإبتدائي على مستوى الولاية على 288 مدرسة إبتدائية تحتوي على 10642 تلميذ بالنسبة للتحضري و73968 بالنسبة للإبتدائي بمعدل شغل الحجرات 26 تلميذا في القسم.

2-التعليم المتوسط:

يحتوي على 103 متوسطة تحتوي على 49506 تلميذا بمعدل شغل الحجرات 28 تلميذا في القسم.

3- التعليم الثانوي:

تحتوي الولاية على ثانوية تحتوي على 19453 بالنسبة للثانوية بمعدل شغل الحجرات 21 تلميذا في القسم.

196 مطعم مدرسي يستفيد منه 63000 تلميذا.

- أما في الطور المتوسط تحصي الولاية 05 مؤسسات ذات نظام داخلي و37 ذات نظام نصف داخلي وبالنسبة للطور الثانوي 03 مؤسسات ذات نظام داخلي و26 ذات نظام نصف داخلي.

-عدد الحافلات المخصصة للنقل المدرسي 125 حافلة منها 100 حافلة تابعة لوزارة التضامن و25 حافلة تابعة لوزارة الداخلية.

التعليم العالي والبحث العلمي:

تعتبر جامعة الجيلالي اليابس من أهم الجامعات على المستوى الوطني وهو ما أعطى قيمة مضافة لولاية سيدي بلعباس إذ تعد مقصدا للعديد من الطلبة من مختلف الولايات ومن الدول الشقيقة والمجاورة طلبا للعلم والمعرفة ،

[1] البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس سنة 2018.

بتوفرها على تسع (09) كليات في جميع التخصصات والشعب ،و التي وصل عددها خلال الدخول الجامعي 2017-2018 إلى 63 تخصص في الليسانس و101 تخصص في الماستر.

أهم المؤشرات:

-عدد المقاعد البيداغوجية المتوفرة 30300.

-عدد مديريات الخدمات الجامعية:02.

-عدد الأسرة المتوفرة 17884.

-عدد الاقامات الجامعية:12.

-عدد المطابع:12.

التعداد العام للأساتذة:2109 منهم 580 مصنف الأستاذية.

*عدد الأساتذة الدائمين:1409

*عدد الأساتذة المتعاقدين:650.

*عدد الأساتذة المشاركين:50.

عدد مخابر البحث:49 مخبر معتمد.

عدد مشاريع البحث المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية لتقييم مشاريع البحث الجامعي CNEPRU) 125.عدد الأساتذة 285 وعدد طلبة الدكتوراه :470.

كما تربط الجامعة علاقات خارجية توجت بإتفاقيات بلغت 34 اتفاقية منها:

-12 إتفاقية مع القطاع الإقتصادي والإجتماعي (المديرية العامة للأمن الوطني ،مديرية الصناعات العسكرية،المدرسة الوطنية للإدارة العسكرية بوهران، مديرية التجارة، الصندوق الوطني لتأمين البطالة...).

-04 إتفاقيات مع الجامعات الوطنية(جامعة طاهر مولاي سعيدة، جامعة محمد لمين سطيف، المركز الجامعي عين تموشنت...)

-14 إتفاقية مع الجامعات الأجنبية (جامعة سوسة تونس، جامعة ليموج فرنسا، جامعة الأناضول تركيا، جامعة سيدي محمد بن علي المغرب).

-04 إتفاقيات مع مراكز البحث ،ANVREDET ,ANDRU,INRAA,ANDRS.

التكوين والتعليم المهنيين:

تتوفر ولاية سيدي بلعباس حاليا على 22 مؤسسة تكوينية تتكفل بتأطير وتدريس 83 تخصص مهني مجمع في 22 شعبة مهنية وفق مدونة الشعب والتخصصات المهنية طبعة 2012 تتكفل هذه المؤسسات التكوينية بضمان تكوينات متوجة بشهادة دولة في مختلف الأنماط والمستويات التأهيلية وكذا تكوينات تأهيلية قصيرة المدى،حيث تقدر طاقة الإستيعاب البيداغوجية ب 6350 منصب تكوين موزعة كالأتي:

-01 معهد التكوين والتعليم المهنيين بقدرة إستيعاب بيداغوجية 500 منصب تكوين.

-03 معاهد متخصصة في التكوين المهني بقدرة إستيعاب 1050 منصب تكوين.

-13 مركز للتكوين والتمهين بقدرة إستيعاب بيداغوجية 4250 منصب تكوين.

-05 ملحقات للتكوين المهني بقدرة إستيعاب بيداغوجية 550 منصب تكوين.

بالإضافة إلى 10 مؤسسات خاصة للتكوين المهني بقدرة إستيعاب تقدر ب 894 منصب تكوين تتكفل بتكوينات متوجة بشهادة دولة وكذا تكوينات تأهيلية قصيرة المدى ،كما تم إعتماد مؤسستين خاصتين في التكوين المهني المتعلقة ب:

-مؤسسة polyglotte Formation" بقدرة إسيعاب تقدر ب 120 منصب تكوين.

-مؤسسة"Academie Chialli" بقدرة إستيعاب تقدر ب 60 منصب تكوين.

-التشغيل: سمحت مختلف برامج التنمية المحلية وكذا فرص الإستثمار والتسهيلات التي منحتها الدولة لمختلف الجهات المستثمرة في خلق مناصب شغل مختلفة لمختلف شرائح المواطنين والمحافظة على وتيرة إنخفاض مستوى البطالة حيث سجلت ولاية سيدي بلعباس خلال الفترة الممتدة من سنة 1999إلى سنة 2018 تراجعا ملموسا

لظاهرة البطالة والتي تدنت من مستوى 30.58% بداية سنة1999 إلى حدود 9.78%خلال سنة 2017 و % سنة 2018.

يقدر عدد السكان النشاطيين في الولاية سنة 2018 ب:264.948 نسمة .

فيما يقدر عدد السكان المشغلين ب:239.251 نسمة فيما تقدر نسبة البطالة 9.48%.

الصحة: في ظل المنظومة الصحية الجديدة عمل قطاع الصحة على توفير للمواطنين في موقع إقامته بالحي أو البلدية سلسلة من الخدمات الطبية والعلاجية وحتى الإستشفائية وهذا بفضل توفير آليات العمل المسخرة لهذا الغرض من خلال هياكل صحية ذات نمط متدرج حسب سلم علاجات متعددة بحيث تشكل نسيج متكون من وحدات في القطاع العام والخاص .

يتوفر القطاع في الولاية على 15 مؤسسة صحية عامة بطاقة إجمالية تعادل 1646 سرير كما يتوفر على 66 عيادة متعددة الخدمات و97 قاعة علاج يؤطره 310 استشفائي جامعي،353 أخصائي في الصحة العمومية ،643 طبيب عام و114 جراح أسنان ،48 صيدلي ،227 قابلة،197 مشغل أشعة،259 مخبري،88 مدلك،2238 شبه طبي،75 نفساني.

أما فيما يخص القطاع الخاص يتوفر على مؤسستين استشفائيتين جراحيتين بطاقة إستيعاب تقدر ب 44 سرير،03 مراكز لتصفية الكلى،59 عيادة شبه طبية، مركز واحد للتشخيص الطبي ،مركز للأشعة،07 عيادات في الاستكشاف بالأشعة،10 مخابر للتحاليل الطبية إضافة إلى 05 مؤسسات توزيع المواد الصيدلانية و09 مؤسسات للنقل الصحي.

كما يوجد بالولاية 173 طبيب أخصائي في جميع التخصصات الطبية بما فيها الجراحية ،139 طبيب عام،99 جراح أسنان،255 صيدلي،59 شبه طبي يسمح بتحقيق التغطية الطبية للمواطنين.

– الصناعة:

إن الطبيعة الجغرافية لولاية سيدي بلعباس وما تخزنه من ثروات طبيعية وكفاءات جعلها رائدة في الصناعة والإستثمار .

– توجد بالولاية مؤسسات إقتصادية كبيرة في الصناعات الإلكترونية صناعة العتاد الفلاحي والصناعات التحويلية.

الجدول رقم(11):يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية سيدي بلعباس.

	سنة 2014	سنة2015	سنة2016	سنة2017	سنة2018	سنة2019 السداسي الأول
عدد المؤسسات	9586	10280	10734	11135	11498	11648
عدد مناصب الشغل	30820	32037	34037	34913	35541	35913

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سيدي بلعباس.

– المناجم والمقالع :

يوجد على مستوى ولاية سيدي بلعباس سبعة وثلاثون (37) مقلعا مرخصا للإستغلال منها :

- 23 رخصة إستغلال لمقلع الكلس الحصوي (calcaire pour agégaats).
- 02 رخص إستغلال لمقلع الكلس لصناعة كربونات الكالسيوم (carbonate de calcium).
- 04 رخص إستغلال لمقطع الكلس النحت الحجري (calcaire pour pierre de taille).
- 02 رخصتي إستغلال لمقلع الكلس الصلصال (Argile).
- 06 رخص إستغلال لمقلع الرمل (Sable).
- رخصة واحدة (01) لإستكشاف مقلع الكلس الحصوي.
- من بين 37 مقلع،07 مقالع مستغلة من طرف القطاع العام و30 مقلع من القطاع الخاص .

– ترخيص منجمي للإستكشاف :

ترخيص منجمي لمؤسسة SPA ETRAHB لإكتشاف مقلع الكلس الحصوي متواجد على مستوى بلدية رأس الماء .

– الفلاحة :

تشتهر الولاية بطابعها الفلاحي خاصة بزراعة الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون نظرا لما تتميز به من مناخ معتدل.

-مجموع الرقع الزراعية (STA) 363.191 هكتار.

- الأراضي المسقية :9.266 هكتار.

- المحاصيل العشبية :209.316 هكتار.

- أراضي البور : 134.359 هكتار.

- الأشجار المثمرة : 7.840 هكتار.

- غراسة الكروم : 4.037 هكتار.

- غراسة الزيتون : 7.639 هكتار.

أهم المنتوجات :

***حملة الحصاد:**

- القمح الصلب 46.673 هكتار بقيمة إنتاج 52.524 قنطار .
- القمح السين 40.485 هكتار بقيمة إنتاج 342.435 قنطار.
- الشعير 67.537 هكتار بقيمة إنتاج 64.646 قنطار.
- الخرطان 6.837 هكتار بقيمة إنتاج 52.690 قنطار.

***هياكل التخزين:**

الجدول رقم(12):يوضح تقسيم تعاونيات الحبوب والبقول الجافة.

تعاونيات الحبوب والبقول الجافة	صومعة التخزين		محلات السقائف ومحطة		المجموع
	عدد	السعة(ق)	عدد	السعة(ق)	
سيدي بلعباس	5	340000	4	80	426000
لمطار	4	450000	3	83000	533000
تلاغ	4	335500	5	105000	440500
سفيزف	6	490000	7	75000	565000
المجموع	19	1621500	19	343000	1964500

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس لسنة 2018.

***معدات الحصاد :**

حظيرة الولاية تعد 355 آلة حاصدة منها 96 ملك لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة منها 74 آلة حاصدة من نوع **SAMPO**،22 آلة حاصدة من الجيل السابق.

2.1- محاصيل الخضروات:

الجدول رقم(13): يوضح أهم محاصيل الخضروات المزروعة ، المجنية والإنتاج المحقق

المنتوج	المساحة المزروعة (هكتار)	المساحة المجنية (هكتار)	الإنتاج المحقق (قنطار)
البطاطس	2.404	2.404	321.052
الطماطم الإستهلاكية	242	242	1293990
الطماطم	21	21	14.490
البصل الأخضر	162	162	30.780
البصل الجاف	290	290	82.400
ثوم	57	57	2.394
الخس	216	216	25.000
فلفل	61	61	12.350
فلفل حلو	194	194	45.290
باذنجان	62	62	14.942
فول الأخضر	82	82	10.080
البازلاء الخضراء	90	90	7.400
جزر	303	303	68490
لفت	123	123	26328
كوسة	85	85	10600
خيار	54	54	15000
فاصوليا	40	40	4080
بطيخ	2198	2198	685680
شمام	1400	1400	53900
قرنبيط	46	46	9900

بنجر	60	60	12300
خرشوف	35	35	6200

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس سنة 2018.

محاصيل الأشجار المثمرة:

الجدول رقم (14) :يوضح إنتاج الزيتون

المساحة الكلية هـ	عدد الأشجار	المساحة المنتجة	الأشجار المنتجة	توقعات الإنتاج			إنتاج الزيت (هل)
				الإجمالي	زيتون المائدة	زيت الزيتون	
11.121	1.346.484	6.216	761.000	215.179	157.969	57.210	8.100

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس سنة 2018.

الجدول رقم(15): يوضح إنتاج الكروم:(عنب المائدة).

المساحة الإجمالية هـ	المساحة المنتجة	المساحة المجنية هـ	توقعات الجني (ق)	الإنتاج(ق)
1028	908	37028	968	41395

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس سنة 2018.

الجدول رقم (16):يوضح مختلف الأشجار المثمرة:

النوع	المساحة المزروعة هـ	المساحة المنتجة هـ	توقعات	المساحة المنتجة هـ	الإنتاج ق	المردود ق/هـ
التفاح	1516	1152	139700	1152	124830	123
الايجاص	548	431	30198	431	37660	87
سفرجل	6	6	165	6	165	28
الرمان	17	15	255	15	299	20
المشمش	212	185	12980	185	11484	62
الخوخ	852	679,3	40300	679,3	40298	59
البرقوق	838	668	61400	668	37205	55
الكرز	53	41	400	41	442	11
الخوخ	23	0	0	0	0	/
اللوز	3039	2606	29250	2606	28762	11
التين	259	256	7640	256	7640	2984
الجوز	2	2	20	2	20	10
جوز حلبي	0	0	0	0	0	0
فستق	31	31	100	31	100	3,23

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس سنة 2018.

-الإنتاج الحيواني:

الجدول رقم(17): يوضح مختلف المنتجات الحيوانية.

الإنتاج الحيواني		
إنتاج الألبان	**لتر**	**95000000**
إنتاج لحوم الأبقار	**قنطار**	**44200**
إنتاج لحوم الأغنام	**قنطار**	**105550**
إنتاج لحوم الماعز	**قنطار**	**3900**
البيض	**عدد**	**14000000**
إنتاج لحم الدجاج	**قنطار**	**41600**
إنتاج العسل	**قنطار**	**470**

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس سنة 2018.

الأشغال العمومية:

تتوفر الولاية على شبكة طرق بطول 1824كلم،منها 71 كلم طريق سيار شرق –غرب،وتمثل 04 بالمئة من طول الشبكة،762 كلم طرق وطنية وتمثل 42 بالمئة من طول الشبكة.548 كلم طرق ولائية وتمثل 30 بالمئة من طول الشبكة،443 كلم طرق بلدية وتمثل 24 بالمئة من طول الشبكة كما يوجد بها 97 جسرا، هذه الشبكة سمحت بتغطية وربط 52 بلدية ببعضها البعض وبلدية مقر الولاية وكذا الولايات المجاورة وتسهيل حركة التنقل للأشخاص والبضائع.

النقل:

عرف قطاع النقل في ولاية سيدي بلعباس خلال سنة 2017 إستلام ودخول حيز الخدمة لخط الترامواي الأمر الذي ساهم في تحسين نوعية الخدمة العمومية،كما يعد قيمة جمالية حضرية مضافة للمدينة من شأنه إبراز الموروث العمراني للمدينة بالإضافة مساهمته في إستقطاب الإهتمام والتعريف بها من جميع النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياحية ،من جانب آخر جعل المدينة من المدن القلائل على المستوي القاري التي تتوفر على هذه الوسيلة الحضارية.

-كما يوجد على مستوى الولاية 1736 حافلة لنقل المسافرين ب 50714 مقعد.

-سكك حديدية لنقل المسافرين والبضائع.

-المؤسسة العمومية للنقل الحضري التي تحتوي على 30حافلة من الحجم الكبير موزعة على 12 خطا حضري وشبه حضري .

-عدد سيارات الأجرة 9169 سيارة أجرة مقسمة ما بين سيارات الأجرة الفردية وما بين البلديات وما بين الولايات.

السكن :

سجلت ولاية سيدي بلعباس في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في إنجاز السكنات بمختلف الصيغ حيث بلغت 48.729 وحدة سكنية من بينها 24.702 وحدة منجزة و20.016 وحدة في طور الإنجاز وتبقى 40.011 وحدة لم تنطلق بها الأشغال موزعة كالآتي (3.00 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار، 741وحدة بصيغة السكن الريفي ،270 وحدة سكنية بصيغة الترقوي المدعم إضافة إلى ذلك 1000 إعانة ريفية).

- التجارة :

يسهر قطاع التجارة ضمن المهام الأساسية المسندة إليه على مراقبة الجودة وقمع الغش وذلك في إطار برنامج معد مسبقا ليمس كل النشاطات التجارية ، هذا بالإضافة إلى تدخلاته في إطار الفرق المختلطة مراقبة المواد الإستهلاكية السريعة التلف ومخلات الإطعام السريع وبيع المشروب ، كما تجدر الإشارة أن ولاية سيدي بلعباس تعد39.994 تاجرا من بينهم 2.029 شخص معنوي و37.965 شخص طبيعي.

-الصيد البحري:

في الآونة الأخيرة، عرفت ولاية سيدي بلعباس تطورا كبيرا في الصيد البحري مما جعلها قبلة للإستثمار في هذا المجال.ومن أهم المزارع لتربية المائيات للمستثمر كتاف علي بقرية الجواهر بلدية سيدي لحسن ذات طاقة إنتاجية تقدر ب 100 طن سنويا.

-مزرعة لتربية الأسماك ببلدية سفيزف للمستثمر روبي قادة ذات طاقة إنتاجية تقدر ب 50طن سنويا.

-مشروع لتربية الطحالب لمؤسسة مجمع حسناوي ببلدية العمارنة.

.**الجدول رقم** (**18**):يوضح كمية الصيد القاري ب الكلغ.

الصنف	السنة 2018
الشبوط	16402
الأصناف الأخرى	10125
المجموع	26527

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس سنة 2018.

الجدول رقم(**19**): يوضح كمية السمك المتداولة على مستوى سوق الجملة.

نوع السمك	السنة 2018
السمك الأبيض(كلغ)	195870
السمك الأزرق(كلغ)	429120
المجموع	624990

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس سنة 2018.

-الطاقة:

عرفت ولاية سيدي بلعباس تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة في شتى الميادين كان له الأثر الكبير في تحسين الظروف المعيشية للمواطن ومن ذلك قطاع الطاقة الذي عرف هو الأخر قفزة نوعية ساهمت في دفع عجلة التنمية بالولاية وهو ما تجلى في نسب المؤشرات الطاقوية ،فبعد ما كانت 03 بلديات مزودة بشبكة الغاز سنة 1999 أصبحت حاليا كل بلديات الولاية وعددها 52 بلدية مزودة بشبكة الغاز أي أصبحت نسبة التغطية 100%أما نسبة الربط بشبكة التوزيع فقد تعدت 92.%

أما في مجال الكهرباء فإن نسبة الربط قاربت 99 %حاليا.

–الغابات:

تعد ولاية سيدي بلعباس أكبر ولاية غابية بغرب الوطن والتي تعتبر مورد ثمين ذات قيمة إنتاجية تساهم في تطوير الإقتصاد المحلي عن طريق امتصاص البطالة وخلق الثروة.إذ تقدر المساحة الغابية ب 205672 هكتارا موزعة على موزعة على 39 غابة تابعة للأملاك الوطنية الغابية موزعة على 41 بلدية ، نسبة تغطية الغطاء النباتي 22 % كما تتوفر الولاية على 128.000 هكتار من الحلفاء المتواجدة بالمناطق السهبية بجنوب الولاية.

– السياحة :

تعتبر ولاية سيدي بلعباس بحكم موقعها الجيو–إستراتيجي ولاية واعدة في المجال السياحي بحكم توفرها على مؤهلات سياحية هامة ومتنوعة منها الطبيعية كالغابات ، البحيرات ، الجبال وكذا السياحة الثقافية التاريخية والدينية كل ذلك يعطي تحفيزا للمستثمرين وهو ما تم تسجيله من حبث التطور الملحوظ خاصة من جانب المرافق وهياكل سياحية والذي يتجلى في عدد الفنادق المنجزة مؤخرا وكذا النشاط المهم للوكالات السياحية ، هذا بالإضافة إلى ما تزخر به مختلف بلديات الولاية من نشاطات حرفية وتقليدية متنوعة.

– عدد الفنادق في الولاية 14 فندق.

– عدد الوكالات السياحية 29 وكالة .

– ومن أبرز المناطق السياحية : بحيرة سيدي محمد بن علي ، نزل ريفي (خيمة)، القصور ، منطقة العطوش بتاسالة ..

– الشؤون الدينية و الأوقاف:

تحتوي ولاية سيدي بلعباس على مجموعة كبيرة من المساجد والأملاك الوقفية وهي كالآتي :

الجدول رقم(20):يوضح عدد المساجد والأملاك الوقفية في ولاية سيدي بلعباس.

نوع الهيكل	إحصاء سنة 2018
العدد العام لمساجد الولاية	293
عدد المساجد العاملة	235
عدد المساجد قيد الإنجاز (المشاريع)	58
عدد المساجد التي تقام بها الجمعة	205
عدد السكنات الوقفية	176
عدد المحلات الوقفية	05
عدد المرشات الوقفية	14
عدد الأراضي البيضاء	02
عدد المدارس القرآنية	27
عدد الزوايا	29

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيان السنوي لولاية سيدي بلعباس سنة 2018.

– الشباب والرياضة :

لقد عرف قطاع الشباب والرياضة نموا ملحوظا وتحولات نوعية في تدعيم حظيرة الهياكل الرياضية وأخرى شبابية وهذا من خلال تنويع الإستثمارات في بناء عدة منشآت رياضية وأخرى شبانية التي أنجزت والتي هي في طور الإنجاز عبر كامل دوائر وبلديات الولاية والتي ستساهم بالتكفل الأمثل بالشباب والسماح لهم بإبراز قدراتهم ومهاراتهم وتحقيق طموحاتهم المتعددة والمختلفة إذ سجلت سنة 2018 أكثر من 400 شخص لتنوين في تربص مصريين ومدربين على الدرجة الأولى ،و تجديد العهدة الاولمبية ل 115 جمعية منها 81 جمعية أحادية الرياضة و34 جمعية متعددة الرياضات إضافة إلى 19 رابطة.

للعلم أن عدد المنخرطين في الأندية 7891 منخرط ذكور و1034 منخرطة إناث في جميع الأصناف ويؤطرهم 122 إطار و205 متطوع.

–الثقافة:

تتوفر ولاية سيدي بلعباس على عدد هام من المنشات الثقافية كدار الثقافة "كاتب ياسين"، قاعة متحف السينيماتيك "موكسي" وعدة قاعات السينما، المسرح الجهوي، المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "محمد قباطي على مستوي مدينة سيدي بلعباس مما يسمح لها بتنظيم العديد من التظاهرات الثقافية، الولائية، الجهوية، الوطنية والدولية.

المبحث الثاني: وصف منهجية الدراسة الميدانية

سنتناول في هذا المبحث المنهجية الدراسة بتحديد مكان وحجم العينة وأهم المقاييس المستخدمة في إنشاء الإستبيان، بالإضافة إلى منهجية الإختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: المنهج المتبع وعينة الدراسة

–حجم المجتمع وعينة الدراسة:

هناك عدة طرق ممكنة للقيام بالمعاينة. إخترنا في هذا البحث المعاينة الغير الإحتمالية والغير الطبقية: حيث يكون إحتمال إختيار فرد أو عنصر ما من ضمن العينة غير معروف وغير محدد مسبقا، بعبارة أخرى يكون لكل عنصر من المجتمع المدروس الحظ في أن يختار هذا النوع من المعاينة يسهل لنا جمع المعطيات، بحيث نختار عشوائيا عينة من المجتمع المدروس، لتكون أقل تكلفة وأكثر ربح للوقت، لهذا يسميها الكثير من الإحصائيين بالمعاينة القياسية.
يتمثل مجتمع البحث من إعضاء المجالس الشعبية البلدية لولاية سيدي بلعباس بإحتواء الولاية على 52 بلدية عدد أعضاء المجالس تتراوح بين 13–25 بمتوسط 18 عضو في كل بلدية قمنا حساب مجتمع البحث وفقا للمعادلة التالية:

عدد البلديات*متوسط عدد أعضاء المجالس =N

حيث: N هو حجم المجتمع

N=18*52N= 936

هناك عدة معادلات لتحديد حجم العينة منها معادلة ستيفن ثامبسون، معادلة روبيرت ماسون، معادلة ريتشارد جيجر ومعادلة هيربرت اركن. بعد تحديد حجم المجتمع قمنا بحساب حجم العينة وفقا لمعادلة (Thompson 2012)[1] بإعتبارها من أهم وأشهر المعادلات في تحديد حجم العينة تبعا لحجم مجتمع الدراسة.

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

N حجم المجتمع

z الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96

d نسبة الخطأ ~ 0.03

p نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50

$$n = \frac{936 \times 0.50 \left(1 - 0.50\right)}{\left[\left[936 - 1 \times \left(0.02992^{2} \div 1.96^{2}\right)\right] + 0.50 \left(1 - 0.50\right)\right]}$$

$$n = 500,3494465 \sim 500$$

تم تقدير حجم العينة ب 500 مستوجب للدراسة كانت بداية الدراسة في أوائل شهر جانفي 2019، أما إتمام الدراسة كان نهاية شهر فبراير 2020.

مدى كفاية العينة:

الجدول رقم (21): إختبار KMOوBartlett

0.964	إختبار KMO	
70363.167	Khi-deux approx.	إختبار Bartlett
946	ddl	
0.000	Signification	

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS v 25 (n=500)

إختبارKMOلحساب كفاية العينة وإختبار ما إذا كانت الإرتباطات الجزئية بين العبارات، وتتراوح قيمة هذا الإختبار بين (0 و+1) حيث تشير القيم القريبة من(+1)إلى كفاية العينة أو أن حجمها مناسبة، والقيم الأقل من (+0.5)تشير إلى عدم كفاية العينة، من خلال النتائج نلاحظ ان قيمة KMO أكبر من (+0.5) ويقترب من (+1) (0.964) وهذا يدل على مناسبة أو كفاية حجم العينة لعملية التحليل الإحصائي.

[1] Thompson SK ,**Simple Random Sampling**. In SK Thompson (ed). Sampling (3rd ed). Hoboken, NJ: John Wiley& Sons, Inc,2012.

إختبارBartlett(إختبار الدائرية)وهو مؤشر للعلاقة بين العبارات ويجب أن يكون دال إحصائيا مما يدل على أن المصفوفة هي مصفوفة الوحدة من خلال النتائج نلاحظ أن هذ الإختبار دال إحصائيا وهذ مؤشر جيد يدل على وحدة مصفوفة الإرتباط.

المطلب الثاني: بناء الإستبيان وسلالم القياس

للتحقق من صحة فرضيات البحث وإختبار متغيرات النموذج المفاهيمي سنقوم بوضع إستبيان. لإنشاء الإستبيان قمنا بالتركيز على أعمال مختلف الباحثين في مجال التنمية المحلية بشكل عام وخاص المقاييس التالية:

1.مقياس مشاكل التنمية:

- ✓إشكال التنمية المحلية.
- ✓معيقات التنمية المحلية.
- ✓القطاعات التي تعاني من مشاكل.

2.مقياس التمويل المركزي.

3.مقياس كفاءة الموارد البشرية.

4.مقياس الإمكانات المتاحة.

5.مقياس السياسات المنتهجة.

6.مقياس المتغير التابع – محددات التنمية المحلية.

1.مقياس المتغير المستقل " مشاكل التنمية ":

توضح الدراسة الحالية تأثير "مشاكل التنمية " على التنمية المحلية،حيث يتكون هذا المقياس من 3 أبعاد وهي إشكال التنمية المحلية، معيقات التنمية المحلية والقطاعات التي تعاني من مشاكل كما تتكون هذه الأبعاد من 18 عبارة. حيث تراوحت قيمة αCronbach's لهذا المقياسين بين 0.70 و0.90.

الجدول رقم(22): مقياس مشاكل التنمية المحلية

إشكال التنمية المحلية					
العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ.موافق بشدة
نقص في التمويل	1	2	3	4	5
سوء التسيير	1	2	3	4	5
نقص الموارد	1	2	3	4	5
نقص التكوين والكفاءات البشرية	1	2	3	4	5
السياسات المتبعة من طرف الدولة	1	2	3	4	5
إنتشار الرشوة والفساد	1	2	3	4	5
معيقات التنمية المحلية					
الجماعات المحلية	1	2	3	4	5
تمويل التنمية المحلية	1	2	3	4	5
القوانين والتشريعات	1	2	3	4	5
إهمال قطاع الزراعة	1	2	3	4	5
نقص المشاريع المقاولاتية	1	2	3	4	5
عدم تشجيع الإستثمار	1	2	3	4	5
القطاعات التي تعاني من مشاكل					
قطاع الزراعة	1	2	3	4	5
قطاع الصناعة	1	2	3	4	5
قطاع التجارة	1	2	3	4	5
قطاع التربية والتعليم	1	2	3	4	5
قطاع الصحة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إستبيان الدراسة.

2.مقياس المتغير المستقل التمويل المركزي:

يتكون مقياس التمويل المركزي من أربع عبارات وقد تم إستخدام هذا المقياس من قبل عدد من الباحثين لكننا قمنا بالتعديل فيه بما يتلاءم مع متغيرات الدراسة. حيث أن إستخدمنا لهذا المقياس راجع إلى مستوى موثوقيته الجيد في العديد من الأبحاث، فقد تراوحت قيمة αCronbach's بين 0.72 و0.91.

الجدول رقم(23): مقياس مركزية التمويل

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ.موافق بشدة
التمويل المركزي لمشاريع التنمية المحلية يشكل عائقا في تجسيد المشاريع	1	2	3	4	5
التمويل المركزي يلغي مشاركة المجالس البلدية في تحديد المشاريع الواجب تمويلها	1	2	3	4	5
التمويل المركزي للمشاريع التنموية يؤثر على إعداد ميزانية البلدية	1	2	3	4	5
تملك البلدية ايرادت تسمح لها بتمويل مشاريعها التنموية	1	2	3	4	5

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

3.مقياس المتغير المستقل الإمكانيات المتاحة:

لقياس الإمكانيات المتاحة إستخدمنا هذا المقياس والذي يحتوي على 3 عبارات تمتاز بإتساق ممتاز ويتضح ذلك من خلال مستوى الثبات الجيد لها ، حيث تراوحت αCcronbach's بين 0.93 و0.94.

الجدول رقم(24): مقياس الإمكانيات المتاحة

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ.موافق بشدة
البنى التحتية جيدة في البلدية	1	2	3	4	5
حالة الطرقات جيدة في البلدية	1	2	3	4	5
المؤسسات الخدماتية تقوم بدورها في البلدية	1	2	3	4	5
الإجراءات المتبعة من طرف البلدية من أجل تحقيق التنمية المحلية حققت الأهداف المرجوة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الإستبيان

4.مقياس المتغير المستقل الموارد البشرية:

قمنا بإستخدام هذا المقياس لإختبار كفاءة الموارد البشرية بمجالس الجماعات المحلية، الذي يحتوي على 4 عبارات حيث بلغت متوسط قيمة αCronbach's للمقياس بين 0.77 و0.92.

الجدول رقم(25): مقياس كفاءة الموارد البشرية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ.موافق بشدة
نقص الكفاءات في المجالس البلدية يؤثر على إختيار المشاريع التنموية المحلية	1	2	3	4	5
الخلافات داخل المجالس الشعبية البلدية هي من أسباب تعثر المشاريع التنموية	1	2	3	4	5
التعددية الحزبية من أسباب الخلافات داخل المجالس الشعبية البلدية	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

5.مقياس المتغير المستقل السياسات المنتهجة:

يتكون مقياس السياسات المنتهجةمن 6 عبارات تم التعديل فيه بما يتلاءم مع متغيرات الدراسة،فقد إستخدمنا هذا المقياس لأن مستوى موثوقيته جيد في العديد من الأبحاث، حيث تراوحت قيمة αCronbach's بين 0.70 و0.95.

الجدول رقم(26): مقياس السياسات المنتهجة

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ.موافق بشدة
البلدية تتبنى مشاريع تنموية	1	2	3	4	5
الأسلوب الإداري فعال في التنمية المحلية للبلدية	1	2	3	4	5
يشارك المجلس البلدي في إعداد المخطط البلدي للتنميةP.C.D	1	2	3	4	5
المركزية الإدارية هي أهم أسباب فشل المشاريع التنموية بالبلدية	1	2	3	4	5
الإدارة المركزية تستجيب لمقترحات المجلس الشعبي البلدي فيما يتعلق بالتنمية المحلية في البلدية	1	2	3	4	5
كلما زادت المركزية الإدارية كلما تضعف مشاركة المجالس البلدية في تجسيد التنمية المحلية في البلدية	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الإستبيان. ا

6.مقياس محددات التنمية المحلية:

يتكون مقياس محددات التنمية المحليةمن 6 عبارات تم إستخدام هذا المقياس مع التعديل فيه بما يتلاءم مع متغيرات الدراسة. وقد إستخدمنا هذا المقياس لأن مستوى موثوقيته جيد في العديد من الأبحاث، حيث تراوحت قيمة αCronbach's بين 0.70 و0.95.

الجدول رقم(27):مقياس محددات التنمية المحلية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ.موافق بشدة
الحد من الفقر	5	4	3	2	1
الصحة	5	4	3	2	1
التعليم	5	4	3	2	1
البيئة	5	4	3	2	1
الأمن والإستقرار	5	4	3	2	1
الفلاحة	5	4	3	2	1
التجارة	5	4	3	2	1
الصناعة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

الجدول رقم(28): ملخص المقاييس المستخدمة في وضع الإستبيان

المقاييس						
العوامل الديمغرافية	مشاكل التنمية	نفص التمويل	الإمكانيات المتاحة	كفاءة الموارد البشرية	السياسات المنتهجة	التنمية لمحلية
العوامل						
الجنس، السن، التعلم، الخبرة.	يتكون من 18عبارات	يتكون من 4عبارات	يتكون من 5 عبارات	يتكون من 3عبارات	يتكون من 6عبارات	يتكون من 8عبارات

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الدراسات السابقة

المبحث الثاني: الإختبار النهائي لنموذج الدراسة

سنتناول في هذا المبحث أهم نتائج التحليل الوصفي للإستبيان وتحليل العلاقات الهيكلية بين متغيرات الدراسة وإختبار صحة فرضيات البحث.

المطلب الاول: تحليل البيانات ونتائج الدراسة تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة

قمنا بإستخدام برنامج SPSS v 25 وبرنامجWarpPLS v5.0 في عملية التحليل لملائمة هذا البرنامج في نمذجة المعادلات الهيكلة للعينة الكبيرة.

تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة:

تضمنت الدراسة الحالية أربعة متغيرات (04) تصف خصائص عينة الدراسة، وفيما يلي إستعراض موجز لتوزيع أفراد العينة حسب الصفات الديمغرافية المدروسة وتكشف المعطيات الواردة في الجدول رقم 28 عن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم(29): البيانات الشخصية لأفراد العينة.

المتغيرات الشخصية		التكرارات	%
الجنس	ذكر	429	85.8
	أنثى	71	14.2
السنّ	20-49 سنة	227	45.4
	50-65 سنة	200	40
	65+ سنة	73	14.6
المؤهل العلمي	ابتدائي	73	14.6
	متوسط	207	41.4
	ثانوي	169	33.8
	جامعي	51	10.2
الخبرة	10- سنوات	220	44
	10-20 سنة	240	48
	20+ سنة	40	8

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS v 25 (n=500) .

متغير الجنس:

يبن الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس، حيث جاءت نسبة الذكور 85,8% ، تقابلها نسبة الإناث 14,2% من مجموع أفراد العينة.

الشكل رقم02:متغير الجنس

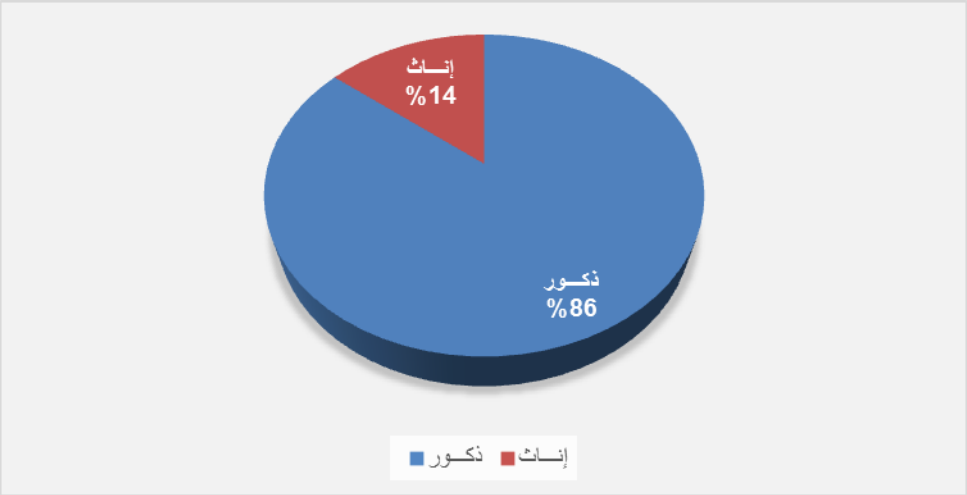

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS V25(n= 500)

متغير السن:

كما يبن الجدول رقم28 توزيع أفراد العينة حسب متغير السن، حيث جاءت أعلى نسبة 45,4% من أفراد العينة الذين يتراوح سنهم ما بين 20 إلى 49 سنة، تليها نسبة 40,0% من أفراد العينة الذين يتراوح سنهم ما بين 49 إلى 65 سنة، وفي الاخير نسبة 14,6% من أفراد العينة الذين يفوق سنهم 65 سنة.

الشكل رقم03:متغير السن

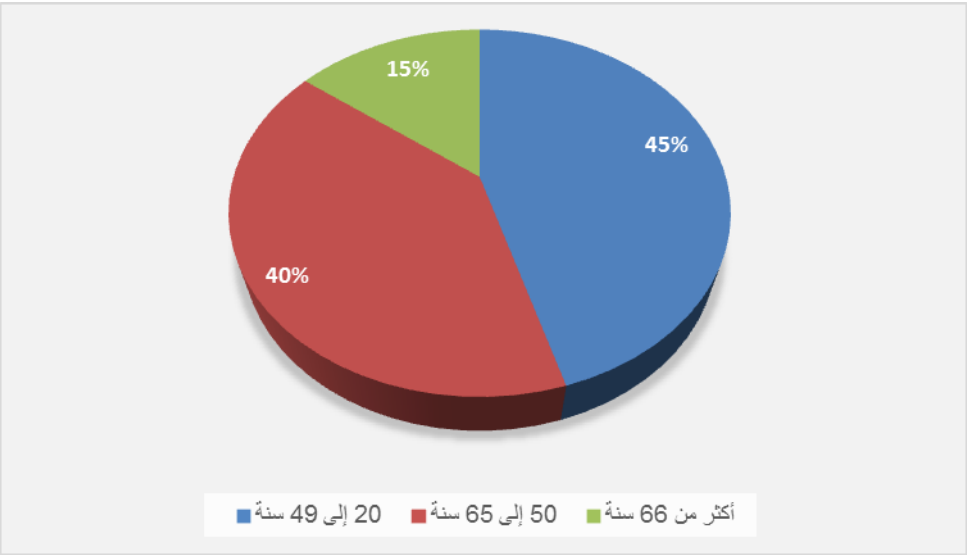

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS V25(n= 500)

متغير المؤهل العلمي:

أيضا يوضح الجدول رقم28 توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي، حيث جاءت أعلى نسبة 25.64 % لأفرد العينة الذين مستواهم الدراسي مستوى متوسط، تليها نسبة 33,8 % لأفرد العينة الذين مستواهم الدراسي مستوى ثانوي تليها حيث نسبة 14,6 % لأفرد العينة الذين مستواهم الدراسي مستوى إبتدائي، وفي الأخير نسبة 10,2% لأفرد العينة الذين مستواهم الدراسي مستوى جامعي.

الشكل رقم04:متغير المؤهل العلمي

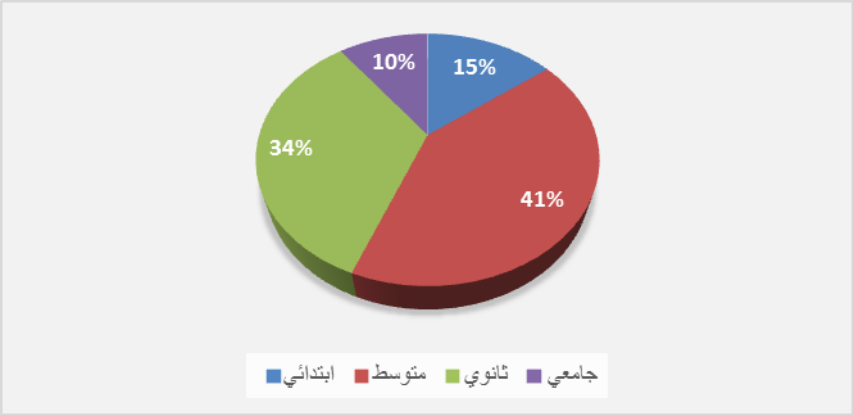

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS V25(n= 500)

متغير الخبرة المهنية:

كما يبن الجدول رقم28 توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية، حيث جاءت اعلى نسبة 48% لأفرد العينة الذين خبرتهم أقل من 10 سنوات، تليها نسبة 44% لأفرد العينة الذين خبرتهم ما بين 10 الى20سنة، وفي الأخير نسبة 8% لأفرد العينة الذين خبرتهم ما بين 20 الى40سنة من مجموع أفرد العينة.

الشكل رقم05:متغيرالخبرة المهنية

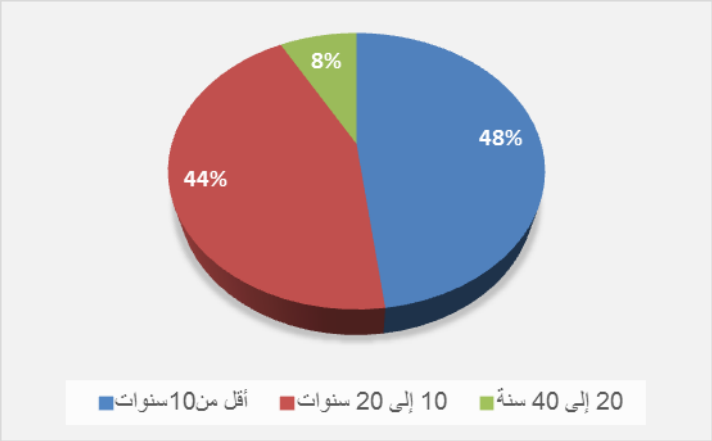

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS V25(500 =n)

تحليل إتجاه الإجابات:

✓ محور مشاكل التنمية:

يتكون هذا المقياس من 3 ابعاد وهي إشكال التنمية المحلية، معيقات التنمية المحلية والقطاعات التي تعاني من مشاكل كما تتكون هذه الأبعاد من 18 عبارة سنحاول عرض اهم النتائج الوصفية لكل بعد.

-إشكال التنمية:

من الجدول أدناه نلاحظ من خلال النسب ومتوسط المرجح للإجابات لبعد أشكال التنمية تتجه نحو المواقفة بأن النقص في التمويل، الموارد، التكوين، خلل في السياسات المتبعة وإنتشار الفساد وهذا ما أثبته المتوسط المرجح إذ كان يتراوح مابين 3.5 و4.5. كما أن جودة تمثيل العبارات جيدة فاقت (0.7) وهذا مؤشر جيد.

الجدول رقم(30): التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات اشكال التنمية.

العبارات		درجة الموافقة						المتوسط المرجح	جودة التمثيل
	المقياس	5	4	3	2	1			
نقص في التمويل	التكرار	260	123	3	51	63		4.05	0.954
	%	52	24.6	0.6	12.6	10.2			
سوء التسيير	التكرار	101	30	68	145	156		2.10	0.942
	%	20.2	6	13.6	29	31.2			
نقص الموارد	التكرار	366	107	6	11	10		3.98	0.936
	%	73.2	21.4	1.2	2.2	2			
نقص التكوين والكفاءات البشرية	التكرار	275	98	2	33	92		3.95	0.953
	%	55	19.6	0.4	6.6	18.4			
السياسات المتبعة من طرف الدولة	التكرار	371	67	1	22	39		2.55	0.947
	%	74.2	13.4	0.2	4.4	7.80			
إنتشار الرشوة والفساد	التكرار	189	175	40	51	45		4.62	0.883
	%	37.8	35	8	10.2	9			

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS v 25 (n=500)

-معيقات التنمية:

من الجدول أدناه نلاحظ من خلال النسب ومتوسط المرجح للإجابات لبعد معيقات التنمية تتجه نحو المواقفة بأن ضعف التمويل و إنعدام التشجيع على الإستثمار في الزراعة ونقص المشاريع المقاولاتية تعد من عوائق التنمية المحلية ، وهذا ما أثبته المتوسط المرجح إذ كان يتراوح ما بين 3.5 و4.5. كما أن جودة تمثيل العبارات جيدة فاقت (0.7) وهذا مؤشر جيد.

الجدول رقم(31): التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور معيقات التنمية.

العبارات		درجة الموافقة						المتوسط المرجح	جودة التمثيل
	المقياس	5	4	3	2	1			
الجماعات المحلية	التكرار	127	122	75	164	12		3.86	0959
	%	25.4	24.4	15	32.8	2.4			
تمويل التنمية المحلية	التكرار	421	76	00	03	00		4.42	0.931
	%	84.2	15.2	00	0.6	00			
القوانين والتشريعات	التكرار	378	69	05	05	46		3.82	0.949
	%	75.6	13.8	1	0.4	9.2			
إهمال قطاع الزراعة	التكرار	401	64	07	25	03		3.38	0.945
	%	80.2	12.8	1.4	5	0.6			
نقص المشاريع المقاولاتية	التكرار	376	81	04	32	7		4.83	0.920
	%	75.2	16.2	0.8	6.4	1.4			
عدم تشجيع الإستثمار	التكرار	209	109	15	48	119		4.46	0.954
	%	41.8	21.8	3	9.6	23.8			

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS v 25 (n=500)

-القطاعات التي تعاني من مشاكل:

من الجدول أدناه نلاحظ من خلال النسب ومتوسط المرجح للإجابات لبعض القطاعات التي تعاني من مشاكل تتجه نحو المواقفة بأن كافة القطاعات تعاني من صحة، صناعة، زراعة وبقية القطاعات وهذا ما أثبته المتوسط المرجح إذ كان يتراوح ما بين 3.5 و4.5. كما أن جودة تمثيل العبارات جيدة فاقت (0.7) وهذا مؤشر جيد.

الجدول رقم(32): التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور السياسات المنتهجة في التنمية المحلية.

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط المرجح	جودة التمثيل
	المقياس	5	4	3	2	1		
*قطاع الزراعة	التكرار	266	142	02	89	1	4.67	0.960
	%	53.2	28.4	0.4	17.8	0.2		
قطاع الصناعة	التكرار	300	98	07	56	39	4.57	0.952
	%	60	19.6	1.4	11.2	7.8		
*قطاع التجارة	التكرار	245	122	18	76	39	3.48	0.920
	%	49	24.4	3.6	15.2	7.8		
قطاع التربية والتعليم	التكرار	132	142	10	115	101	4.17	0.961
	%	26.4	28.4	2	23	20.2		
قطاع الصحة	التكرار	312	128	16	14	30	4.13	0.957
	%	62.4	25.6	3.2	2.8	6		

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS v 25 (n=500)

✓ **محور التمويل المركزي:**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسب ومتوسط المرجح للإجابات لمحور محور مركزية التمويل تتجه نحو المواقفة على أنه هناك عجز في الموارد المالية المتاحة في التمويل المركزي إذ لا تسمح بتمويل مشاريعها التنموية وهذا ما أثبته المتوسط المرجح إذ كان يتراوح ما بين 3.5 و4.5. كما أن جودة تمثيل العبارات جيدة فاقت (0.7) وهذا مؤشر جيد

الجدول رقم(33): التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محورالتمويلالمركزي.

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط المرجح	جودة التمثيل
	المقياس	5	4	3	2	1		
التمويل المركزي لمشاريع التنمية المحلية يشكل عائقا في تجسيد المشاريع	التكرار	380	106	02	05	07	4.69	0.791
	%	76	21.2	0.4	1	1.4		
التمويل المركزي يلغي مشاركة المجالس في تحديد المشاريع الواجب تمويلها	التكرار	307	98	05	11	79	4.09	0.933
	%	61.4	19.6	1	2.2	15.8		
التمويل المركزي للمشاريع التنموية يؤثر على إعداد ميزانية البلدية	التكرار	246	124	24	77	29	3.96	0.948
	%	49.2	24.8	4.8	15.4	5.8		
تملك البلدية ايرادت تسمح لها بتمويل مشاريعها التنموية	التكرار	100	145	16	56	183	2.85	0.937
	%	20	29	3.2	11.2	36.6		

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS v 25 (n= 500)

✓ **محور الامكانيات المتاحة:**

إستنادا إلى الجدول أدناه نلاحظ من خلال النسب ومتوسط المرجح للإجابات في محور الإمكانيات المتاحة تتجه نحو المواقفة بأن البنية التحتية ضعيفة في أغلب البلديات وهذا ما أثبته المتوسط المرجح إذ كان يتراوح ما بين 1.5 و2.9. كما أن جودة تمثيل العبارات جيدة فاقت (0.7) وهذا مؤشر جيد.

الجدول رقم(34): التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات متغير " الامكانيات المتاحة ".

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط المرجح	جودة التمثيل
	المقياس	1	2	3	4	5		
البنى التحتية جيدة في البلدية	التكرار	132	142	10	115	101	2.82	0.951
	%	26.4	28.4	2.0	23.0	20.2		
حالة الطرقات جيدة في البلدية	التكرار	312	128	16	14	30	1.64	0.923
	%	62.4	25.6	3.2	2.8	6		
المؤسسات الخدماتية تقوم بدورها في البلدية	التكرار	326	78	5	46	45	1.81	0.955
	%	65.2	15.6	1	9.2	9		
تعاني البلدية من مشكل السكن	التكرار	142	129	25	69	135	2.85	0.964
	%	28.4	25.8	5	13.8	27		
الإجراءات المتبعة من أجل تحقيق التنمية المحلية حققت الأهداف المرجوة	التكرار	434	60	6	0	0	1.14	0.663
	%	86.8	60	6	0	0		

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS v 25 (n= 500)

✓ **محور كفاءة الموارد البشرية:**

من الجدول أدناه نلاحظ من خلال النسب ومتوسط المرجح للإجابات لمحور الموارد البشرية تتجه نحو المواقفة بأن هناك نقص في الكفاءات والموارد البشرية في مختلف القطاعات إضافة إلى الخلافات والتعددات الحزبية داخل المجالس البلدية ،وهذا ما أثبته المتوسط المرجح إذ كان يتراوح ما بين 3.5 و4.5. كما أن جودة تمثيل العبارات جيدة فاقت (0.7) وهذا مؤشر جيد.

الجدول رقم(35): التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور كفاءة الموارد البشرية.

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط	جودة
	المقياس	5	4	3	2	1	المرجح	التمثيل
نقص الكفاءات في المجالس يؤثر على اختيار المشاريع التنموية المحلية	التكرار	156	142	50	16	136	3.33	0.958
	%	31.2	28.4	10	3.2	27.2		
الخلافات داخل المجالس الشعبية البلدية هي من أسباب تعثر المشاريع التنموية	التكرار	163	200	03	96	38	3.71	0.922
	%	32.6	40	0.6	19.2	7.6		
التعددية الحزبية من أسباب الخلافات داخل المجالس الشعبية البلدية	التكرار	401	54	08	23	14	4.61	0.975
	%	80.2	10.8	1.6	4.6	2.8		

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS v 25 (n= 500)

✓ **محور السياسات المنتهجة:**

إستنادا إلى الجدول أدناه نلاحظ ومن خلال النسب ومتوسط المرجح للإجابات لمحور السياسات المنتهجة، أن الإجابات تتجه نحو المواقفة بأن معظم البلديات لا تتبنى مشاريع تنموية وأساليبها وسياساتها الإدارية غير فعالة وهذا ما أثبته المتوسط المرجح إذ كان يتراوح ما بين1.5 و2.9. كما أن جودة تمثيل العبارات جيدة فاقت (0.7) وهذا مؤشر جيد.

الجدول رقم(36): التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور " السياسات المنتهجة".

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط	جودة
	المقياس	5	4	3	2	1	المرجح	التمثيل
البلدية تتبنى مشاريع تنموية	التكرار	17	40	70	120	253	1.90	0.937
	%	3.4	8	14	24	50.6		
الأسلوب الإداري فعال في التنمية المحلية للبلدية	التكرار	15	107	71	111	196	2.27	0.953
	%	3	21.4	14.2	22.2	39.2		
يشارك المجلس البلدي في إعداد المخطط البلدي للتنميةP.C.D	التكرار	20	58	20	196	206	1.98	0.889
	%	4	11.6	4	39.2	41.2		
المركزية الإدارية هي أهم أسباب فشل المشاريع التنموية بالبلدية	التكرار	205	269	12	10	04	4.32	0.786
	%	41	53.8	2.4	2	0.8		
الإدارة المركزية تستجيب لمقترحات المجلس الشعبي البلدي فيما يتعلق بالتنمية المحلية في البلدية	التكرار	124	45	7	123	201	2.54	0.917
	%	24.8	9	1.4	24.6	40.2		
كلما زادت المركزية الإدارية كلما تضعف مشاركة المجالس البلدية في تجسيد التنمية المحلية في البلدية	التكرار	305	106	6	19	64	4.13	0.929
	%	61	21.2	1.2	3.8	12.8		

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS v 25 (n= 500)

✓ **محور محددات التنمية المحلية:**

من خلال الجدول أدناه ومن خلال النسب ومتوسط المرجح للإجابات لمحور محددات التنمية المحلية نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو المواقفة بأن محددات التنمية المحلية هي الأمن، التعليم، الصناعة والفلاحة وغيرها من المحددات الأخرى للتنمية ،وهذا ما أثبته المتوسط المرجح إذ كان يتراوح ما بين 3.5 و4.5. كما أن جودة تمثيل العبارات جيدة فاقت (0.7) وهذا مؤشر جيد.

الجدول رقم(37): التكرارات والنسب المئوية لمختلف عبارات محور " محددات التنمية المحلية "

العبارات		درجة الموافقة						المتوسط	جودة
	المقياس	5	4	3	2	1		المرجح	التمثيل
الحد من الفقر	التكرار	260	123	3	51	63		3.43	0.937
	%	52	24.6	0.6	12.6	10.2			
الصحة	التكرار	101	30	68	145	156		3.59	0.933
	%	20.2	6	13.6	29	31.2			
التعليم	التكرار	366	107	6	11	10		3.90	0.945
	%	73.2	21.4	1.2	2.2	2			
البيئة	التكرار	275	98	2	33	92		4.61	0.955
	%	55	19.6	0.4	6.6	18.4			
الأمن والإستقرار	التكرار	371	67	1	22	39		4.53	0.937
	%	74.2	13.4	0.2	4.4	7.8			
الفلاحة	التكرار	189	175	40	51	45		4.56	0.957
	%	37.8	35	8	10.2	9			
التجارة	التكرار	127	122	75	164	12		4.04	0.938
	%	25.4	24.4	15	32.8	2.4			
الصناعة	التكرار	421	76	00	03	00		4.88	0.923
	%	84.2	15.2	00	0.6	00			

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج SPSS v 25 (n= 500)

المطلب الثاني: التحليل الإستدلالي لمتغيرات الدراسة وإختبار صحة الفرضيات

✓ **ثبات وصدق الإستبيان:**

تمّ التحقق من ثبات الاستبيان من خلال طريقة معامل الفا كرونباخ ودرجة الموثوقية، وقد كانت نتيجة حساب هذين المعاملين كما يلي:

الجدول رقم(38): نتائج إختبارالصدق والثبات الإجمالي للإستبيان.

عدد العبارات	الفا كرونباخ(الثبات)	الموثوقية(الصدق)
44	0.912	0.949

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WARPPLS 5.0(n=500)

من خلال نتيجة الجدول يتضح أن قيمة المعامل ألفا كرونباخ ومعامل الموثوقية قد فاقت بكثير (0.7)، ممّا يدلّ على أن فقرات الإستبيان تتمتع بدرجة صدق وثبات عالية، فقيمة المعامل ألفا كرونباخ لجميع عبارة (0.912) وقيمة معامل الموثوقية لجميع عبارة (0.949) أي أن كل فقرات مقاييس الدراسة ذات موثوقية وثبات عاليين.

2.التحليل العاملي التوكيدي AFC:

قمنا بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0 النسخة المطورة من برنامج Matlab في عملية التحليل العاملي التوكيدي AFC وكانت نتائج هذا التحليل كالآتي:

الجدول رقم(39): التحليل العاملي التوكيدي (AFC)

العبارات		مشاكل التنمية	التمويل المركزي	الامكانيات المتاحة	الموارد البشرية	السياسات المنتهجة	التنمية المحلية
مشاكل التنمية	PRD1	(0.977)					
	PRD2	(0.623)					
	PRD3	(0.940)					
	PRD4	(0.974)					
	PRD5	(0.742)					
	PRD6	(0.868)					
	PRD7	(0.959)					
	PRD8	(0.913)					
	PRD9	(0.974)					
	PRD10	(0.837)					
	PRD11	(0.823)					
	PRD12	(0.889)					
	PRD13	(0.863)					
	PRD14	(0.903)					
	PRD15	(0.913)					
	PRD16	(0.951)					
	PRD17	(0.971)					
	PRD18	(0.976)					
التمويل المركزي	FIN1		(0.854)				
	FIN2		(0.949)				
	FIN3		(0.982)				
	FIN4		(0.830)				
الإمكانيات	POT1			(0.952)			
	POT2			(0.885)			

			(0.910)			POT3	المتاحة
			(0.944)			POT4	
			(-0.470)			POT5	
		(0.982)				HUR1	الموارد البشرية
		(0.845)				HUR2	
		(0.932)				HUR3	
	(0.933)					POL1	السياسات المنتهجة
	(0.976)					POL2	
	(0.916)					POL3	
	(0.827)					POL4	
	(0.954)					POL5	
	(0.710)					POL6	
(0.854)						DEVL1	محددات التنمية المحلية
(0.899)						DEVL2	
(0.912)						DEVL3	
(0.914)						DEVL4	
(0.951)						DEVL5	
(0.958)						DEVL6	
(0.948)						DEVL7	
(0.819)						DEVL8	
0.891	0.847	0.911	0.895	0.711	0.955	إختبار KMO	

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0 (n=500) وبرنامج SPSS V 25 .

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم العبارات المتبقية بعد عملية التحليل العاملي التوكيدي AFC كلها تفوق القيمة (0.7)، أيضا إختبار مدى كفاية العينة لكل محور فاقت (0.7) وكلها مؤشرات إحصائية جيدة لإستكمال بقية مراحل التحليل الإحصائي.

3.التقييم القياسي للنموذج البحثي الانطباعي والتكويني(Reflective & Formative Model) :

تم إستخدام نموذج المعادلات الهيكليةSEM كأداة لإثبات أو رفض الفرضيات، كما قمنا بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0 في تركيب نموذج البيانات.

-

-النتائج العامة لتحليل نموذج المعادلات الهيكلية (General SEM Analysis result)

الجدول رقم(40): صلاحية النموذج ومؤشرات الجودة(model fit and quality indices)

المؤشرات صلاحية، جودة ومطابقة النموذج	القيمة	معنوية القيم
متوسط معامل المسار (APC)	0.289	P<0.001
متوسط R^2(ARS)	0.728	P<0.001
متوسط R^2 المعدل(AARS)	0.725	P<0.001
متوسط كتلة VIF (AVIF)	3.514	AVIF≤ 5
متوسطVIF للعلاقة الخطية الكاملة	1.557	AFVIF≤ 5
مؤشر GoF لـ Tenenhaus	0.765	GoF≥ 0.36
نسبة التناقض الظاهري للنموذج لـ Sympson (SPR)	0.700	SPR≥0.7
نسبة المساهمة لـR^2 (RSCR)	0.957	RSCR≥0.9
نسبة الإلغاء الإحصائية (SSR)	1.000	SSR≥0.7
نسبة الاتجاه السببية لعدم الخطية المتغيرات(NLBCDR)	1.000	NLBCDR≥0.7

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0(n=500)

من خلال الجدول نلاحظ أنّ العشر إختبارات لقياس جودة المؤشرات وصلاحية النموذج كلها قيم معنوية، إذ تسمح لنا هذه المؤشرات بتحليل نموذج الدراسة وإختبار الفرضيات وفق طريقة المعادلات الهيكلية (SEM) .

-معاملات المتغيرات الكامنة (Latent variable coefficients)

الجدول رقم(41): معاملات المتغيرات الكامنة

مؤشرات (LVC)	مشاكل التنمية	نقص التمويل	الإمكانيات المتاحة	الموارد البشرية	السياسات المنتهجة	التنمية المحلية
الموثوقيةالمركبة Reliability	0.987	0.948	0.883	0.944	0.958	0.974
ألفا كرونباخ αCronbach's	0.985	0.925	0.737	0.909	0.946	0.969
متوسط التباين المستخرج (AVE)	0.808	0.821	0.726	0.849	0.794	0.824
Q^2						0.988

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0(n=500) .

بالإستعانة من نتائج الجدول أعلاه نستنتج أنمعاملات ألفا كرونباخ(Alpha Cronbach's) تفوق (0.7)، وأن معاملات الموثوقية المركبة (Composite Reliability) تفوق (0.7)، كما نلاحظ أن معاملات متوسط التباين المستخرج (AVE) كلها تفوق (0.5)، كما أن قيمة Q^2أكبر من (0) ويقترب من (1) فكل هذه القيم معنوية وهذا يدل على جودة نموذج ومتغيرات الدراسة.

4.التقييم الهيكلي للنموذج البحثي (Assessment of structural model) :

معامل التحديد (R-square)والمعدل:

الجدول رقم(42): معامل التحديد (R-square)

معامل التحديد R^2	
التنمية المحلية محددات	0.728

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0(n=500).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل التحديد والمعدل الخاص بمحددات التنمية المحلية يساوي 0.728، وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة وهي (مشاكل التنمية، التمويل المركزي، كفاءة الموارد البشرية، الإمكانيات المتاحة والسياسات المنتهجة) تفسر 72.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع "التنمية المحلية"، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى.

- **إختبار صحة الفرضيات:**

✓ **دراسة تأثير مشاكل التنمية على التنمية المحلية:**

أثبتت العديد من الأبحاث أن مشاكل التنمية لها تأثير سلبية على التنمية المحلية فحسب هذه الدراسات، هناك علاقة خطية بين هذين المتغيرين.

الشكل رقم06: النموذج الهيكلي للعلاقة القائمة بين مشاكل التنمية على التنمية المحلية

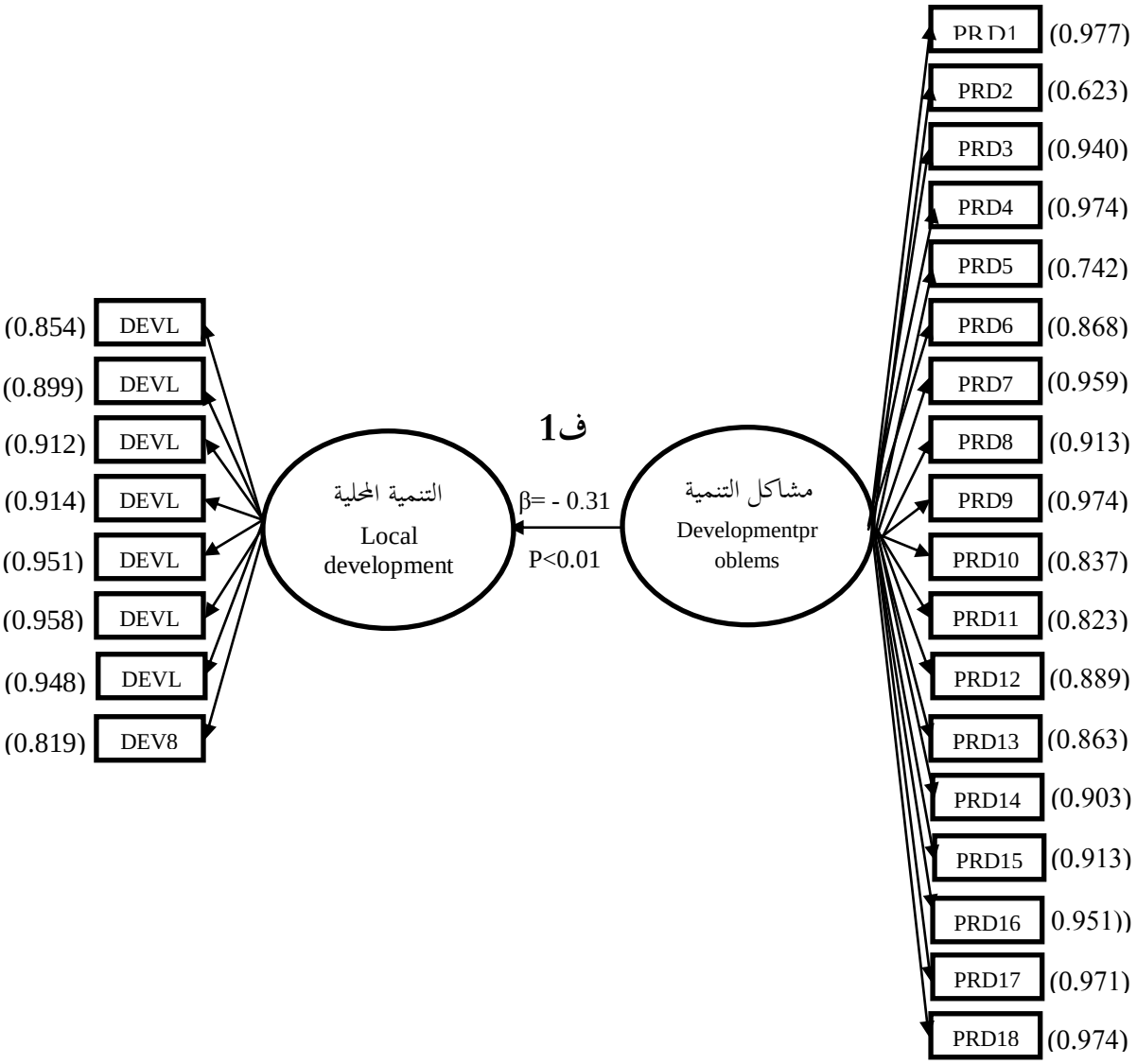

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0(n=500) .

بعد قيامنا بنمذجة العلاقة الهيكلية لهذه الفرضية، نلاحظ أن قيمة βسلبيةكما أنها فاقت قيمة التأثير المعنوي والمقدرة ب (0.31-)، كما أن مستوى المعنوية أقل من (0.01) فكل هذه المؤشرات تدل على صحة الفرضية القائلة بأن "تعتبر مشاكل التنمية والمتمثلة في نقص التمويل، الموارد، التكوين، خلل في السياسات المتبعة،إنعدام التشجيع على الإستثمار في الزراعة ونقص المشاريع المقاولاتية وإنتشار الفساد عوائق تؤثر سلبا على التنمية المحلية في كافة القطاعات".

✓ **دراسة تأثير التمويل المركزي على التنمية المحلية:**

أثبتت العديد من الأبحاث أن التمويل المركزي له تأثير سلبي على التنمية المحلية فحسب هذه الدراسات أن هناك علاقة خطية إيجابية بين هذين المتغيرين.

الشكل رقم07: النموذج الهيكلي للعلاقة القائمة بين التمويل المركزي والتنمية المحلية.

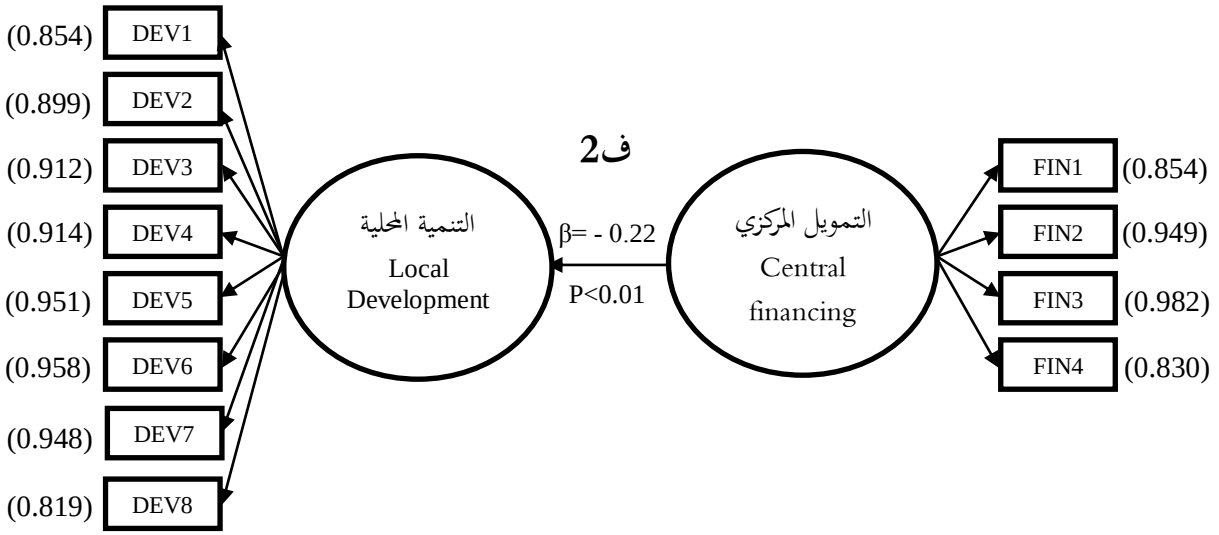

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0(n=500).

بعد قيامنا بنمذجة العلاقة الهيكلية بين التمويل المركزي والتنمية المحلية، نلاحظ أن قيمة βسلبيةكما أنها فاقت قيمة التأثير المعنوي والمقدرة ب (0.22-)، كما أن مستوى المعنوية أقل من (0.01) فكل هذه المؤشرات تدل على صحة الفرضية القائلة بأن "لا يسمح التمويل المركزي في ظل ضعف الميزانيات المخصصة بتمويل المشاريع التنموية بإقليم الولاية."

دراسة تأثير الإمكانيات المتاحة على التنمية المحلية:

أظهرت مختلف الدراسات عن وجود علاقة بين الإمكانيات المتاحة والتنمية المحلية،فحسب تلك الدراسات تؤثر الإمكانيات المتاحة على التنمية المحلية.

الشكل رقم08: النموذج الهيكلي للعلاقة بين الامكانيات المتاحة والتنمية المحلية.

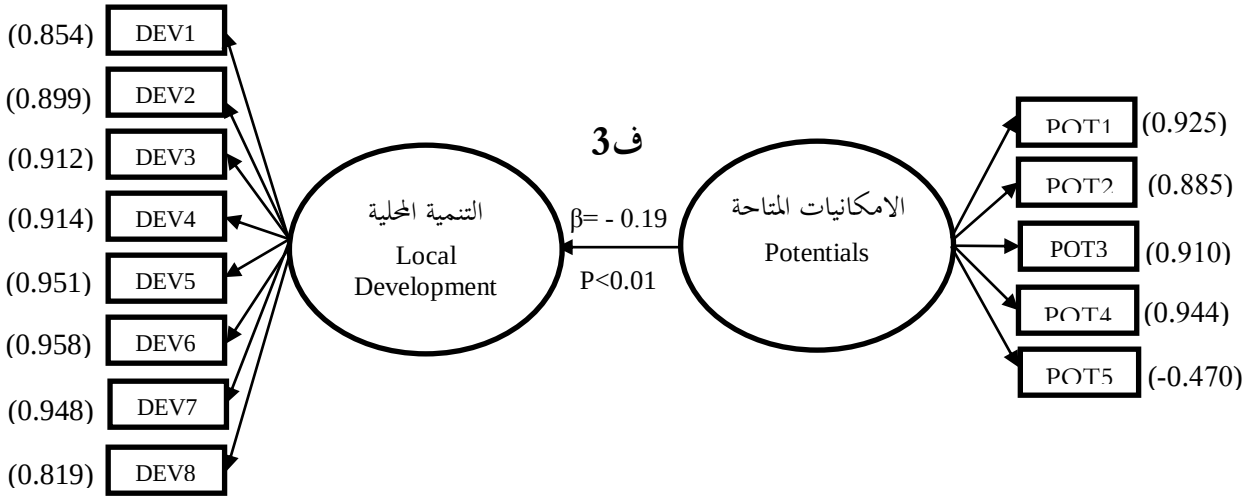

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0(n= 500)

بعد قيامنا بنمذجة العلاقة الهيكلية بين الإمكانيات المتاحة والتنمية المحلية، نلاحظ أن قيمة βسلبية إذ تقدر ب (0.19-)، كما أن مستوى المعنوية أقل من (0.01) فكل هذه المؤشرات تدل على قبول الفرضية القائلة بأن :

"يعد ضعف الامكانيات المتاحة في جل بلديات الولاية عامل مؤثر سلبا على التنمية المحلية".

دراسة تأثير كفاءة الموارد البشرية والتنمية المحلية:

أكد الباحثين أنه توجد علاقة خطية بين كفاءة الموارد البشرية والتنمية المحلية وذلك وفق النموذج الهيكلي الموضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم09: النموذج الهيكلي للعلاقة بين الموارد البشرية والتنمية المحلية

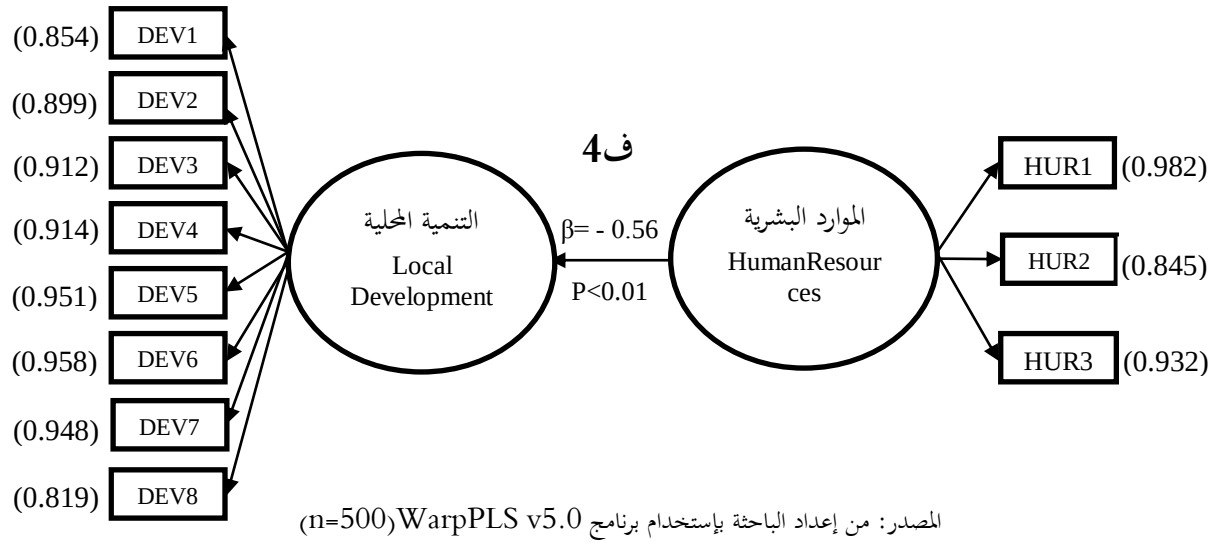

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0(n=500)

للتأكد من صحة ما توصل إليه الباحثين قمنا بنمذجة هذه العلاقة والممثلة في الشكل أعلاه اذ نلاحظ أن قيمة β (0.56-)، كما أن مستوى المعنوية أقل من (0.01). فكل هذه المؤشرات تدل على صحة الفرضية القائلة بأن"يؤدي مشكل النقص في الموارد البشرية المتاحة والخلافات بين أعضاء المجالس المحلية المنتخبة للولاية إلى عائق أمام تبني إستراتيجية تنموية فعالة".

✓ **دراسة تأثير السياسات المنتهجة على التنمية المحلية:**

أثبت أهم الباحثين عن وجودعلاقة بين السياسات المنتهجة على التنمية المحلية فحسب الباحثين فإن السياسات المنتهجة يؤثر على التنمية المحلية وأن هناك العلاقة بين هذين المتغيرين.

الشكل رقم10: النموذج الهيكلي للعلاقة بين السياسات المنتهجة والتنمية المحلية

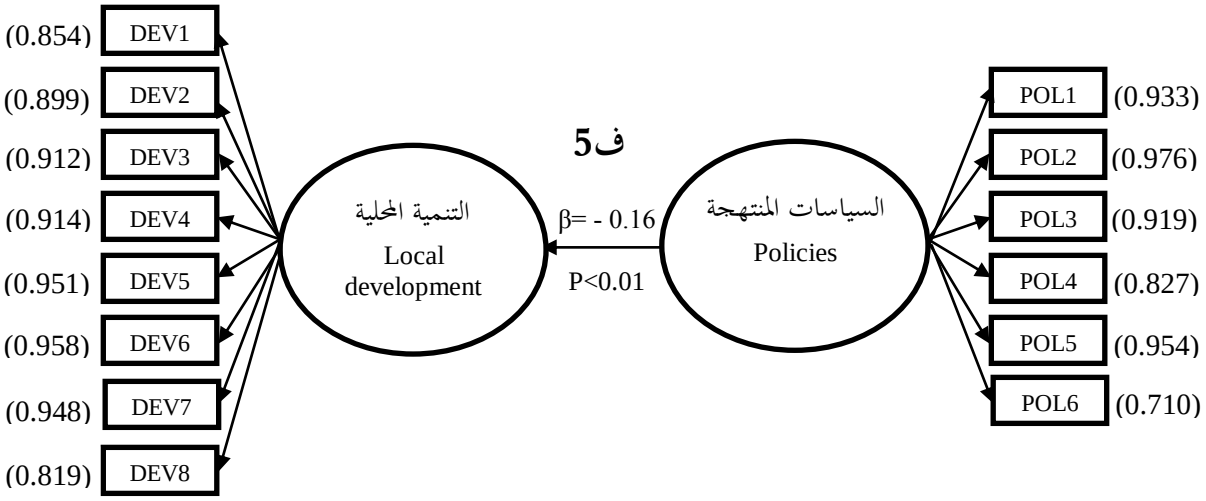

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0(n=500)

بعد القيام بنمذجة العلاقة الهيكلية بين السياسات المنتهجة والتنمية المحلية، نلاحظ أن قيمة βسلبية كما أنها فاقت قيمة التأثير المعنوي والمقدرة ب (0.16-)، بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية أقل من (0.01) فكل هذه المؤشرات تدل على صحة الفرضية القائلة بأن" تعد السياسات التنموية المنتهجة في جل بلديات الولاية بعيدة عن الأهداف التنموية المرجوة".

الجدول رقم(43):ملخص إختبار صحة الفرضيات

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	مستوى العلاقة	قيمة P	
ف1	مشاكل التنمية	محددات التنمية المحلية	-0.305	P<0.01	مقبولة
ف2	التمويل المركزي	محددات التنمية المحلية	-0.223	P<0.01	مقبولة
ف3	الإمكانيات المتاحة	محددات التنمية المحلية	-0.192	P<0.01	مقبولة
ف4	كفاءة الموارد البشرية	محددات التنمية المحلية	-0.563	P<0.01	مقبولة
ف5	السياسات المنتهجة	محددات التنمية المحلية	-0.164	P<0.01	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج WarpPLS v5.0

خلاصة الفصل الرابع:

تمحور هذا الفصل حول الدراسة الميدانية للعوامل المؤثرة على تجسيد التنمية المحلية بولاية سيدي بلعباس، إذ حاولنا إختبار هذه المتغيرات أو العوامل(تأثير مشاكل التنمية، التمويل المركزي، الإمكانيات المتاحة، كفاءة الموارد البشرية والسياسات المنتهجة على التنمية المحلية) من خلال عينة من أعضاء المجالس الشعبية البلدية لولاية سيدي بلعباس. التي قدرت ب 500 فردا على مستوى 52 بلدية.

كما قمنا بإختبار صلاحية وجودة نموذج الدراسة وإختبار صحة الفرضيات وذلك للتأكد من سالمة العبارات المستخدمة في أداة القياس (الإستبيان). وعرضنا بعض النتائج الأولية للدراسة لمعرفة إتجاه العلاقات الهيكلية بين المتغيرات.

بعدما قمنا بالإختبار النهائي كانت النتيجة الرئيسية بأنّ أهم العوامل المؤثرة على عدم تجسيد وتأخر التنمية المحلية في بولاية سيدي بلعباس هي عدم كفاءة العنصر البشري كأعلى نسبة يليها مشاكل التنمية وإشكالية التمويل المركزي بعدها تأتي الإمكانيات المتاحة والسياسات المنتهجة بشكل أقل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

سمح لنا التحليل المعمق لمتغيرات التنمية بتحديد أبرز العوامل التي حالت دون تجسيد للتنمية المحلية في الجزائر بشكل عام وولاية سيدي بلعباس بشكل خاص إذ أن هذه المتغيرات لها قيمة وظيفية وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتي كانت "**ما هي العوامل المؤثرة على تجسيد التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس** ؟ ". فقمنا بإقتراح نموذج مفاهيمي منهجي، حيث كان يحتاج النموذج المقترح إلى مرحلة الإستكمال الإستكشافي، إذ سمحت لنا هذه المرحلة بوضع تعريف أفضل للتنمية المحلية ومتغيراتها، وقد إستعراضنا أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل عام والتي كانت وخاص. وفي خطوة ثانية، إستخدمنا المنهج القياسي أو الكمي لقياس متغيرات البحث وتحليل النموذج التفسيري، إذ إقترحنا مبدئيا لتحليل بيانات الدراسة الإستقصائية وطريقة معادلات هيكلية. إذ كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد اهم المفاهيم حول التنمية المحلية بالإضافة إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي تؤثر على التنمية المحلية وتحول دونها .

تمحورت دراستنا حول إشكالية التنمية المحلية في الجزائر وذلك من أجل معرفة العراقيل والمشاكل التي تعاني منها التنمية المحلية في الجزائر عامة وفي ولاية سيدي بلعباس خاصة والتي تحول دون تحقيقها ، فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه حول التنمية المحلية، فهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الإجتماعي والإقتصادي يخص منطقة معينة ويقوم على أسس وقواعد مستمدة من مناهج العلوم الإقتصادية والإجتماعية ، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة تفكير الأفراد ،و إشراكهم في التسيير المحلي لدرايتهم بمتطلبات سكان المنطقة من جهة ومواردها من جهة أخرى.

كما أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية في كل المجالات ،لذلك كان لابد لنا من دراسة علاقة التنمية المحلية بالتخطيط بإعتباره أداة فعالة تمكننا من الإستخدام الرشيد للموارد المتاحة سواءا المادية، الطبيعية وحتى البشرية.

و تعد الجماعات المحلية هي العنصر الأساسي في تنفيذ الخطط والمشاريع التنموية في إقليمها وذلك في حدود الصلاحيات المخولة لديها من طرف السلطة المركزية وفق القانون ،فقد تناولنا في دارستنا أهم المراحل التي مرت بها الجماعات المحلية فيالجزائر(البلدية–الولاية) بالإضافة إلى المهام المسندة لها في مختلف الميادين(الإقتصادية ،

الإجتماعية ،الثقافية والسياسية). وبما أن الجماعات المحلية هي المكلفة قانونيا بأعباء التنمية المحلية فقد تطرقنا إلى الجهاز الذي يمول الجماعات والمصادر تمويل التنمية المحلية.

وختمنا بحثنا بدراسة تطبيقية حول التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس والتي إستعرضنا من خلالها نشأة وتطور ولاية سيدي بلعباس، الإمكانيات الإقتصادية والإجتماعية للولاية .

حيث قمنا بطرح إستبانه على الجماعات المحلية لولاية سيدي بلعباس والتي بلغت 500 عضو على مستوى 52 بلدية ،وقد استخدمنا نموذج المعادلة الهيكلية بطريقة PLSفي تحليل البيانات لتوافق الطريقة مع طبيعة المتغيرات المدروسة ،حيث كان اهتمامنا الاساسي في هذه الرسالة هو دراسة وتقييم واقع التنمية المحلية بالولاية بالإضافة إلى معرفة أهم الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها الولاية بالرغم من إمكانياتها الكبيرة وموقعها الإستراتيجي الهام ومن خلال النتائج المستخلصة من الدراسة ،فقد تبين أن من أهم العوامل المؤثرة على تجسيد التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس هي كفاءة العنصر البشري بالدرجة الأولى بحث أن ضعف المسنوى الدراسي وكفاءة الجماعات المحلية أدى إلى وجود فجوات وسوء في تسير البرامج والمشاريع التنموية في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى إنتشار الرشوة والفساد والخلافات والتعددات الحزبية داخل المجالس مما ساهم بشكل كبير في التحيز في منح المشاريع والصفقات بمحسوبية ولغير اهل الاختصاص فنتج عنه تبديد المال العام وفشل المشاريع التنموية وعدم تجسيد التنمية المحلية في الولاي، ثم يليها مشاكل التنيمة والتمويل المركزي بالإضافة إلى أن الإمكانيات المتاحة والسياسات المنتهجة تؤثر أيضا ولكن بصفة أقل من المتغيرات الأخرى.

وبالنسبة للنتائج المتوصل اليها ،فلقد كانت مقبولة الى حد كبير ومتوافقة مع الطرح النطري بهذا الخصوص ،

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة مايلي:

1.أثبتت الدراسات النظرية أن مشاكل التنمية المحلية تؤثر سلبا على تجسيد التنمية المحلية أي أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين (مشاكل التنمية والتنمية المحلية) بالإضافة الى ذلك إتضح لنا من خلال إجراء تحليل بيانات الدراسة أي بناءا على نتائج الإستبيان أنه هناك قيمة سلبية فاقت قيمة التأثير المعنوي وقد قدرت ب (0.31-) ،كما أن مستوى المعنوية أقل من (0.01) مما يؤكد لنا صحة الفرضية رقم "01" القائلة أن" تعتبر مشاكل التنمية والمتمثلة في نقص التمويل، الموارد، التكوين، خلل في السياسات المتبعة،إنعدام التشجيع على

الإستثمار في الزراعة ونقص المشاريع المقاولاتية وإنتشار الفساد عوائق تؤثر سلبا على التنمية المحلية في كافة القطاعات".

بحيث أن العامل الذي يؤثر سلبا على التنمية المحلية هي مشاكل ومعيقات التنمية المحلية ومعانات القطاعات أحد أسباب عدم تجسيد التنمية في ولاية سيدي بلعباس . بمعنى آخر أن نقص التمويل، التسيير والموارد وتكوين الكفاءات وإهمال أغلب القطاعات وعلى رأسها القطاع الزراعي أيضا القوانين والتشريعات وإنتشار الفساد الذي مس جل القطاعات ونقص المشاريع الإستثمارية والمقاولاتية كلها من الأسباب التي أدت إلى تأخر التنمية المحلية في البلديات والولاية وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة.

2.توصلت الدراسة أيضا إلى أن تأثير التمويل المركزي وضعف ميزانيات البلديات يؤثر كذلك سلبا على التنمية المحلية لأن التمويل المركزي يشكل عائقا في تجسيد المشاريع التنموية وعدم إمتلاك البلدية إيرادت تسمح لها بتمويل مشاريعها التنموية. ،حيث أنه بعد قيامنا بنمذجة العلاقة الهيكلية بين المتغيرين (التمويل المركزي والتنمية المحلة) إتضح لنا أنه توجد علاقة خطية إيجابية بحيث انه توجد قيمة سلبية فاقت قيمة التاثير المعنوي بقيمة (0.22-) ،كما أن مستوى المعنوية أقل من (0.01)، وبناءا على هذه المعطيات أثبتت صحة الفرضية رقم"02" القائلة بأن"لا يسمح التمويل المركزي في ظل ضعف الميزانيات المخصصة بتمويل المشاريع التنموية بإقليم الولاية".

3.أ ما بالنسبة لمتغير الإمكانيات المتاحة أظهرت الدراسات أنه توجد علاقة بين الإمكانيات المتاحة والتنمية المحلية ،بحث يؤثر توفر الإمكانيات المتاحة من بنى تحتية والموارد مادية تأثيرا مباشرا على تجسيد التنمية المحلية في الولاية ،فوجود القيمة السلبية التي فاقت قيمة التأثير المعنوي والتي كانت (0.19-) وقد قدر مستوى المعنوية بأقل من (0.01) فهذا مؤشر جيد يدل على أنه يوجد علاقة طردية بين المتغيرين (التابع والمسقل) ويثبت صحة الفرضية رقم "03" القائلة يعد ضعف الإمكانيات المتاحة في جل بلديات الولاية عامل مؤثر سلبا على التنمية المحلية".

4.إرتبطت التنمية المحلية بكفاءة الموارد البشرية حيث يوجد علاقة إرتباط سلبية قوية فاقت قيمة التأثير المعنوي حيث قدت ب (0.56-) كما أن مستوى المعنوية أقل من (0.01)،فكلما كانت الموارد البشرية جيدة تسهم في تجسيد التنمية المحلية والعكس صحيح،حيث أن تدني المستوى الدراسي ونقص الكفاءات في المجالس البلدية، التعددية الحزبية والخلافات داخل المجالس الشعبية البلدية هي من أكثر الأسباب التي تعثر إختيار المشاريع التنموية المحلية في الولاية وهذا مايثبت صحة الفرضية رقم"04" القائلة"يؤدي مشكل النقص في الموارد البشرية المتاحة والخلافات بين أعضاء المجالس المحلية المنتخبة للولاية الى عائق أمام تبني إستراتيجية تنموية فعالة" .

5.بخصوص السياسات المنتهجة يمكن أن تكون أحد أسباب تأخر التنمية في مختلف البلديات ولمختلف القطاعات وفق ما أظهرته نتائج الدراسة حيث وجدنا أن السياسات المنتهجة تؤثر على التنمية المحلية سلبا وقد قدرت القيمة ب (0.16-) كما أنها فاقت قيمة التأثير المعنوي والمقدرة ب (0.01)، وهذا راجع إلى إستخدام الأساليب التقليدية في إدارة وتسيير المشاريع وإختيارها وتوزيعها ،أيضا مركزية إتخاذ القرارات الإدارية من شأنها إفشال المشاريع التنموية وإضعاف مشاركة المجالس البلدية مما ساهم في إنعدام تجسيد التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس وهذا ما يتطابق مع الفرضية رقم "05" القائلة"تعد السياسات التنموية المنتهجة في جل بلديات الولاية بعيدة عن الاهداف التنموية المرجوة".

فكل هذه الأسباب والمسببات أدت إلى إشكالية عدم تجسيد أو تأخر التنمية المحلية لولاية سيدي بلعباس.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح وإقتراح مجموعة من التوصّيات والتي تتمثل في:

- ✓ إعادة نظر المسؤولين بالولاية خاصة في موضوع التنمية المحلية لمختلف القطاعات وذلك من خلال حل مختلف مشاكل التنمية التي تم طرحها في هذا الموضوع أيضا حل مشكلة مركزية التمويل وإتاحة كافة الإمكانيات والجهود والعمل على تكوين الموارد البشرية مع إختيار السياسات الأنسب والأصلح لتجسيد تنمية حقيقية بالمنطقة.
- ✓ إصلاح الماليّة العموميّة المحليّة وتكمن في تحديد الوعاء الضّريبي من طرف الهئيات المحليّة بعيدا عن ضغوطات المركزيّة وتجسّيد الإستقلالية التامة عن الدّولة.
- ✓ إشراك الجماعات المحليّة في تحضير قانون الماليّة.
- ✓ إعادة النظر الكلّي في نسبة وحصيلة الجماعات المحليّة من الموارد الماليّة الجّبائية والغّير كافي لتحقيق تنميّة محليّة.
- ✓ إشراكا لكفاءات المحليّة في مداولات المجالس المحليّة المنتخبة.
- ✓ ربط كل المجالس المحليّة بالشّبكة العنكبوتيّة لتحديث الإدارة المحليّة.
- ✓ دراسة تعديل قانوني البلدية والولاية للحد من ظاهرة الإنسدادات داخل المجالس المنتخبة.
- ✓ تشجيع الإستثمار في المجال السياحي وخاصة أن الولاية تتربع على مساحة غابية كبيرة بالإضافة إلى بحرية سيدي علي بن يوب التي تعد قطب سياحي يجب الإهتمام به أكثر.
- ✓ إقامة مشاريع تجلب مداخيل محلية للولاية مثل :الحدائق ومدن الألعاب للأطفال بالإضافة إلى المباني وعقارات الولاية التي تستأجر.

- ✓ محاربة الرشوة والفساد عن طريق مراقبة المشاريع والتدقيق فيها.
- ✓ الإبتعاد عن الإختيار العشوائي للمشاريع والمناطق الموجودة فيها للحد من تبديد المال العام.
- ✓ إعادة النظر في سياسة التأهيل العمراني والتجهيز لبلديات الولاية لأن جل البلديات تقع بمحاذاة الطرق الوطنية إلا أنها لا تستقطب المارة وذلك لعدم وجود المنشآت والمرافق على ضفتي الطريق ،والتي بشأنها تطوير وتشجيع السياحة الداخلية التي تساهم في الرفع من الإيرادات الداخلية للبلدية .
- ✓ الإهتمام بالقطاعي الفلاحي أكثر لأن الولاية ذات طابع فلاحي ويمكن الإستثمار في هذا المجال مما يخلق ثروة.
- ✓ الإهتمام بالقطاع الصناعي لإحتواء الولاية على منطقة صناعية تضم عدد كبيير من المؤسسات بالإضافة إلى أن الولاية تحتوي على عدد كبير من المحاجر والمقالع التي توفر المواد الأولية لبعض الأنشطة مما يساهم في إستمراريتا.
- ✓ يجب التركيز على خلق آليات تساهم في بلورة الفكر المقاولاتي لتوجيه الأفراد نحو انشاء المؤسسات وخلق مشاريع مقاولاتية من أجل الحد من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- ✓ إنشاء منصة شاملة بكافة المعلومات حول الولاية تمكن الجماعات المحلية من المراقبة المستمرة لتطور التنمية المحلية في الولاية ، بالإضافة إلى خلق فضاءات تنسيقية وتكون دورية بين الجماعات المحلية والمقاولين في مختلف المجالات وإشراك المجتمع المدني بإعطاء كل منهم فرصة لتقديم المقترحات والمخططات التنموية على مستوى الولاية.
- ✓ على الدولة تشجيع الإستثمار والمشاريع المقاولاتية داخل الولاية خاصة تشجيع البحث والتطوير ودمج الجامعة بسوق العمل ،لأن الكفاءات الجامعية لها القدرة على وضع الخطط التنموية مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

- **الآفاق المستقبلية:**

فيما يخص الآفاق المستقبلية لمثل هذا النوع من الدراسة:

يمكن دراسة متغيرات أخرى من متغيرات التنمية المحلية لم نتطرق لها في هذه الدراسة،إذ إقتصرنا في دراستنا هذه على خمس متغيرات وهي مشاكل التنمية، مركزية التمويل، الإمكانيات المتاحة، كفاءة الموارد البشرية والسياسات المنتهجة إلا أن هناك العديد من المتغيرات التي قد تؤثر في عملية التنمية المحلية.

كما يمكن إختيار مجالات وقطاعات محددة أو دراسة مشاكل كل قطاع على حدا أو دراسة مشاكل القطاعات التي تعود على الولاية بمداخيل ونذكر منها قطاع السياحة الذي يعاني تهميش أكبر مقارنة بالقطاعات التي تجلب الثروة.

قائمة المراجع المعتمدة

قائمة المراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب:

- أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار المحمدية، الجزائر، 2009 .
- أحمد عبد اللطيف ، **التنمية المحلية**،دار لدينا لطباعة والنشر والتوزيع ، مصر، 2011.
- أحمد محمد غنيم ،**الإدارة العامة** ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة ،الطبعة الأولى،2002 .
- أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي :الاتجاهات المعاصرة**، ط2 ، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000 .
- الأمين العوض الحاج أحمد، وآخرون ، **الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**، أوت 2007، المحمل من الموقع الالكترونيwww.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf .
- أمين ساعاتي، **أصول علم الإدارة العامة**، دار الفكر العربي ،القاهرة ، مصر، 2008 .
- أيمن ساعاتي، **إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق** ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،مصر، 1998.
- أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان ،الأردن، 2010.
- بن أشنهو عبد اللطيف، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، ألفا للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري 2004.
- بودهان موسى، **النظام القانوني لمكافحة الرشوة**، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)،ط1، 2010.
- بوكرا إدريس، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الإستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية**، الجزء الثاني، د م ج، الجزائر، 2005.
- تودارو ميشيل، **التنمية الإقتصادية**، تعريب ومراجعة :محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2000.
- ثروت بدوي، **القانون الإداري دار النهضة**،القاهرة ،مصر،2002.
- جعفر انس قاسم ، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ب.س.ن.
- جودون مارشال، موسوعة علم الإجتماع، ترجمة أحمد عبد الله ا زيد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة،ط1،القاهرة، ج م ع، 2000 .
- حسين إبراهيم بلوط، **المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005 .

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الإدارة والمجتمع " دراسات في علم إجتماع الإدارة**" ، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006.
- حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، د م ج،ط1، 1994.
- حمدي سليمان القبيلات ،**مبادئ الادارة المحلية**، دار وائل عمان،الأردن،ط1 ،2010.
- خالد ممدوح، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ، 2009.
- رابح كعباش ، **سوسيولوجيا التنمية**، مخبر علم الإجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري ، قسنطينة ،الجزائر،2007 .
- رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية ،مصر،2002.
- زكرياء المصري، **أسس الإدارة العامة النشاط الإداري التنظيم الإداري**، دار الكتب القانونية ودار الشتات للنشر، مصر،2006.
- زهدي يكن، **القانون الإداري**، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دون سنة.
- سعيد السيد علي، **أسس وقواعد القانون الإداري**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،مصر، 2009 .
- السعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى، الجزائر،ط1، 1993.
- سعيد محمد المصري، **التنظيم والإدارة مدخل معاصر لعمليات التنظيم والتخطيط والقيادة والرقابة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002 .
- صابر محي الدين، **قضايا التنمية في المجتمع العربي**، ،الدار التونسية ،تونس ،(د.س.ن).
- صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- عبد الحميد القاضي ، **دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ،مصر ،ط1، 1972.
- عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة العامة المقارنة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2009 .
- عبد الغفار الحنفي، **أساسيات إدارة منظمات الأعمال " الوظائف والممارسات الإدارية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 .
- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001.

- عبد الهادي الجوهري وآخرون ،**دراسات في التنمية الإجتماعية** ،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ج م ع، 2001 .
- علي الكاشف، **التنمية الإجتماعية المفاهيم والقضايا**، الدار الجامعية، مصر، ط1،2007.
- علي خطار شنطاوي، **الإدارة المحلية**، دار وائل عمان الأردن، ط 1، 2000.
- علي كرم العمار ،**مقدمة في تنمية الاقتصاديات المحلية** ،جامعة بغداد ،العراق، http://socio.montadarabi.com/t1978top
- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، دار جسور ،الجزائر،ط 3،2005.
- فؤاد بن غضيان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان ،الأردن، 2015 .
- م بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر**، الملكية، للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- محمد العزازي أحمد إدريس، **الإدارة الحكومية الجديدة للبيئة العربية**، مكتبة الجامعة الحديثة، مصر، 2009.
- محمد الميلي، **فران فانون والثورة الجزائرية** دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2010.
- محمد حسن الوزان ،**وصف إفريقيا** ،ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار العرب الإسلامي ،بيروت،لبنان،ط2، 1993.
- محمد خير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ،مصر،ط2،2000 .
- محمد سيد فهمي، **العولمة والشباب من منظور إجتماعي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى،مصر، 2009.
- محمد شفيق، **دراسات في التنمية الإجتماعية والسياسية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،ط1، 2009.
- محمد صغير بعلي ، **القانون الإداري (التنظيم الإداري ، النشاط الإداري**)، دار العلوم للنشر والتوزيع ، مصر،2004.
- محمد مطلق الذيات، **الوجيز في القانون الإداري**، الدار العالمية ودار الثقافة، مصر،2010.
- محمد مطلق الزيات، **الوجيز في القانون الإداري**، الدار العالمية ودار الثقافة، عمان ،الأردن،2010.
- مريم أحمد مصطفى، **دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، مصر،2009.

- مصطفى محمود أبو بكر، **الإدارة العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.
- نائل عبد الحافظ، العوالمة، **إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العملية**،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 2009.
- نواف كنعان، **إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2007 .
- ولد صديق ميلود وآخرون، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري**، دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون، دار الندونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2015.
- وليد العبادي، **الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية** ،مكتبة دار الثقافة للنشر والإشهار والتوزيع،مصر،1998.

➢المجلات والملتقيات العلمية:

- أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، محاضرة مجلة البحوث والدراسات العلمية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة المدية،الجزائر،2010.
- أحمد كما أبو المجد ،**الإدارة المحلية ومكانها في النظام الديمقراطي الإشتراكي** ، مجلة الأهرام الإقتصادية،العدد183،صدر11 جانفي2011،مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر،القاهرة،مصر،2011.
- الأمم المتحدة ، تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، **التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية**، منشورات اليونسكو ،نيويورك ،الولايات المتحدة الأمريكية،1998.
- بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- بلقاسم نويصر، التنمية المحلية التشاركية ودور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية ،سطيف،الجزائر، العدد 14 ، جوان2011 على الموقع الإلكتروني www.revuessetif2.dz
- بوعمامة نصر الدين، بوعمامة على، **إستراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية،الجزائر،34 مارس2008.

- بوكعبان العربي، **المسؤولية الدولية على أساس المخاطر حالة المسؤولية عن الأضرار البيئية**، جزء العلوم الإجتماعية، إصدارات الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، العدد 05 ، الجزائر،2009 .تاريخ الاطلاع:12-12-2018.
- **تقرير اللجنة التنسيقية لوزارة المالية المتعلق بالجباية المحلية**، سبتمبر 2008.
- جلول شيتور، **المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة،الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، أكتوبر 2002 .
- حاجي محمد وشارف خوجة الطيب، **دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر.
- حسام قضب ،**تقييم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري**، المؤتمر العربي الإقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة،ديسمبر2010.
- حفصة العقعاق ، **المعوقات الثقافية والاجتماعية ومشاركة المرأة في التنمية بالجزائر** ، ملتقى دولي عن مجلة دولية من مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر ، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)،الجزائر ، العدد3 ، ديسمبر 2015.
- حياة بن إسماعين، وسيلة السبتي، مداخلة بعنوان :**التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من إقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، يومي21 و 22نوفمبر 2009، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة ،الجزائر.
- خالد السمارة الزغبي، **العلاقة بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية وأساليب تكاملها**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان ، المنعقد يومي 2027 مارس 2000.
- رتشاد أنجستورم، **الحكومة اللامركزية والمسائلة**، قسم العلوم السياسية جامعة ولاية جورجيا، ترجمة إسراء عادل، قسم الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،مصر، نوفمبر 2006 .
- زنكري ميلود وبراني عبد الناصر، **قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية :سبل إستفادة الجزائر منها**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر ،2010.

- سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005.
- سمير محمد عبد الوهاب ، **التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات** ، ملتقى حول إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، تركيا ، يونيو2010.
- صلاح بلحاج،**التنمية السياسية : نظرة في المفاهيم والنظريات**، جامعة الجزائر،(د.س.ن).
- صليحة مقاوسي، هند جمعوني ،مداخلة بعنوان :نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الإقتصادية، الملتقى الوطني حول قراءات حديثة في التنمية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة،2010.
- عبد النور ناجي،**نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابة، الجزائر(د.س.ن).
- غربي لمحمد ، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 4 ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المدية،الجزائر ، أكتوبر2010.
- غريسي يمينة، جابر نصر الدين، **مداخلة في مخبر الدراسات النفسية والإجتماعية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، ب س.
- فريدة لرقط، **ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج،الجزائر، يومي 14 و15 افريل2008.
- فهيمة سعد الدين الشاهد، التكامل بين الإدارة المركزية والمحلية في إعداد وتنفيذ ومتابعة المخططات العمرانية
- اللجنة الخاصة بالمالية المحلية ،**التطور الذي يجب إضفاؤه على تسيير المالية المحلية في منظور إقتصاد السوق**، المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي ، جويلية 2001.
- لخضر مرغاد ، **الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية تصدر عن جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، العدد السابع ، فيفري2005.
- لونيس زهير، مداخلة بعنوان :**التنمية المحلية في ظل أزمة الهوية، الملتقى الدولي حول المعوقات الثقافية**، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف) ،الجزائر، أفريل 2015.
- -محمد إبراهيم صالح، **واقع ممثلون وتمثلات المحلي بالجزائر**، ترجمة داود محمد .مجلة إنسانيات، وهران،الجزائر،المجلد 4، العدد ،16جانفي – أفريل 2002 .

- محمد بن بدر بن سالم الحجري، **التنظيم الهيكلي الإدارة الخدمات المحلية**، الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان،18 -20 مارس2003.
- محمد خليفة، مداخلة بعنوان: **إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر**، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واقع وتحديات يومي 1617 ديسمبر 2008،جامعة جيجل ،الجزائر.
- محمد زغدود، **دور المجلس الولائي في التنمية المحلية**، مجلة حوليات، مخبر الدراسات والبحوث المغرب العربي والبحر المتوسط،، العدد5 ، جامعة قسنطينة،الجزائر، السنة 2002 .
- موسى رحماني ووسيلة السبتي ، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية جامعة الحاج لخظر باتنة،الجزائر ،المنعقد يومي 01و02 ديسمبر 2004.
- نادية فاضل عباس فضلي، **التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 إلى 2010** ،مجلة دراسات دولية، العدد 54.
- نصيرة أوبختي، محمد بن عزة،**مساهمة الوقف في تمويل التنمية المحلية** ،مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، . 2014
- **الوالي سلطاته وصلاحياته**، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://khitasabdelkarim.wordpress.com،

- **الأطروحات العلمية:**

- خنفري خيضر،**تمويل التنمية المخلية في الجزائر**،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2010 -2011.
- طاشمة بومدين، **الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- محمد حشمون، **مشاركة المجالس في التنمية المحلية**،اطروحة دكتوراه تخصص علم إجتماع التنمية،جامعة قسنطينة،2010-2011
- مزياني فريدة،**المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**، رسالة دكتوراه ،في تخصص القانون، جامعة منتوري ،قسنطينة، سنة.2005 -2006.

- هشام ايمن مختار ، **تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر**، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة،جامعة القاهرة،1999-2000 .

- **القوانين والمراسيم:**

- ا القانون رقم90-08،المؤرخ في07-04-1990و المتعلق بالبلدية، المادة01و02.
- أسست الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م، عدل وتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003م.
- -المواد 104-102-124 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية.
- الأمر رقم67-24الصادر في جانفي1967المتضمن قانون البلدية،الجريدة الرسمية،العدد6.
- الأمر رقم69-38 الصادر في 23 ماي 1969،المتضمن قانون الولاية،الجريدة الرسمية،العدد 44.
- القانون 80-01 –المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية ،الجريدة الرسمية ، العدد2 ، الصادرة في:19-03-1983.
- القانون رقم90 - 29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 ، المتعلق بالتهيئة والتعمير، العدد 52 سنة 1990، المعدل والمتمم ،رقم 5 4 المؤرخ في 2004 ، العدد 51،2004
- قانون رقم 95 -20، المتعلق بالمحروقات والمعدل والمتمم بالقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005م، المعدل بالقانون رقم 13 -01 المؤرخ في 20 فبراير 2013م.
- القانون رقم 99-08، المؤرخ في 13 يوليو 1999، المتعلق بالوئام المدني ، الجريدة الرسمية،العدد 46، سنة 1999.
- القانون رقم90-09،المؤرخ في 07-04-1990و المتعلق بالولاية.
- المادة 102 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية.
- المادة 16 من دستور 1996.
- المادة 180 من القانون11-10.
- المادة 80 من قانون 12-07 المتعلق بالولاية.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004م، وعدلت بعض مواد قانونه الأساسي بالمرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 27 يناير 2008م.

- المرسوم الرئاسي رقم 92-44 (إعلان حالة الطوارئ) المؤرخ في 9 فبراير 1922م، العدد10و الصادر بتاريخ 11 أوت 1992م.
- مرسوم رئاسي رقم 05-178 المؤرخ في 15 اوت2005م، يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة لإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس سبتمبر 2005م، الجريدة الرسمية العدد 55.
- المواد 84-85-86-87 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.
- المواد93-94-95-96-97-98-99 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.
- المواد98-99-100 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.

المواقع الإلكترونية:

-ناجي عبد النور ، **دور الإدارة في تقديم الخدمات العامة (تجربة بلديات الجزائرية)**، موقع الدكتور بوحنية قوي ،تاريخ الدخول 11-08-2018.

http://bouhania.com/news.php?action=view&id=53

-الشريف بن حبيش، **التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية**، الموقع الإلكتروني http://benhebichecherif.maktoobblog.com، تاريخ الدخول10-8-2018.

-الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر) ، http://www.ons.dz/spip.php?rubrique18 تاريخ الدخول:25-10-2019.

- موقع الأمم المتحدة الالكتروني **لأهداف الألفية**.

Htt://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-7129.html تاريخ التصفح:2018/06/12.

-مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، **تمويل المحليات** ، القاهرة:

http://www.Parc egypt.com تاريخ التصفح:22-10-2018.

المراجع باللغة الأجنبية:

-Ake, Claude, The **Feasibility of Democracy in Africa, Council for the Development Social Science Research in Africa**, Dakar. Senegal. 2000. **Of**.

- Beat Burgenmeier**, Economie du développement durable**, 2ème édition, Boeck Université, Bruxelles,2005.
- Bienen Henry and Herbst Jeffrey, **The Relationship Between Political and Economic Reform in Africa**, Comparative Politics, London. England Vol1,No.29 October 1996.
- BOUCHETATA (A), **le développement local en Algérie : importance de la formation aux nouvelles approches et à l'utilisation d'outilles méthodologiques, in Revue, centre national de recherche en anthropologie sociale et culturelle**, 2002.
- CAMPANGE Pierre et PERCQUEUR Bernard, **le développement territorial(une réponse émergente à lamondialisation)**, Ed Charles Léopold Mayer, Paris, 2014.
- Charle André JULIEN , **Histoire de l'Afrique du Nord ,des origines a 1830,**Edition Payot et Rivage ,Paris ,1994 .
- Charles Desbache**, Institution administratif,** 2em Edition, Paris, France 1972.- R .Muspetiol et Lorque, **La Tutelle Administratif**, 2em Edition, Paris. France. 1972.
- CHERIF RAHMAN ,**Les finances des communes Algériennes :incerits et bonne gouvernance** ,Ed ,GASBAH .Alger, 2002.
- **Commune en Algérie**, Revue Idara, l'Ecole Nationale d'Administration. Alger, n°2, v1,1990.
- D. S. Pugh and D. J. Hickson, **Writers on organization**, 4th ediion, (United Kingdom:PUNGUIN Books, 1989.
- Djilali Hadjali, **Violence et corruption cas de l'Algérie site web**, https://www.apad.revues.org .
- Esclassan Christine et Bouvier Michel, **la Décentralisation - Elément de La Transformation d 'un Débat**, Revue Pour. Toulouse, France. n°83-84. 1982.
- Essaid Taib, **La Démocratie à l'Epreuve de La Décentralisation: l'Exemple de La commune en algerie,**Revue Idana ,l école National dadministration ,Alger,n°2,VL1990.

- Field. **Community and Natural Resource Development**. In Proceedings, 18th IUFRO Congress, Ljubljana, Yugoslavia, Vienna, Austria: IUFRO Secretariat,1986.
- Gabriel WAKERMAN**, Le développement durable**, Ellipses édition marketing, 2008.
- **Histoire de sidi bel Abbes** , www .wikipedia .com. ,site consulte le 20-08-2019.
- J.Hekamcha, **le processus de développement économique par les collectivités locales**, Revue IDARA , volume 05, N° 1, 1995 .
- Lahouari Adi, **L'Algérie et la démocratie pouvoir et crise dans l'Algérie ,** édition contemporaines, Algérie , 1995.
- Léon ADOUE ,**la ville de Sidi Bel Abbes,Histoir –Légende Anecdotes** ,René Roidit imprimeur-Editeur ;sidi bel Abbes ,1927.
- MALIOU (A) , **cour d'institutions administratives** , O P U , Alger , 1985 .
- McIntosh, R. W., Goeldner, C. R., & Ritchie, J. B,**Development: principles, practices, philosophies,** (No. Ed. 7). John Wiley and Sonsk,1995.
- Mohamed tahar ben saada, **le régime politique Algérien de la légitimé historique à la légitimé constitionnelle Algérie**, ENA,1992.
- Nathan, Richard.P ,Doolittle ,Fred .C, and Associates**, Regan and the States Princeton**, NJ ,PrincetonUniversity, press,1987.
- Raon Rmall, Young Kenn , **Local Government since 1945**, Blackwell publishers uk,1988.
- Robson .w, **Development of Government**, Greenwood press, London 1978.
- Thompson SK ,**Simple Random Sampling**. In SK Thompson (ed). Sampling (3rd ed),Hoboken, NJ: John Wiley& Sons, Inc,2012.
- -www .weather base/**sidi bel Abbes** – Alegria , site consulte le 20-08-2019.

الملاحق

ملحق رقم1: الإستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع: إستبيان

السلام عليكم.....

في إطار القيام بدراسة إستكمالية لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية والتي يتمحور موضوعها حول"**إشكالية التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية سيدي بلعباس–**"يشرفنا أن نضع بين يديك هذه الإستمارة بهدف الحصول على المعلومات اللازمة والتي تخدم أهداف هذه الدراسة.

لذا نرجوا من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الإستمارة بدقة وموضوعية وذلك بوضع علامة(X) في الخانة المناسبة.

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الإحترام ة التقدير ولكم منا الشكر والعرفان على مساهمتكم الفعالة في إعداد هذه الدراسة.

الباحثة: **إشراف:**

براهمي نصيرة د. ناصور عبد القادر

السنة الجامعية

2019–2018

'ملاحظة: الإستبيان موجه للمجالس الشعبية البلدية لولاية سيدي بلعباس.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

- ✓ الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- ✓ الفئة العمرية: 20-49☐ 50-69 ☐ 66سنة فما فوق ☐
- ✓ المؤهلات العلمية: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- ✓ الخبرة:أ قل من 10سنوات من10سنوات إلى 20سنة أكثر من 20 سنة

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

مشاكل ومعيقات التنمية المحلية					
إشكال التنمية المحلية					
العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ.موافق بشدة
نقص في التمويل	1	2	3	4	5
سوء التسيير	1	2	3	4	5
نقص الموارد	1	2	3	4	5
نقص التكوين والكفاءات البشرية	1	2	3	4	5
السياسات المتبعة من طرف الدولة	1	2	3	4	5
إنتشار الرشوة والفساد	1	2	3	4	5
معيقات التنمية المحلية					
الجماعات المحلية	1	2	3	4	5
تمويل التنمية المحلية	1	2	3	4	5
القوانين والتشريعات	1	2	3	4	5
إهمال قطاع الزراعة	1	2	3	4	5
نقص المشاريع المقاولاتية	1	2	3	4	5
عدم تشجيع الإستثمار	1	2	3	4	5
القطاعات التي تعاني من مشاكل					
قطاع الزراعة	1	2	3	4	5
قطاع الصناعة	1	2	3	4	5
قطاع التجارة	1	2	3	4	5

قطاع التربية والتعليم	1	2	3	4	5
قطاع الصحة	1	2	3	4	5
التمويل المركزي					
التمويل المركزي لمشاريع التنمية المحلية يشكل عائقا في تجسيد المشاريع	1	2	3	4	5
التمويل المركزي يلغي مشاركة المجالس البلدية في تحديد المشاريع الواجب تمويلها	1	2	3	4	5
التمويل المركزي للمشاريع التنموية يؤثر على إعداد ميزانية البلدية	1	2	3	4	5
تملك البلدية إيرادات تسمح لها بتمويل مشاريعها التنموية	1	2	3	4	5
الموارد البشرية العنصر البشري					
الخلافات داخل المجالس الشعبية البلدية هي من أسباب تعثر المشاريع التنموية	1	2	3	4	5
التعددية الحزبية من أسباب الخلافات داخل المجالس الشعبية البلدية	1	2	3	4	5
نقص الكفاءات في المجالس البلدية يؤثر على إختيار المشاريع التنموية المحلية	1	2	3	4	5
الإمكانيات المتاحة					
البنى التحتية جيدة في البلدية	1	2	3	4	5
حالة الطرقات جيدة في البلدية	1	2	3	4	5
المؤسسات الخدماتية تقوم بدورها في البلدية	1	2	3	4	5
الإجراءات المتبعة من طرف البلدية من اجل تحقيق التنمية المحلية حققت الأهداف المرجوة	1	2	3	4	5
السياسات المنتهجة					
البلدية تتبنى مشاريع تنموية	1	2	3	4	5
الأسلوب الإداري فعال في التنمية المحلية للبلدية	1	2	3	4	5
يشارك المجلس البلدي في إعداد المخطط البلدي للتنميةP.C.D	1	2	3	4	5
المركزية الإدارية هي أهم أسباب فشل المشاريع التنموية بالبلدية	1	2	3	4	5
الإدارة المركزية تستجيب لمقترحات المجلس الشعبي البلدي فيما يتعلق بالتنمية المحلية في البلدية	1	2	3	4	5
كلما زادت المركزية الإدارية كلما تضعف مشاركة المجالس البلدية	1	2	3	4	5

في تجسيد التنمية المحلية في البلدية					
محددات التنمية المحلية					
الحد من الفقر	5	4	3	2	1
الصحة	5	4	3	2	1
التعليم	5	4	3	2	1
البيئة	5	4	3	2	1
الأمن والإستقرار	5	4	3	2	1
الفلاحة	5	4	3	2	1
التجارة	5	4	3	2	1
الصناعة	5	4	3	2	1

ملحق رقم2: إختبار ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,912	44

ملحق رقم 3 جودة التمثيل

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
التمويل في نقص	1,000	,954
التسيير سوء	1,000	,942
الموارد نقص	1,000	,936
البشرية التكوين والكفاءات نقص	1,000	,953
الدولة طرف من المتبعة السياسات	1,000	,947
الرشوة والفساد انتشار	1,000	,883
المحلية الجماعات	1,000	,959
المحلية التنمية تمويل	1,000	,931
القوانين والتشريعات	1,000	,949
الزراعة قطاع إهمال	1,000	,945
الزراعة قطاع إهمال	1,000	,763
المقاولاتية المشاريع نقص	1,000	,920
الاستثمار تشجيع عدم	1,000	,954
الزراعة قطاع*	1,000	,960

الصناعة قطاع	1,000	,952
التجارة قطاع*	1,000	,920
التربية والتعليم قطاع	1,000	,961
الصحة قطاع	1,000	,957
المشاريع تجسيد في عائقا يشكل المحلية التنمية لمشاريع المركزي التمويل-	1,000	,791
تمويلها الواجب المشاريع تحديد في البلدية المجالس مشاركة يلغي المركزي التمويل-	1,000	,933
البلدية ميزانية إعداد على يؤثر التنموية للمشاريع المركزي التمويل-	1,000	,948
التنموية مشاريعها بتمويل لها تسمح ايرادت البلدية تملك-	1,000	,937
التنموية المشاريع تعثر أسباب من هي البلدية الشعبية المجالس داخل الخلافات-	1,000	,922
البلدية الشعبية المجالس داخل الخلافات أسباب من الحزبية التعددية-	1,000	,975
المحلية التنموية المشاريع اختيار على يؤثر البلدية المجالس في الكفاءات نقص-	1,000	,958
البلدية في جيدة التحتية البنى	1,000	,951
البلدية في جيدة الطرقات حالة	1,000	,923
البلدية في بدورها تقوم الخدماتية المؤسسات	1,000	,955
السكن مشكل من البلدية تعاني	1,000	,964
المرجوة الأهداف حققت المحلية التنمية تحقيق اجل من البلدية طرف من المتبعة الإجراءات	1,000	,663
تنموية مشاريع تتبنى البلدية-	1,000	,937
فعال البلدية في عليه المحلية التنمية شؤون تبنى الذي الإداري الأسلوب -	1,000	,953
للتنمية البلدي المخطط إعداد في البلدي المجلس يشارك-P.C.D	1,000	,899
بالبلدية التنموية المشاريع فشل أسباب أهم هي الإدارية المركزية-	1,000	,786
البلدية في المحلية بالتنمية يتعلق فيما البلدي الشعبي المجلس لمقترحات تستجيب المركزية الإدارة-	1,000	,917
البلدية في المحلية التنمية تجسيد في البلدية المجالس مشاركة تضعف كلما الإدارية المركزية زادت كلما-	1,000	,929
الفقر من الحد	1,000	,937
الصحة	1,000	,933
التعليم	1,000	,945
البيئة	1,000	,955
الأمن والاستقرار	1,000	,937
الفلاحة	1,000	,957
التجارة	1,000	,938
الصناعة	1,000	,923

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

ملحق رقم 4: إختبار KMO

- كافة مقاييس الإستبيان:

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,964
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	70363,167
	ddl	946
	Signification	,000

- مقياس مشاكل التنمية

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,931
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	22350,889
	ddl	153
	Signification	,000

- مقياس نقص التمويل

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,717
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	2190,247
	ddl	6
	Signification	,000

- مقياس الموارد البشرية

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,533
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	1674,927
	ddl	3
	Signification	,000

- مقياس الإمكانيات المتاحة

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,737
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	3055,581
	ddl	10
	Signification	,000

- مقياس السياسات المنتهجة

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,847
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	4128,242
	ddl	15
	Signification	,000

- مقياس التنمية المحلية

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,894
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	7543,630
	ddl	28
	Signification	,000

ملحق رقم 5: التحليل العاملي التوكيدي

AFC

	PRDEV	Finance	Human	Potentia	Policiy	DevLoc	Type (as defined)	SE	P value
PRDEVL1	(0.977)	0.472	-0.241	-0.146	0.152	0.211	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL2	(0.623)	-1.002	-0.728	-0.203	-1.336	0.138	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL3	(0.940)	0.674	1.984	-1.431	0.797	0.629	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL4	(0.974)	0.142	0.219	-0.106	0.183	0.604	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL5	(0.742)	-0.418	0.904	0.194	-1.067	0.592	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL6	(0.868)	1.583	0.746	0.755	0.009	-1.719	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL7	(0.959)	0.566	1.076	-0.477	0.460	1.055	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL8	(0.913)	-1.694	-1.331	0.401	0.069	-0.572	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL9	(0.974)	-0.529	0.386	0.565	-0.261	0.462	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL10	(0.837)	1.481	1.300	-0.707	-0.388	0.164	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL11	(0.823)	-1.064	-2.761	1.287	-0.252	-0.158	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL12	(0.889)	-1.861	-1.537	0.427	0.012	-0.920	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL13	(0.863)	-0.333	-1.838	0.919	-0.185	-1.732	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL14	(0.903)	-0.707	-0.703	0.647	-0.017	-1.279	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL15	(0.913)	1.389	2.221	-1.005	0.360	0.933	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL16	(0.951)	0.308	-0.804	-0.245	0.151	0.683	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL17	(0.971)	0.065	-0.344	-0.599	0.408	0.132	Reflective	0.040	<0.001
PRDEVL18	(0.976)	0.449	0.963	-0.034	0.121	0.485	Reflective	0.040	<0.001
FPRDEVLN1	-2.212	(0.854)	0.627	1.333	-0.108	-1.311	Reflective	0.040	<0.001
FPRDEVLN2	2.446	(0.949)	-0.832	-0.446	0.406	0.599	Reflective	0.040	<0.001
FPRDEVLN3	1.547	(0.982)	-0.610	0.299	-0.100	0.119	Reflective	0.040	<0.001
FPRDEVLN4	-2.353	(0.830)	1.030	-1.215	-0.235	0.523	Reflective	0.040	<0.001
HUR1	0.111	-0.226	(0.982)	0.286	-0.132	0.557	Reflective	0.040	<0.001
HUR2	2.542	-0.780	(0.845)	0.820	-0.168	-1.758	Reflective	0.040	<0.001
HUR3	-2.421	0.945	(0.932)	-1.044	0.291	1.006	Reflective	0.040	<0.001
POT1	1.189	-0.927	-0.767	(0.952)	0.111	-0.656	Reflective	0.040	<0.001
POT2	-0.361	0.389	0.882	(0.885)	-0.247	1.363	Reflective	0.040	<0.001
POT3	-1.920	0.356	0.550	(0.910)	-0.433	-0.177	Reflective	0.040	<0.001
POT4	2.541	-1.221	-1.938	(0.944)	-0.081	-0.804	Reflective	0.040	<0.001
POT5	3.116	-2.911	-2.721	(-0.470)	-1.240	-0.720	Reflective	0.040	<0.001
POL1	-1.160	0.796	0.707	-0.008	(0.933)	-0.181	Reflective	0.040	<0.001
POL2	0.835	-0.205	-0.902	0.265	(0.976)	-0.511	Reflective	0.040	<0.001
POL3	-0.414	0.986	0.734	1.179	(0.916)	0.052	Reflective	0.040	<0.001
POL4	2.293	-2.067	-0.110	-1.838	(0.827)	1.719	Reflective	0.040	<0.001
POL5	0.686	-0.092	-1.222	-0.152	(0.954)	-0.616	Reflective	0.040	<0.001
POL6	-2.681	0.494	1.135	0.467	(0.710)	-0.299	Reflective	0.040	<0.001
DEVL1	2.797	-0.974	-1.275	1.454	-0.041	(0.854)	Reflective	0.040	<0.001
DEVL2	0.826	-0.066	-1.820	0.590	-0.101	(0.899)	Reflective	0.040	<0.001
DEVL3	1.994	-0.749	-1.989	1.473	-0.773	(0.912)	Reflective	0.040	<0.001
DEVL4	-2.082	0.674	1.938	-0.798	0.193	(0.914)	Reflective	0.040	<0.001
DEVL5	-0.125	0.265	0.269	-0.400	-0.027	(0.951)	Reflective	0.040	<0.001
DEVL6	-0.837	0.451	0.299	-0.531	-0.030	(0.958)	Reflective	0.040	<0.001
DEVL7	-1.737	0.033	0.525	-0.751	0.395	(0.948)	Reflective	0.040	<0.001
DEVL8	-0.584	0.297	2.110	-0.961	0.410	(0.819)	Reflective	0.040	<0.001

ملحق رقم 6: النتائج العامة لتحليل نموذج المعادلات الهيكلية

Model fit and quality indices

Average path coefficient (APC)=0.289, P<0.001
Average R-squared (ARS)=0.728, P<0.001
Average adjusted R-squared (AARS)=0.725, P<0.001
Average block VIF (AVIF)= 3.514, acceptable if <= 5, ideally <= 3.3
Average full collinearity VIF (AFVIF)= 1.557, acceptable if <= 5, ideally <= 3.3
Tenenhaus GoF (GoF)=0.765, small >= 0.1, medium >= 0.25, large >= 0.36
Sympson's paradox ratio (SPR)=0.700, acceptable if >= 0.7, ideally = 1
R-squared contribution ratio (RSCR)=0.957, acceptable if >= 0.9, ideally = 1
Statistical suppression ratio (SSR)=1.000, acceptable if >= 0.7
Nonlinear bivariate causality direction ratio (NLBCDR)=1.000, acceptable if >= 0.7

ملحق رقم 07: معاملات المتغيرات الكامنة Latent variable coefficients

	PRDEV	Finance	Human	Potentia	Policiy	DevLoc
R-squared						0.728
Adj. R-squared						0.725
Composite reliab.	0.987	0.948	0.944	0.883	0.958	0.974
Cronbach's alpha	0.985	0.925	0.909	0.737	0.946	0.969
Avg. var. extrac.	0.808	0.821	0.849	0.726	0.794	0.824
Q-squared						0.988

ملحق رقم 8: التقييم الهيكلي للنموذج الدراسة

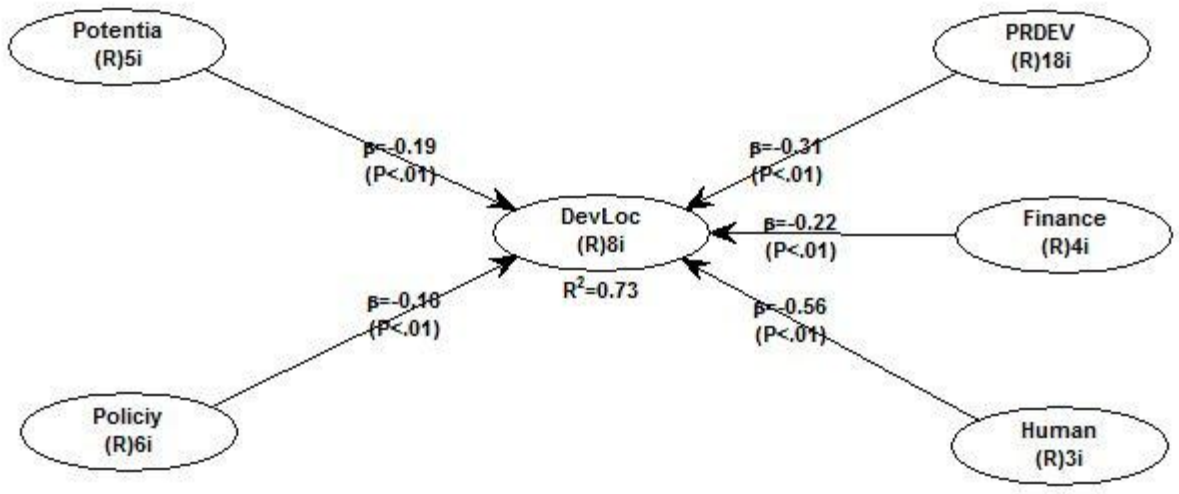

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى القيام بتحليل نظري وتجريبي لأهم العوامل المؤثرة على تجسيد و تأخر التنمية المحلية في الجزائر، بعد أن قمنا بتحديد متغيرات المؤثرة على التنمية المحلية،قمنا بطرح نموذج مفاهيمي يمكننا من تحليل تأثير مشاكل التنمية، التمويل المركزي، الإمكانيات المتاحة، كفاءة الموارد البشرية والسياسات المنتهجة على التنمية المحلية.

قمنا بإختبار النموذج المفاهيمي على عينة مكونة من 500 مستجوب من أعضاء المجالس الشعبية البلدية لولاية سيدي بلعباس، إستخدمنا نموذج المعادلة الهيكلية بطريقة PLS في عملية تحليل البيانات.

تؤكد النتائج التي توصلنا إليها صحة الفرضيات، بأنّ أهم العوامل المؤثرة على عدم تجسيد وتأخر التنمية المحلية في بولاية سيدي بلعباس هي عدم كفاءة العنصر البشري كأعلى نسبة يليها مشاكل التنمية و إشكالية التمويل المركزي بعدها تأتي الإمكانيات المتاحة والسياسات المنتهجة بشكل أقل.

الكلمات المفتاحية:إ اشكالية التنمية، التنمية المحلية، نمذجة المعادلات الهيكلية PLS، ولاية سيدي بلعباس.

Abstract:

The aim of this study carry out a theoretical and experimental analysis of the most important factors affecting the embodiment and delay of local development in Algeria. We have identified the variables affecting local development. We have presented a conceptual model that enables us to analyze the impact of development problems, central financing, available capabilities, human resource efficiency and policies pursued on local development.

We tested the conceptual model on a sample of 500 respondents from the members of the Municipal People's Councils the cityofSidiBel Abbes. We used the structural equation model using the PLS method in the data analysis process.

Our findings confirm the validity of the hypotheses that the most important factors affecting the lack of materialisation and the delay in local development in the city of Sidi Bel Abbes are the inefficiency of the human element as the highest percentage followed by development problems and the problem of central financing, after which the available capabilities and the underused policies come less.

Key words: the problem of development, local development, modeling structural equations PLS, City Sidi Bel Abbes.

Résumé:

Cette étude vise à réaliser une analyse théorique et expérimentale des facteurs les plus importants affectant la réalisation et le retard du développement local en Algérie. Nous avons identifié les variables affectant le développement local. Nous avons présenté un modèle conceptuel qui nous permet d'analyser l'impact des problèmes de développement, le financement central, les capacités disponibles, l'efficacité des ressources humaines et les politiques menées sur le développement local.

Nous avons testé le modèle conceptuel sur un échantillon de 500 répondants des membres des conseils populaires municipaux de la Wilaya de Sidi Bel Abbès. Nous avons utilisé le modèle d'équation structurelle en utilisant la méthode PLS dans le processus d'analyse des données.

Nos résultats confirment la validité des hypothèses, selon lesquelles les facteurs les plus importants affectant le manque de matérialisation et le retard dans le développement local dans la Wilaya de Sidi Bel Abbès sont l'inefficacité de l'élément humain comme pourcentage le plus élevé suivi des problèmes de développement et du problème de financement central, après quoi les capacités disponibles et les politiques sous-utilisées diminuent.

Mots clés: problème de développement, développement local, modélisation des équations structurelles PLS,ville de Sidi Bel Abbes.